محور الشرّ

ملف من إعداد: سماح إدريس (بيروت)، أحمد الخميسي (القاهرة)، ماجد السامرّائي (بغداد)، عبد الحق لبيض (الرباط)

المشاركون

أحمد الخميسي

محمد تاج الدين الحسيني

ريمون ماهر كامل

أحمد منيسي

باسيل يوسف

أحمد التهامي

عمر نشابة

لطفيّة الدليمي

تستعدّ المَلِكة لجولة جديدة من نشر قيم الخير في العالم. وهي من سَعَةِ الخيال بحيث لا تنفكّ تَبْتكر لكلّ زمانٍ عنوانًا تستهدي به جيوشُها وشركاتُها. فبعد «محور الشرّ» الذي أطلقتْه هي وحلفاؤها على اليابان وإيطاليا وألمانيا في الحرب العالميّة الثانية، انتقلتْ إلى التصدّي لـ «إمبراطوريّة الشرّ» (الاتّحاد السوفياتيّ والمنظومة الدائرة في فلكه) كما يقول تاج الدين الحسيني. ومع تفكّك هذه الإمبراطوريّة سارعتْ إلى تحرير الكويت وإنقاذِ البشريّة من قبضة صدّام حسين، الذي لفظ بوش الأب اسمَه ـ عمدًا ـ «صدوم» و«ساتان» (شيطان) غيرَ مرّة. ثم أطلق عام ١٩٩١ مصطلحَ «النظام العالميّ الجديد.» ومنذ ذلك الحين تدفقتْ من فم الملكة، أو من فم مثقفيها (كما يقول أحمد الخميسي)، مصطلحات ونظريّاتٌ مثيرة: من مصطلح «نهاية التاريخ» الذي يَجزم بانتصار الليبراليّة الرأسماليّة إلى الأبد، مرورًا بـ «صِدام الحضارات» الذي يؤبلس الإسلامَ والكونفوشستيّة، فاستعادةً لـ «محور الشرّ» الذي أَطلقه بوش الابنُ ليضمّ مؤخّرًا كلاً من كوريا الشماليّة والعراق وإيران، وإنْ لم يُخفِ البنتاغون نيّتَه توسيعَ هذا المحور ليضمّ ـ في مرحلة لاحقة ـ بلدانًا أخرى تشكّل أخطارًا مُحْدقة بالسلام العالميّ من جرّاء امتلاكها (أو سعيها إلى امتلاك) أسلحة الدمار الشامل. فهذه الدول «المارقة» أو «اللامسؤولة» كما سمّاها كَنيدي وكيسنجر لا يحقّ لها أن تكون قويّة لأنّها لا تدري صالحَها ولا صالحَ العالم: فقط ملكةُ الخير هي التي تقرّر كيف تُستخدم أسلحةُ الدمار الشامل لنصرة «فسطاط الخير» ـ بحسبِ مَنْ كان هو أيضًا حليفًا للمَلِكة قبل أن يصبح مارقًا لامسؤولاً.

وفي ٢٢ آذار قال بوش الابن: «إنّنا نَفْهم أنّ التاريخ دعانا إلى التحرُّك من أجل جعل العالم أكثرَ سلامًا وأكثرَ حريّةً. ولن نُفوّت هذه الفرصة.» وفي اليوم نفسه قال وزيرُ دفاع بريطانيا جيف هون: «فليكن من الأكيد أنّه في الشروط المناسبة لن نتردّد أبدًا في استخدام أسلحتنا النوويّة التي لن تكون مع ذلك كافيةً على الأرجح لثني حكّام مستبدّين مثل صدّام حسين عن مهاجمة بلدنا بأسلحة دمار شامل.» إذن العراق مهدَّد، وربّما غيره مستقبلاً، بحرب نوويّة يشنُّها أحفادُ طاقم طائرة إينولاغاي التي ألقت أوّلَ قنبلة ذريّة على هيروشيما.

هذا الملفّ يسلّط الضوء على الأهداف التي دفعتْ ملكةَ الخير إلى وصمِ ثلاث دولٍ بالشرّ، تمهيدًا لما قد يكون أعظم.

س.إ

النصّ التحتيّ في «محور الشرّ»

أحمد الخميسي

على خشبة المسرح، من سوفوكليس إلى شكسبير وإبسن، كانت الشخصيات تعبِّر عن نفسها بلغة واضحةٍ ومباشرةٍ، أكثرَ ممَّا نجده فعليّاً في الحياة اليوميَّة فقط عند أنطون تشيخوف ظهرتْ تقنيَّةُ الحوار التي يشير فيها النصُّ المنطوقُ إلى ما هو أعمقُ ممَّا تعارفتْ عليه الكلمات، فأصبح هناك ما يسمّى «النصَّ التحتيَّ» حيث لم تعد اللغةُ تتجسَّد في الحديث المنطوق وحده بل في لحظات الصمت والسكون أيضًا. فيما بعد لَفَتَ الكاتبُ المسرحيُّ الإنجليزيُّ هارولد پنتر الانتباهَ إلى أنَّ اللغة لم تعد تُستخدم من أجل التواصل إلا نادرًا. وبعبارة أخرى، فإنَّ البشر لا يقولون ما يَعْنون، بل إنَّ ثمَّة دائمًا نصّاً آخرَ وراء كلماتهم، وعلى المتلقّي أن يستشفّ هذا النصّ من صميم الوقائع والمواقف والنبرة، لا من منطوق الألفاظ.

شكّل مسرحُ السياسة الدوليَّة، والسياسة المحليَّة، وبيانات الزعماء، وتاريخ الدول، المجالَ الأعظمَ لظهور شبح النصّ الآخر وراء كلّ النصوص المنطوقة. ففي وقت من الأوقات كان الاستعمارُ البريطانيُّ يعلن أنَّ وجوده في فلسطين «انتدابٌ»، وأنَّ ثكناته العسكريَّة وأرتالَ دباباته في دول أخرى «حمايةٌ» بل «ارتقاءٌ بالشعوب ونشرٌ للحضارة.» وكانت هناك نصوص أخرى تحت تلك التصريحات، تُقرأ كالكتابة بالحبر السريّ، فقط على وهج النار ومازال التعبيرُ الأمريكيُّ الشهير «الغموض البنّاء» constructive ambiguity خلال مفاوضات فلسطينيَّة ـ إسرائيليَّة ينشع في النص التحتيّ بدماء المجازر في غزّة والضفّة.

في خطاب الرئيس بوش في ٢٩ يناير أمام الاتحاد الفيدراليّ تحدّث عن «محور للشرّ» تكوّنه ثلاثُ دول هي العراق وإيران وكوريا الشماليَّة، فأثار القلقَ بين حلفاء أمريكا أنفسهم. ووصف أُوبِرْ فِيدرين وزيرُ الخارجيَّة الفرنسيَّة السياسةَ الأمريكيَّةَ بأنَّها «ساذجة.» ونبَّه يوشكا فيشر وزيرُ الخارجيَّة الألمانيَّة إلى أنَّ حلفاء أميركا ليسوا «أقمارًا تابعة، كما أنَّ التحالف بين الديمقراطيَّات الحرّة لا ينبغي أن يكون مجردَ طاعة للأوامر.» وغضبتْ موسكو وبكين محذِّرتيْن من حديث «محور الشرّ.» وشنّ كريس باتن باسم الاتحاد الأوروبيّ هجومًا عنيفًا على السياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة، متَّهمًا إدارةَ الرئيس بوش بالانسياق وراء منهج سطحيّ ومستبدّ وأعلنتْ طوكيو رفضَها تصنيفَ الولايات المتحدة لكوريا الشماليَّة «دولةً في محور للشرّ »

فأيُّ نص تحتيّ إذن هو الذي ألَّبَ على واشنطن كلَّ أصدقائها القدامى والجدد، ناهيك عن خصومها؟

الأمن القوميّ الأمريكيّ: أَمْنٌ يبلغ أيَّ نقطة

لا شكّ في أنَّ الخوف، والغضب، والاستياء المكظوم من الحديث عن «محورٍ للشرّ» تَرْجع في الدرجة الأولى إلى إدراك أغلب العواصم العالميَّة أنّ الظروف الدوليَّة مهيّأةٌ الآن ـ أكثرَ من أيّ وقت مضى ـ لوضع نظريَّة «الأمن القوميّ الأمريكيّ» كما تفهمه أمريكا موضعَ التطبيق وهذه النظريَّة قامت على أساس أنَّ الأمن الأمريكيّ يقع خارج الولايات المتحدة، وأنَّ كلّ حفنةِ رملٍ أو تجمُّعٍ بشريّ على بعد آلاف الأميال من واشنطن أمرٌ من صميم هذا الأمن. وهذا المبدأ يَضْرب بجذوره في تاريخ الولايات المتّحدة وطبيعةِ تكوينها ونشأتها، منذ أن أَعْلن الرئيس توماس جيفرسون عام ١٨٠٤ أنَّه «في حال نشوب حرب فإنَّ الولايات المتحدة ستحتلّ كوبا لتَضْمن على الصعيد الإستراتيجيّ الدفاعَ عن لويزيانا وفلوريدا.» وفي عام ١٨٢٣ صاغ الرئيس جيمس مونرو ذلك المفهومَ في مبدإٍ عُرف باسمه، حين حذَّر الدولَ الأوربيَّةَ من منافسة بلاده في المستعمرات الإسبانيَّة بقوله: «إننا نعتبر أيَّ نيَّةٍ لهذه الدول في توطيد نظامها السياسيّ في أيّ جزء من نصف كرتنا خطرًا على سلامتنا وعلى أمننا.» وتطوَّر هذا المفهومُ بحيث أصبح يَسْمح بالتدخُّل، عندما صرَّح الرئيس ثيودور روزفلت عام ١٩٠٤ بأنَّ «التخوُّف من أيّ تدخُّل أوروبيّ في شؤون بلد من أمريكا

مصطلح «محور الشرّ» تضمّن في الخطط الأميركيّة إلقاءَ القنابل الذريّة على ناغازاكي

اللاتينيّة يبرّر تدخُّلَ الولايات المتحدة هناك.» ولاحقًا طلب الرئيس وودرو ويلسون عام ١٩١٧ من الدول الأخرى أن تُقرّ بسلامة التدخُّل مقترحًا «أن تَقْبل الأممُ بمعنًى ما، وبعد تفاهم متبادل، مبدأ الرئيس مونرو كمبدإٍ صحيحٍ عالميّاً.» وخلال الحرب العالميّة الثانية صكّت أمريكا تعبيرَها «محور الشرّ» إشارةً إلى دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان)، واتّضح لاحقًا أنّ النصّ التحتيّ لذلك المصطلح قد تضمّن في الخطط الأمريكيّة إلقاءَ القنابل الذريّة على هيروشيما ونغازاكي دون مبرّر عسكريّ. وقبل أن يتبدّد دخانُ الحرب، أصبح حلفاءُ الأمس السوفيت خصومَ اليوم. وعلى الفور ظهر «مبدأُ ترومان» الذي أعلنه الرئيس ترومان في مارس ١٩٤٧، وكان النصُّ المنطوقُ هو «مساعدة الشعوب التي تهدِّدها الشيوعيَّةُ،» في حين كان النصُّ الآخرُ هو «تعبئةَ العالم في حرب باردة ضد السوفيت.» وفي رحلة المصطلحات التي تُلْهم حركةَ «الأمن القوميّ الأمريكيّ» كانت فروعٌ صغيرةٌ تمتدّ من شجرة النصّ الرئيسيّ فوق كل منطقة بأوراق تلائم طقسَها. ولهذا مثلاً نَشَرَ الرئيس آيزنْهاور، لمواجهة حركات التحرر العربيَّة، نظريةَ «ملء الفراغ في الشرق الأوسط،» و«حلف بغداد» أيضًا.

ورغم أنّ أمريكا حرصتْ على تغطية خطورة المفهوم الأمريكيّ للأمن القوميّ على العالم بربطه بالدفاع عن الديمقراطيَّة وحريَّةِ الشعوب الأخرى، فإنّ تلك التغطية لم تُقْلعْ في حجب طبيعة السياسة الأمريكيَّة المتمثّلة في الهيمنة والانتقائيَّة. فعندما وصل سلڤادور الليندي إلى الحكم في التشيلي بانتخابات حرَّة عام ١٩٧٠، صرَّح هنري كيسنجر في ٢٧ يونيو من ذلك العام بالقول: «إنّني لا أَفْهم كيف ينبغي علينا أن نقف مكتوفي الأيدي وأن نرى، بسلبيَّةٍ، بلدًا يصبح شيوعيّاً لأنّ شعبه لا يُبْدي مسؤوليّة كافية.» وبذلك أصبحتْ واشنطن هي التي تحدِّد متى يكون شعبٌ ما على حقّ عندما يختار هذا الطريقَ أو ذاك، ومتى يكون خيارُه نوعًا من «عدم الشعور بالمسؤوليّة!»

ومع اشتداد التنافس الدوليّ بين السوفيت والأمريكيّين، تجدَّد الحديثُ عن «الشرّ» ـ لا الألمانيّ النازيّ، بل الشيوعيّ. فأَطْلق رونالد رايغن بعد فوزه في الانتخابات الأمريكيَّة عام ١٩٨٠ تعبير «إمبراطوريَّة الشر» على الاتحاد السوفيتيّ.

إلا أنّ سقوط سور برلين، وظهورَ سياسة «إعادة البناء» (البريسترويكا) كانا نذيريْن بقرب زوال الدولة السوفيتيَّة. فتحدَّث الرئيس جورج بوش عام ١٩٩٠ عن «نظام عالميّ جديد،» تمّ اختبارُه بالفعل في حرب الخليج الثانية حيث وقف السوفيتُ والأمريكانُ حلفاءَ في حرب واحدة لأول مرة بعد مواجهتهما المشتركة للنازيَّة.

وأتاحت السنواتُ العشرُ التي تلت زوالَ الاتحاد السوفيتيّ الفرصةَ لأمريكا لكي تُلقي الضوءَ بقوة على رؤيتها للعالم والعلاقاتِ الدوليَّة، وموقعِها من كل ذلك، بغطرسةٍ غيرِ مسبوقة، عَرَّتْ من المطالب والتطلعات ما فاق أهدافَ أيَّة إمبراطوريَّة أخرى عرفها التاريخُ البشريُّ.

سنوات الاختمار

ليس الحديثُ عن «محورٍ للشرّ» أكثرَ من لحنٍ ختاميّ تحتشد فيه كلُّ الإيقاعات السابقة لتبلغ نتيجةً نهائيَّةً اختمرتْ خلال السنوات العشر الأخيرة. فهذا المحور هو تتمةٌ لعدة مفاهيم سبقتْه ظهرتْ في تعاقبٍ زمنيّ يواكب الأحداثَ وهي: مفهوم «نهاية التاريخ» الذي طرحه فرانسيس فوكوياما عام ٨٩: ثم «النظام العالميّ الجديد» الذي طرحه الرئيس بوش في أوائل التسعينيّات: وأخيرًا مفهوم «صراع الحضارات» أو «صِدامها» الذي طرحه صامويل هنتنغتون في مقالٍ صيفَ ٩٣، وفي كتابه المسمَّى بالعنوان نفسه فيما بعد. «محور الشرّ»، إذن، هو الحركة الرابعة الختاميَّة في معزوفة السياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة.

النص التحتي في «محور الشر»

كان فوكوياما قد أَسْبَغَ بمقاله «هل هي نهاية التاريخ؟» الشرعيَّةَ النهائيَّةَ على نمط الحكم الأمريكيّ، معتبرًا أنَّ ذلك النمط هو «المحطة النهائيَّة» لقطار التطور الاجتماعيّ والسياسيّ في مواجهة كلّ التجارب السابقة، بل والمحتملةِ مستقبلاً. فقد أشار إلى أنَّ هناك «إجماعًا على شرعيَّة الديمقراطيَّة الليبراليَّة كنظام حكم بعد فشل الإيديولوجيَّة الاشتراكيَّة، والملكيَّة، والفاشيَّة» وإلى أنَّ الليبراليَّة تشكّل «نقطةَ النهاية في التطور الإيديولوجيّ للإنسانيَّة، والصورةَ النهائيَّةَ للحكم البشريّ.» والحقّ أنَّ ما كتبه فوكوياما هو أقربُ ما يكون إلى إعلان انتصار، فَتَحَ البابَ لخطوة أخرى أكثر تقدُّمًا، هي إشهارُ «العولمة» على لسان الرئيس بوش الأب عام ١٩٩١ نظريةً للنهب الدوليّ، مادام التاريخُ قد انتهى عند ذلك النهب. وجرى تصويرُ العولمة وكأنَّها قدرٌ كونيٌّ لا رادَّ له، قادمٌ من بين السحب على أجنحة العلم الحديث، لا أنَّها مجموعةُ سياساتٍ توقَّع الحكوماتُ والبرلماناتُ على اتفاقيَّاتها بمحض إرادتها، كما يُمْكنها ألا توقِّعَ عليها.

هكذا أحنى فوكوياما رقبةَ التاريخ أمام التجربة الليبراليَّة المتوحشة قائلاً له «هنا نهايتك»: وسارع الرئيس بوش ليُوضح الطبيعةَ الاقتصاديَّةَ لنهاية التاريخ، مُشْهرًا العولمة. وانتهى التاريخ إيديولوجيّاً وفعليّاً، من وجهة نظر المصالح الأمريكيَّة وفكرها السياسيّ طبعًا. أما في الواقع فقد ظل التاريخ مُطْلَقَ السراح، يتجول بعيدًا، مهدِّدًا بكل الاحتمالات. وهنا تحديدًا ظهر مقالُ «صِدام الحضارات» لصامويل هنتنغتون صيفَ ٩٣. وقد رأى هنتنغتون أنَّ التاريخ مُطْلق السراح في مناطق خطّ الفقر الذي يتقاطع مع دول تقطنها غالبيَّةٌ مسلمةٌ، وفيها النفطُ وثرواتٌ أخرى.[١] وتصوَّرَ أنَّ المجابهة القادمة ستتمّ بين الحضارة الغربيَّة والإسلاميَّة، لا بسبب النفط، بل لأنَّ الدين والثقافة هما العامل الرئيسيّ المحرِّك للحروب القادمة. ولم ير تناقضًا بين ذلك الطرح وواقع أنَّ الحربيْن العالميتيْن اللتيْن وقعتا في أوروبا كانتا بين شعوبٍ متقاربة دينيّاً وثقافيّاً. كما لم يَلْمح المفارقةَ الغريبةَ في أنَّ «صراع الحضارات» ذاك يهدِّد العراقَ وليبيا وسوريا وفلسطينَ والسودانَ والصومالَ، وكلُّها تنتمي إلى الحضارة الإسلاميَّة، دون أن يهدِّد الكويتَ والسعوديّةَ ودولَ الخليج التي تنتمي إلى الحضارة نفسها! لكنَّ طرح هنتنغتون لم يكن سوى محاولة للعثور على تبرير نظريّ، فلسفيّ، لشنّ الحرب على المناطق الفقيرة التي تقاطعتْ مع الدين الإسلاميّ.

هكذا أصبح لدى الولايات المتحدة مثلَّثٌ كاملُ الأضلاع: من «نهاية التاريخ،» ونهب العولمة، ثم الاستعداد للضرب في أيّ نقطة. وما إنْ مزقت الطائراتُ في ١١ سبتمبر هيبةَ الولايات المتحدة حتى مضت التصريحاتُ الأمريكيَّةُ مضطربةً ما بين «مواجهة الإسلام» و«مواجهة الإرهاب» و«المطالبة برأس بن لادن،» وغيرِ ذلك. وفجأةً انتقلتْ أمريكا ـ بعد أن فشلتْ في إقناع العالم بالعقاب الجماعيّ لشعب أفغانستان بأكمله بحثًا عن أفراد ـ إلى الحديث عن محورٍ للشرّ يضمّ العراقَ وإيرانَ وكوريا الشماليَّة. وبدا أنَّ ذلك الانتقال من قصة أفغانستان إلى قصة كوريا عارٍ من أيّ منطق، لاسيما عندما يقترن ذلك بالتلويح الجنونيّ باستخدام السلاح النوويّ، والتمسكِ بتطوير درع صاروخيَّةٍ جديدة، والانسحابِ من معاهدة حظر الصواريخ الباليستيَّة لعام ١٩٧٢، والإبادةِ اليوميَّة على مرأًى من العالم أجمعَ لشعبيْن كامليْن في العراق وفلسطين، ثم إدراج دولٍ أخرى في محور الشرّ قبل التراجعِ غير النهائيّ عن إدراجها.

---

١ ـ في وقت ما، بعد أن خفضت الدولُ العربيَّةُ عامَ ٧٣ صادراتِ البترول، صرّح الرئيس فورد في ٢٣ أغسطس ١٩٧٤ بأنَّ أحدًا «لا يستطيع أن يَحْسب النتائج الوخيمة التي قد تترتَّب على رفض بعض الأمم مشاطرةَ الأمم الأخرى هِباتِ الطبيعة [!]»

هل كانت الحملة على أفغانستان مجرّد فرقعة سياط لإرهاب الآخرين وتهيئتهم لعمليّات التأديب؟

وخلافًا لكل النصوص العاقلة المنطوقة التي كانت تُخفي وراءها أشباحَ نصوص أخرى مجنونة، فإنَّ نصّ «محور الشرّ» المجنون يُخفي وراءه نصّاً آخرَ عاقلاً تمامًا. وإلاَّ فكيف لنا أن نَفْهم الحديث المكرَّر للرئيس بوش عن «الفرصة الذهبيَّة التي أتاحتها ضربةُ ١١ سبتمبر لنشر أفكار الحريَّة في آسيا»؟ فهل كانت الحملةُ على أفغانستان مجرَّدَ فرقعةِ سياطٍ في الهواء لإرهاب الآخرين وتهيئتهم لعمليات التأديب؟

الواضح أنَّ «محور الشرّ» مفهومٌ لقطع الطريق على عمليات مستقبليَّة، وأنَّ أفغانستان لم تكن سوى مدخل إلى ساحة واسعة تُحْكِمُ فيها أمريكا سيطرتَها على القوى النوويَّة في الهند وباكستان، وتُجْهِض بها بوادرَ التعاون بين روسيا والصين وإيران والهند، وتُثبِّت وجودَها العسكريَّ في آسيا الوسطى عبر أفغانستان، وتحاصر بها الصينَ كقوة اقتصاديَّة وعسكريَّة صاعدة. والمقصود بمحور الشرّ، إذن، قطعُ الطريق على بدائل تَخْتمر في المستقبل. ولهذا فإنَّ المصطلح المطّاط يضمّ، مع العراق وإيران، كوريا الشماليَّةَ، لتتَّسع بذلك خريطةُ الأهداف. إلا أنَّ الشرق الأوسط يَشْغل مكانَ الصدارة حاليّاً في تلك الخريطة بدوله: العراق وفلسطين وسوريا ولبنان واليمن والسودان. هذه هي الأهداف الأولى التي ستجد مسوِّغاتِ قصفها في التذرُّع بالأصوليَّة الإسلاميَّة، والإرهاب، وصدام الحضارات، ونهايةِ التاريخ، والعولمة. وهكذا فإنَّ مصطلح «محور الشر» تعبيرٌ عن مشروع للهيمنة العالميَّة الجديدة، وهو مصطلحٌ وفَّرتْ له أحداثُ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الفرصةَ للظهور والحركة، كما قال الرئيس بوش.

بمصطلح «محور الشر» تعلن الولاياتُ المتحدةُ انتقالَها الصريحَ من المزاوجة بين الدبلوماسيَّة والحروب، إلى عهد جديد، أيْ إلى سياسة حربيَّة عسكريَّة بحتة، يقوم خلالها الجنرالاتُ بالدور الأكبر وهي مرحلة مختلفة ذاتُ سماتٍ جديدة:

ـ فهي مرحلة تستقلّ خلالها المخطَّطاتُ الأمريكيَّةُ عن المنظَّمات الدوليَّة، مثلِ الأمم المتحدة وحلف الناتو. والأغلب أن يتحول هذا الحلفُ الأخيرُ إلى منظّمة سياسيَّة، بعد أن عجزت البلدانُ الأعضاءُ عن تطوير نفسها عسكريّاً لتَلْحق بقدرات أمريكا.

ـ وهي مرحلة يعلو فيها برأسه مبدأُ أنَّ أفضلَ وسيلة لتفادي الخطر هي وَأْدُهُ في مهده، أي القضاءُ المبكِّرُ على مصدر الخطر. ومن هنا تحديدًا تلوح قائمةٌ بأسماء دولٍ مثلِ إيران لتوجيه الضربات الوقائيَّة إليها.

ـ وهي مرحلة تستريح الخططُ العسكريَّة إلى تحقيق أهدافها عبر تحالفات موقّتة. فليس محتَّمًا أن يكون التحالفُ الذي خاض الحربَ ضد أفغانستان هو نفسُه الذي سيشنّ الحربَ ضدّ العراق. فإذا بدأت الحملةُ على كوريا الشماليَّة، فإنَّ تحالفًا جديدًا قد يَظْهر خصّيصًا. ذلك أنَّ سياسةَ تحالفاتٍ مرنة كهذه ستناسب واشنطن في المرحلة القادمة.

وفي كل الأحوال فإنَّ القوة العسكريَّة الأمريكيَّة في كل الحملات القادمة ستكون هي القوة الرئيسيَّة الضاربة، خاصةً أنَّ قوى الدول الأوروبيَّة مجتمعةً أو منفردةً لا تستطيع أن تكون نداً لها، ولاسيما في المجال الجويّ الذي صارت واشنطن تعتمد عليه في الأساس.

لكنْ هل يعني كلُّ ذلك أنَّ أمريكا قد ألقت القبضَ على التاريخ؟ كلا. وعلى العكس من ذلك: فكلّ الإمبراطوريات التي عرفها التاريخُ من قبل بدأتْ رحلةَ السقوط في اللحظة التي بلغتْ فيها أقصى درجات الاكتمال فلم تعد قادرةً على أن ترى شيئًا سوى صورتها.

القاهرة

أحمد الخميسي

صحفيّ وقصّاص ومترجم. له العديد من الكتب والمقالات. حاصل على الدكتوراه في الأدب المقارن من جامعة موسكو. وهو المراسل الجديد لمجلة الآداب في مصر.

حوار مع محمد تاج الدين الحسيني حول «محور الشرّ»

أجراه: عبد الحق لبيض، مراسل الآداب في المغرب

محمد تاج الدين الحسيني

يبدو أنّ مفهوم دول «محور الشرّ» الذي أطلقتْه الولاياتُ المتحدة الأميركيّة مؤخّرًا ليس جديدًا في السياسات الدوليّة، إلاّ أنّه يَحْمل دلالات جديدة كانت نتيجةَ تحوُّلات كبرى في نظام العلاقات الدوليّة منذ انهيار الاتّحاد السوفياتيّ ونهاية حرب الخليج الثانية إلى صدمة ١١ أيلول. فكيف يمكننا أن نؤطّر مفهوم الشرّ الدوليّ ضمن هذه المتغيّرات؟ وهل هناك إجماع دوليّ، وتكييف قانونيّ، حول تحديد مفهوم «الشرّ» في العلاقات الدوليّة؟

اختارت الولاياتُ المتحدةُ الأميركيّةُ، منذ انهيار الكتلة الشيوعيّة وتفكُّكِ الإمبراطوريّة السوفياتيّة، أن تحتلّ عرشَ الأحاديّة القطبيّة وتنطلقَ منه لإعادة صوغ مفهوم العلاقات الدوليّة، وإعادةِ تنظيم العالم وفقًا لمبادئ النظام العالميّ الجديد كما تبدّت في خطاب جورج بوش الأب عام ١٩٩١. فراحت تراقب كلَّ نقاط العصيان الموجودة والمحتملة في أيّ منطقة من العالم، والتي يُمْكنها أن تُشكّل تهديدًا أو معارَضَةً لسياسة أميركا الخارجيّة من جهة، ولحماية «أمنها القوميّ» من جهة ثانية. فوجدتْ أنّ نقاط العصيان الحقيقيّة تقوم في: العراق، وإيران، وكوريا الشماليّة. ولذلك وصفتْها بدول «محور الشرّ» وحجّتُها في ذلك امتلاكُ هذه الدول لأسلحة الدمار الشامل.

وهكذا نُدْرك أنّ هذا المفهوم مفهوم أميركيّ صِرْفٌ جاء نتيجةً لرغبة أميركيّة في إعادة ترتيب العلاقات الدوليّة، ولا يستند إلى أيّة مشروعيّة قانونيّة في إطار القانون الدوليّ المنظِّم للعلاقات الدوليّة. إلاّ أنّها ليست المرّة الأولى التي تُطْلِقُ فيها أميركا مثلَ هذا المصطلح في إطار تعاملها مع خصومها: فقد سَبَقَ للرئيس رايغن أن وصف الاتحادَ السوفياتيَّ في فترة الحرب الباردة بـ «إمبراطوريّة الشرّ»: وإبّان الحرب العالميّة الثانية أُطلِقَ على دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) مصطلحَ «محور الشرّ.» وتوظِّف أميركا اليوم هذا المفهوم في مقابل «محور الخير» الذي تدّعي أنّها تقوده في حرب مقدّسة بعد أحداث ١١ أيلول. ويحاول الرئيس بوش الابن أن يصنِّف مجموعةً من الدول التي يكنّ لها العداء ضمن «محور الشرّ» ويهدّدها بتوجيه ضربات انتقاميّة ضدّها.

والملاحَظ أنّ مفهوم «محور الشرّ» قد خضع منذ الحرب العالميّة الثانية لتحوُّلات عميقة. فدول «محور الشرّ» التي كانت تواجه الحلفاءَ شكّلتْ عدوّاً استراتيجيّاً وسياسيّاً وإيديولوجيّاً، وخاضت حربًا معلنة ضدّهم. كما ارتبطتْ قضيةُ الشرّ، آنذاك، بالنزعة العدوانيّة والتوسُّعيّة للنظاميْن النازيّ والفاشيّ. وبطبيعة الحال، فعندما وُظِّف مصطلحُ «الشرّ» كان له ما يبرّره على مستوى الواقع. فهل يمكننا الحديثُ، اليومَ، عن وجود مثل هذه المسوِّغات الواقعيّة؟ الإجابة عن هذا السؤال نَعْثر عليها في تحليلات المهتمّين التي جاءت في عموميّتها مستفسِرةً ومستوضِحةً عن الأسباب الحقيقيّة وراء استصدار أميركا لمثل هذا التصنيف الاعتباطيّ وغير الدقيق، ولنستخلصَ أنّ هذا الاتّهام تقف وراءه أغراضٌ ذاتيةٌ لأميركا تستهدف تصفيةَ حسابات ضدّ أنظمة هذه الدول، خاصّةً وأنّ المجتمع الدوليّ ـ وعلى رأسه الحلفاء الأوروبيُّون لأميركا في الحلف الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة وبلدان الاتّحاد الأوروبيّ عامّةً ـ لا يستسيغون التصنيف الذي وضعه بوش، ولا يبدون أيَّ حماس حقيقيّ في السير في مغامرة جديدة ضدّ أيٍّ من الدول الثلاث: وهو ما يُفْقد الدعوةَ الأميركيّةَ أيَّ إجماع دوليّ. والتضامن الوحيد الذي يمكن أن تجده يأتي من بريطانيا أساسًا، إلى جانب بعض الدول الغربيّة، دون أن ينجح في تشكيل إجماع دوليّ مكثّف كما حصل إبّان حرب الخليج الثانية وفي الحرب ضدّ طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان.

وما يؤكّد ما قلناه أنّ الجيران الإقليميّين للدول الثلاث، والذين يُحسبون أصدقاءَ أميركا وحلفاءها، لا يُبْدون أيَّ استعداد لمسايرة الموقف الأميركيّ. فعندما زار الرئيس الأميركيّ مؤخّرًا كوريا الجنوبيّة لاحظنا حجمَ المظاهرات وقوّةَ الاحتجاجات التي واجهتْ هذه الزيارةَ، منددّةً بقرار بوش بشأن كوريا الشماليّة. ذلك لأنّ

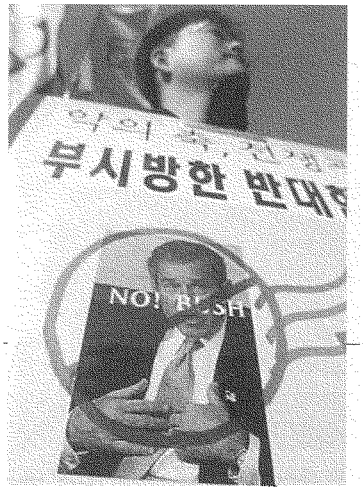

كوريا الجنوبيّة تتظاهر ضدّ قرار بوش اعتبار كوريا الشماليّة في «محور الشرّ»

أميركا بموقفها المعلن ضدّ كوريا الشماليّة تُوصِدُ طريقَ الحوار الذي بدأ بين الكوريتيْن، والذي يسعى إلى فتح سبل السلام والتعايش، وربّما توحيد البلدين والشعبيْن، بعد مدّة طويلة من الانفصال والعداء بين النظاميْن الحاكميْن في كلتا الدولتيْن. وكذلك الشأن بالنسبة إلى العراق الذي بدأ يعود إلى المنظومة الإقليميّة العربيّة تدريجيّاً، كما أنّ منطقة الشرق الأوسط بدأتْ تشهد تحوُّلات تاريخيّة في العلاقات العربيّة ـ العراقيّة، وتهدف الجامعةُ العربيّةُ إلى إعادة إدماج العراق في المجموعة العربيّة. وقد ذهب بعضُ المتفائلين إلى التأكيد أنّ كل النزاعات القائمة بين دول الخليج العربيّ والعراق قابلةٌ للتسوية في المستقبل القريب، إذا ما احترم العراقُ تعهّداته في إطار الجامعة العربيّة. ومثلُ هذا الوضع لا يَسْمح بتوجيه أيّ ضربة عسكريّة جديدة ضدّه. وإذا ما تمت هذه الضربة فستضطرّ دولُ الخليج مجدّدًا إلى الدخول في تحالفات مركزيّة مع أميركا أو إلى تقديم تسهيلات عسكريّة لها في المنطقة: وهو ما سيَبْعث التوتّر من جديد ويؤدّي، بالتالي، إلى الانفصام في العلاقات العراقيّة ـ العربيّة بما يهدّد أمن المنطقة لسنوات أخرى قادمة. أمّا بالنسبة لإيران فهي دولة تعيش نموذجًا جيّدًا للديموقراطيّة الحقيقيّة في منطقة الخليج العربيّ، وتراجعتْ نزعة التطرُّف التي عرفتها في عهد الخميني ورفسنجاني منذ وصول الرئيس محمد خاتمي إلى السلطة بدعم من الإصلاحيّين. وقد انعكس ذلك على سياستها الدوليّة تجاه جيرانها الإقليميّين وصارت أقرب إلى التهدئة والحوار والتعاون. ولا يمكننا تصوُّر أيّة دولة في هذا النظام الإقليميّ يمكنها أن تشجّع الموقف الأميركيَّ الساعيَ إلى ضرب إيران، لأنّ من شأن ذلك أن يَنْعكس سلبًا على مستقبل السلام في المنطقة.

وعمومًا، نقول إنّ الولايات المتحدة قد أخطأتْ خطأً مزدوجًا عندما عمدتْ إلى ذلك التصنيف العشوائيّ والتلقائيّ. ولهذا، فإنّ عليها مراجعة مواقفها وسلوك سياسة اعتداليّة إنْ شاءت ألاّ تعصف بموقف التفوُّق الذي تتمتّع به في إطار الأحاديّة القطبيّة التي تميّز العلاقات الدوليّة المعاصرة. ولا شكّ أنّ الولايات المتحدة قد أدركتْ مؤخّرًا حجم خطإها، ولا أدلّ على ذلك من التصريحات التي صدرتْ عن مستشارة الأمن القوميّ السيدة رايس، وفيها أوضحتْ أنّ عمليّة التصنيف لا تَعْني استعمال القوّة ضدّ البلدان الثلاث، وإنّما هي بمثابة تحذير تنتظر من ورائه الإدارةُ الأميركيّةُ أن تَنْصاع تلك الدولُ لمواقف المجموعة الدوليّة وللقانون الدوليّ ـ وهو ما يؤشّر على درجات من التراجع في حدّة الخطاب الذي تحدّث به بوش أمام الكونغرس. ويمكننا بالتأكيد إحالةُ أسباب هذا التراجع إلى عدم تجاوب المجتمع الدوليّ مع الخطاب الأميركيّ.

إنّ أهمّ وسيلة لتحديد مفهوم «الشرّ» أو لإعادة تحديده هي تلك التي جاءت متضمّنة في ميثاق الأمم المتحدة، حين اعتبر أنّ الدول التي تمارس عملاً من أعمال العدوان هي التي تجب أن تخضع لمقتضيات الفصل السابع من الميثاق. ولتحقيق هذه الغاية وُضِعتْ تشكيلةُ ما يسمّى «نظامَ الأمن الجماعيّ» الذي عرّفه فقيهُ العلاقات الدوليّة الأميركيّ هانز مورجنتاو في كتابه **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوّة والسلام** بأنّه الكل للواحد والواحد للكلّ. ويبدو أنّ النظام الذي قامت عليه الأمم المتحدة يَرْتكز أساسًا على قيام أمن جماعيّ في مواجهة دول العدوان. وقد ظلّت كلمة «العدوان» غامضة في أدبيّات الأمم المتحدة حتى سنة ١٩٧٤، حين صدر قرار شهير عن الجمعيّة العامّة يُعرّف العدوان بأنّه تلك الاعتداءات المسلّحة التي توجّه ضدّ الاستقلال السياسيّ أو الوحدة الترابيّة أو السلامة الإقليميّة لدولةٍ ذاتِ سيادة وعضو في المنتظم الأمميّ. فهل قامت الدولُ الثلاثُ الموصوفةُ بالشرّ بأيّ عمل من العدوان، سواء ضدّ أميركا وأمنها القوميّ أو ضدّ الأمن الجماعيّ العالميّ؟

بناءً على بداهة الإجابة نستطيع القول إنّ الولايات المتحدة، في موقفها الأخير من الدول الثلاث، لا تتوفّر على أيّة حجّة قاطعة على تورُّطها في أعمال عدوانيّة أو حتى تحرُّشات عدوانيّة. ولم نعلم بأيّ دولة تسعى للقيام بعمل عدوانيّ أو لها نيّةٌ توسعيّةٌ توظّف

حوار مع محمد تاج الدين الحسيني
حول «محور الشر»

لتحقيقها ما تختزنه من أسلحة الدمار الشامل. فكلّ ما تحتجّ به أميركا ضدّ هذه الدول أنّها تتوفّر على كميّات هائلة من أسلحة الدمار الشامل، وأنّها قد تعمد إلى توظيفها في حرب حقيقيّة مستقبلاً. ولا نعلم أنّ هناك تكييفًا لسياسة النوايا في تدبير العلاقات الدوليّة داخل المنظومة الدوليّة. وإذا كنّا سنحاكِمُ النوايا ونضعها آليّةً من آليّات صناعة القرار الدوليّ، فلا نَفْهم كيف لا ترى أميركا أنّ امتلاك إسرائيل للأسلحة النوويّة ولكافّة أسلحة الدمار الشامل يشكّل مصدرَ تهديد لتوازن القوى الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط، ومنبعَ الشرّ فيها!

تحتكم طبيعةُ العلاقات الدوليّة في الغالب إلى الخلفيّة التاريخيّة كناظم أساسي لسيرورتها. ألا يمكن أن نَرْبط إدراج دول، كالعراق وإيران وكوريا الشماليّة، ضمن دائرة الشرّ الدوليّ بهذه الخلفيّة التاريخيّة وهذا الإرث العالق بذاكرة أميركا؟ ولنبدأْ بإيران.

تلعب المسألة التاريخيّة دورًا أساسيّاً في هذا المنظور. فقد كانت الولاياتُ المتحدة الأميركيّة تَعْتبر شاهَ إيران الدركيَّ المتفوّق في منطقة الخليج والشرق الأوسط، والقادرَ على الدفاع الدائم عن المصالح الحيويّة الأميركيّة. وكان الشاهُ نفسُه لا يتبرّأ من هذه الصفة، خاصّةً وأنّ إيران كانت تتمتّع بالدعم اللوجيستيّ والأسلحة الأميركيّة. بل إنّ الشركات الأميركيّة الكبرى كانت ترتبط بعلاقات وطيدة مع «الشركة الإيرانيّة للبترول» التي كانت تُعتبر آنذاك من أولى الشركات المتعدّية الجنسيّة في العالم الثالث. ومع تراجع شعبيّة نظام الشاه وتزايد المظاهرات الشعبيّة ضدّه، وأمام تفاقم قوّة آية اللّه الخميني، مالت أميركا تدريجيّاً إلى نزع ثقتها عن الشاه وإلى استرضاء بعض جنرالات الجيش قَصْدَ تمكينهم من الاستيلاء على السلطة. لكنْ عندما فشلتْ أميركا في تنصيب العسكريّين راحت تبحث عن إمكانيّة لخطب ودّ الخميني. غير أنّ النقطة المفصليّة في هذه العلاقة، والتي قبرتْ كلَّ محلولة للتقارب، هي عمليّةُ احتجاز الرهائن الأميركيّين في السفارة الأميركيّة في طهران. وبذلك فقدتْ أميركا طرفًا أساسيّاً من المعادلة في المنطقة كان يتولّى أمرَ السهر على مصالحها وتنفيذ مطامحها. وهذا الفقدان ترتّبتْ عليه حالةُ فراغ في المنطقة، حاولتْ أميركا ملأَه بالاعتماد على السعوديّة وبعضِ دول الخليج. لكنْ بعد أحداث المسجد الحرام لم تعد أميركا تضع ثقتَها في حليف إقليميّ آخر في المنطقة سوى إسرائيل، لدرجةِ أنّ وزير الدفاع الأميركيّ السابق السيد براون قال بوضوح: «إنّ إسرائيل تمثّل في هذه المنطقة من العالم حاملةَ الطائرات الأميركيّة التي لن تَعْرف الغرقَ.» وقد وقّعتْ إسرائيلُ منذ أوائل الثمانينيّات مع الولايات المتحدة معاهدةَ التحالف الإستراتيجيّ، بحيث صارت بموجبها الحاميَ الفعليَّ والرئيسيَّ للمصالح الأميركيّة في هذه المنطقة.

ولمّا كانت إيران تتقوّى وتتطوّر إلى قوّة إقليميّة بتوفُّرها على صواريخَ بعيدةِ المدى، وتجتهد من أجل تطوير قنبلة ذريّة إسلاميّة، وتتوفّر على أسلحة متفوّقة بالنسبة إلى جيرانها الإقليميّين، وتتبنّى نظامًا ديموقراطيّاً يختلف في محتواه ومبناه عن الطريقة الغربيّة، فإنّ ذلك كلَّه يمثّل تحدّيًا للإدارة الأميركيّة التي لا تَرْغب في وجود قوّة إقليميّة في الشرق الأوسط خارجةٍ عن طوقها. كما أنّ أميركا لن تنسى تاريخيّاً أنّها فقدتْ في إيران حليفًا إستراتيجيّاً وقوّةً دركيّةً حاسمة في الحفاظ على التوازنات الإقليميّة داخل المنطقة.

شكّل العراق دومًا حالة خاصة في السياسة الدوليّة للإدارة الأميركيّة، ومبعثَ قلقٍ دائمٍ لها. فما إنْ يصير حليفًا ظرفيّاً لأميركا حتى تطفو على السطح متغيّراتٌ دوليّةٌ ترمي بهذه العلاقة إلى ضفّة التوتر والعداء. فكلُّنا يتذكّر قيام حلف بغداد في مطلع ١٩٥٣، وكيف مثّل تحالفًا إستراتيجيّاً في مواجهة المدّ القوميّ. لكنْ ما لبث هذا التحالفُ أن تبدّد بقيام ثورة ١٩٥٨ ومقتل الملك فيصل. كما نتذكّر جميعًا التحالف الأميركيّ ـ العراقيّ إبّان حرب

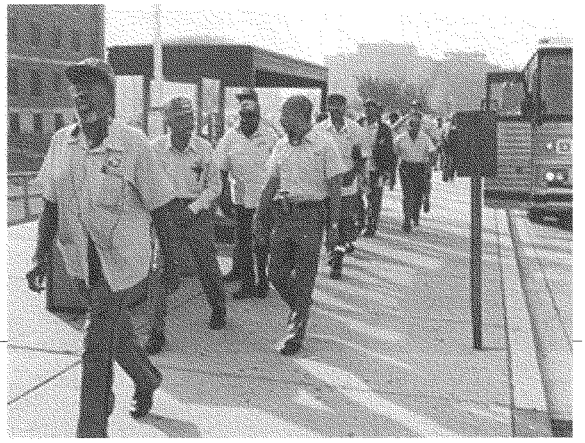

ادّعت أميركا أنّ العراق يمتلك «الجمرة الخبيثة» وأنّه طوّرها منذ السبعينيّات

الخليج الأولى، والذي ستتفكّك أوصالُه بعد نهاية الحرب وخروج العراق منها قوّةً عسكريّةً جديدةً في المنطقة. ويسجّل تاريخُ العلاقات الدوليّة بين العراق وأميركا أنّ العراق هو الدولة العربيّة الوحيدة التي ظلّت ملتزمةً قرارَ قطع العلاقات الديبلوماسيّة مع أميركا بعد حرب حزيران ١٩٦٧. فهل يمكن أن تكون لهذه العوامل التاريخيّة دورٌ في إدراج العراق ضمن محور الشرّ؟

حالة العراق ضمن دول محور الشرّ استثنائيّة. فبالإضافة إلى تحكّم العناصر التاريخيّة القديمة والحديثة فيها، فإنّ للحسابات الشخصيّة دورًا فاعلاً في توجيه هذه العلاقة. وفي هذا الإطار يمكننا أن نشير إلى درجة التوتّر في العلاقة القائمة بين الرئيس بوش الأب والرئيس العراقيّ، وكان السببَ المباشرَ فيها حربُ تحرير الكويت. لكنّ هناك أسبابًا غير مباشرة تؤطّر هذه العلاقة وتفاقم حدّةَ العداء والتوتّر فيها. ومن هذه الأسباب اتّهامُ الرئيس العراقيّ مباشرةً بتدبير محاولة اغتيال بوش الأب أثناء زيارته للكويت بعد اعتزاله السياسةَ. ومنها كذلك أوامرُ الرئيس العراقيّ بوضع فسيفساء تَحْمل صورةَ الرئيس بوش على مدخل فندق الرشيد الذي يُستقبلُ فيه عادةً الرؤساءُ والملوكُ وضيوفُ الدولة من كبار الشخصيّات، وهو ما يعني أنّ جميع هؤلاء ملزَمون أن يطأوا بأرجلهم هذه الصورةَ عند دخولهم بهوَ الفندق. وفي غير مرّة نقلت المحطّةُ الأميركيّةُ C.N.N. هذه الصورةَ المعبّرةَ لتصوّر للأميركيّين درجةَ العداء التي يكنّها صدّام حسين شخصيّاً للرئيس الأميركيّ السابق وللشعب الأميركيّ. وقد عشنا جميعًا ردود الأفعال التي أعقبتْ أحداثَ ١١ أيلول، وسجّلنا أنّ الدولة الوحيدة التي لم تدِنْ أعمالَ الهجوم ولم تتوجّه بكلمات عاطفيّة ومؤثّرة إلى أميركا كانت العراق: حتى إنّ نائب الرئيس العراقيّ قال في تصريح له بعد هجمات ١١ أيلول: «إنّنا لن نتأثّر لما وقع في أميركا: فهي تجني اليومَ نتائجَ سياستها. بل نحن نتوجّه فعلاً بالعزاء إلى الشعب الأميركيّ. ولا عزاء لنا نقدّمه للإدارة الأميركيّة.»

منذ ذلك الوقت وأميركا تَبْحث بجدّ عن مبرّرٍ معقولٍ يمكّنها من إعادة ضرب العراق، حتى إنّه عندما ثارت ضجّةُ رسائل «الجمْرة الخبيثة» أشارت الإدارة الأميركيّة بإصبع الاتّهام إلى العراق مدّعيةً أنّه كان يمتلك تلك الجمرةَ وقد طوّرها منذ السبعينيّات. كما اتّهمتْ بعضَ رجالات مخابراته في ألمانيا بتورُّطهم في علاقة مع محمد عطا، المتّهم بالاشتراك في تفجير الطائرات الانتحاريّة في ١١ أيلول. ونَعْتقدُ أنّه لم يبقَ للولايات المتحدة اليوم إلاّ التمسُّكُ، مرّةً أخرى، بمقولة إنّ العراق لم يَحْترم التزاماته الدوليّة بخصوص وجود فرق التفتيش الدوليّة هناك، وإنّه ما لم يَحْترم تلك الالتزاماتِ فإنّ أميركا ستضطرّ إلى توجيه ضربة عسكريّة إليه.

إلى جانب هذه المعطيات لا بدّ للمحلّل أن يَسْتحضر الخلفيةَ التاريخيّةَ التي أشرتم إليها. فهذه العلاقات اتّسمت في أغلب مراحلها بالتوتّر، والسببُ يعود إلى شكل النظام القائم في العراق ممثّلاً في حزب البعث الذي يُعتبر رائدًا للحركة القوميّة العربيّة وللاتّجاه الراديكاليّ في النظام السياسيّ العربيّ. وهذا ما يفسّر أنّ أكثر الدول العربيّة تصلُّبًا في العلاقة بأميركا وبالمجموعة الغربيّة هما العراق وسوريا، باعتبار إيديولوجيّة الفكر البعثيّ.

ننتقل الآن إلى توصيف العلاقة التاريخيّة بين أميركا وكوريا الشماليّة متسائلين: هل ماتزال كوريا الشماليّة تهدّد مصالحَ أميركا حتى بعد نهاية الحرب الباردة؟ ولماذا يتمّ إدراجُها ضمن محور الشرّ في وقتٍ تَعْرف فيه العلاقةُ بين الكوريتيْن تطوُّراتٍ هامّةً؟

في أواخر الأربعينيّات اندلعت الحربُ الكوريّة، وبلغتْ في حدود عام ١٩٥٠ تطوُّرًا أدّى إلى المطالبة بتدخُّل الأمم المتحدة، باعتبار أنّ مجلس الأمن هو وحده الذي يتوفّر على صلاحيّات واسعة في مجال الأمن الجماعيّ. لكنْ عندما طلب المندوبُ الأميركيُّ في الأمم المتحدة من مجلس الأمن اتّخاذَ قرار أمميٍّ بالتدخُّل العسكريّ في

حوار مع محمد تاج الدين الحسيني حول «محور الشر»

المنطقة، انسحب الاتّحادُ السوفياتيُّ من مجلس الأمن ثم أعْلن اعتراضَه على ذلك التدخُّل، الأمر الذي دفع أميركا إلى نقل آليّة اتّخاذ القرار من مجلس الأمن إلى الجمعيَّة العامّة للأمم المتحدة عبر قرار «الاتّحاد من أجل السلام،» وبموجبه أقرّت الجمعيَّةُ العامَّةُ إيفادَ قوات إلى كوريا. واستطاعت أميركا بهذه الورقة أن تقاتل بقوات أميركيَّة ضدّ كوريا الشماليَّة تحت علم الأمم المتحدة، وهي سابقةٌ مثيرةٌ في العلاقات الدوليَّة. ونتيجةً للحرب الباردة وللتطوُّرات التي عرفتها المنطقة، حافظتْ أميركا على الوضع القائم فقط. لكنَّها لم تنسَ أنَّ كوريا الشماليَّة عدوٌّ قديم، ويقوم بتطوير الأسلحة الكيماويَّة والبيولوجيَّة. بل إنَّ أميركا تَعْتبر النظامَ الكوريَّ الشماليّ نظامًا يجوِّع مواطنيه من أجل امتلاك أكثر الأسلحة تطوُّرًا وفتكًا، وأنَّه يُسخِّر هذه الأسلحة لمجموعات وتنظيمات «إرهابيَّة» ولدول تسمّيها أميركا «دولاً غيرَ مسؤولة.»

لهذه الأسباب أدرجتْ أميركا كوريا الشماليَّةَ في «محور الشرّ.» ولكنّ ثمّة أسبابًا غيرَ مباشرة، أو غيرَ معلنة، فرضتْها التطوُّراتُ الدوليَّةُ في المنطقة، وتتمثَّل في تقارب الكوريتيْن كما سبق أنْ ذكرنا. وبالتأكيد فليس من مصلحة أميركا اندماج كوريّ لأنَّ من شأنه أن يُشجِّع بوادرَ سياسة الاندماج الاقليميّ في هذا الجزء الآسيويّ الحيويّ، وهو ما يهدِّد المصالحَ الإستراتيجيَّة الأميركيَّة.

أيُّ معنى تقدِّمه أميركا لمفهوم الأمن الجماعيّ راهنًا؟ وإذا كان هذا المفهومُ يقوم على ردع العدوان الفعليّ أو المحتمل، فهل تشكّل دولُ «محور الشرّ» انتهاكًا للأمن الجماعيّ، وعدوانًا على طرف معيّن ـ وليكن الولاياتِ المتحدةَ بالذات؟

يمكننا القول إنَّ الولايات المتحدة الأميركيَّة منذ بداية التسعينيَّات أخلَّتْ بمفهوم الأمن الجماعيّ الذي بُني على أساسه هذا النظامُ في إطار مجلس الأمن والأمم المتحدة ـ وأعْني بذلك مقتضيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ففي تلك الفترة اندلعتْ حربُ الخليج وتمّ بعدها تحريرُ الكويت، فألقى بوش الأب بعيْد ذلك خطابَه الشهيرَ الذي أشار فيه إلى أنَّ المجتمع الدوليّ يَنْبغي أن يتجاوز المخاطر التي تؤسِّسُ لها حقوقُ الغاب، وأنَّ علينا أن نُخضع علاقاتنا «لنظام عالميّ جديد.» غير أنَّ ذلك النداء لم يكن يبشِّر بنظام عالميّ جديد، بقدرِ ما كان يبشِّر ببزوغ عهد الأحاديَّة القطبيَّة وتراجُع توازن القوى القائمة على الثنائيَّة.

عندما نقول نظام الأمن الجماعيّ، فإنَّنا نَعْني به مشاركةَ جميع الأطراف فيه. إلاَّ أنَّ الولايات المتحدة الأميركيَّة أضحتْ منذ عام ١٩٩١ تمارس سلوكها بشكل منفرد في نظام العلاقات الدوليَّة. فعندما انعقد مجلسُ الأمن في أوّل قمّة له في ماي ١٩٩١، وحضره بوش الأب إلى جانب العديد من قادة الدول، صَدَرَ بيانٌ ختاميٌّ يحمل دلالات واعدة بخصوص ضرورة إعطاء الأمم المتحدة دورًا أساسيًا في تسوية المنازعات الدوليَّة بالطرق السلميَّة المتاحة. لكنْ عندما انتقلنا إلى مستوى الممارسات الفعليَّة لاحظنا أنَّ الولايات المتحدة تسير في اتّجاه آخر: فهي قد عمدتْ، منذ البداية، إلى إخراج كلّ القضايا الحيويَّة من إطار الأمم المتحدة إلى إطار المؤتمرات الدوليَّة أو اللقاءات الثنائيَّة. ولا أدلّ على ذلك من مؤتمر مدريد: إضافةً إلى القضايا التي تهمّ البوسنة والهرسك والصومال، والتي تمّ الشروعُ في تسويتها عن طريق مسطرات خصوصيَّة فرضتْها الإدارةُ الأميركيَّة. فكان أن أُفرغت الأممُ المتحدةُ من محتواها. أكثر من ذلك أصبحنا نلاحظ أنَّ مجلس الأمن قد أصبح مجرَّد مطيّة لخدمة الأهداف الاستراتيجيَّة للولايات المتحدة كلّما دعت الحاجةُ إلى ذلك. بل إنَّ قيمة المساهمات الماليَّة الأميركيَّة في ميزانيّة الأمم المتحدة قد تتوقّف الإدارةُ الأميركيَّةُ عن دفعها إلاَّ عندما تفكّر في استعمال الأمم المتحدة لأغراضها الخاصّة. ونتيجةً لهذه المناورات الأميركيَّة، فإنَّ الحديث اليوم عن نظام الأمن الجماعيّ بمعناه الذي وُضع في «الميثاق» قد أصبح متجاوَزًا. بل يمكننا أن نعود بالنقاش إلى نقطة البدء حين صيغ ميثاقُ الأمم

انضباط العراق في إطار القانون الدوليّ ينزع البساط من تحت أقدام أميركا

المتحدة بعد ظروف الحرب العالميّة. فمن المعلوم أنّ هذا الميثاق جاء في ظلّ ظرفيّة تاريخيّة ارتبطتْ بانهزام دول المحور وانتصار الحلفاء. وإذا كانت الحربُ العالميّة الأولى قد شهدتْ توقيعَ معاهدة فرساي التي تضمّنتْ في الوقت نفسه أهدافَ عصبة الأمم، فإنّ نهاية الحرب العالميّة الثانية لم تشهدْ توقيعَ معاهدةٍ للصلح، وإنّما تمّ التسليمُ بدون قيد ولا شرط من طرف القوات النازيّة والفاشيّة. لكنّ وثيقة الصلح الأساسيّة التي وُقّعتْ كانت ميثاقَ سان فرانسيسكو. ومن غرائب الأمور أنّ الموقّعين على هذه الوثيقة ليسوا المنهزمين في الحرب، وإنّما هم كلُّ أعضاء المجموعة الدوليّة بدون استثناء. بل صار التوقيع على الوثيقة شرطًا للقبول بعضويّة الأمم المتحدة. هكذا نستطيع أن نَفْهم أنّ نظام الأمن الجماعيّ هو نظامُ هيمنة البلدان المتفوّقة. وهذه آفة يعيشها النظامُ الدوليُّ، وتبقى إلى اليوم عائقًا جديّاً أمام كل أمل في تحقيق الأمن الجماعيّ.

لكنْ رغم مؤاخذاتنا على ميثاق الأمم المتحدة وعلى مفهوم الأمن الجماعيّ، فإنّنا سنَستشهد به لتحديد ماهيّة العدوان. فوفقًا لضوابط الأمم المتحدة التي صيغتْ بشكل واضح ضمن الميثاق، ولاسيّما مقتضياتُ الفصل السابع، بالإضافة إلى التعريف الذي قدّمته الأممُ المتحدةُ من خلال الجمعيّة العامّة استنادًا إلى قرارها الشهير لسنة ١٩٧٤ بخصوص تعريف العدْوان، فإنّ الوضعيّة الحاليّة التي تُوجد فيها الدولُ الثلاث المذكورة لا تشكّل تهديدًا لنظام الأمن الجماعيّ، وليست لها نيّةٌ لممارسة عمل من أعمال العدوان قد يبرّر تدخُّل أيّ قوّةٍ مسلّحة في إطار سيادتها الإقليميّة. وأودّ الإشارة هنا إلى أنّ أميركا عندما وَجّهتْ إنذارها إلى هذه الدول لم توجّهه باسم المنظّمة العالميّة أو باسم المجتمع الدوليّ، وإنّما وجّهته باسم الإدارة الأميركيّة؛ وهذا في حدّ ذاته يشكّل خرقًا لمقتضيات الميثاق: ذلك أنّه لا يحقّ للدول الأخرى أن تتدخّل إلاّ في إطار المادة ٥١ من الميثاق التي تنصّ على أنّه ليس هناك ما يَمْنع دولةً بشكل منفرد أو جماعيّ من أن تمارس حقّها الطبيعيّ والمشروعَ في الدفاع عن النفس إذا ما تعرّضتْ لاعتداء من طرف قوات مسلّحة. لذلك تظلّ أميركا واهمةً إنْ هي فكّرتْ في استعمال القوّة ضدّ الدول الثلاث استنادًا إلى نظام الأمن الجماعيّ. ذلك أنّ المادة ٥١ صريحةٌ ولا تحتاج إلى تقديرات تأويليّة جديدة. كما أنّ حدود الدفاع الشرعيّ عن النفس أو عن المصالح الحيويّة القوميّة لا يُمْكن أن تطبّق إلاّ إذا تعرّضتْ دولةٌ ما فعليّاً للاعتداء من قوّة مسلّحة ـ وهذا ما لم يحدث في العلاقات الأميركيّة مع الدول الثلاث المصنّفة في إطار «محور الشرّ.» وإذا كان قرارُ الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة يعطي تفسيرًا واضحًا لمفهوم العدوان، كأن تُمسّ السلامةُ الإقليميّةُ أو الوحدةُ الترابيّةُ أو سيادةُ دولةٍ عضوٍ في هيئة الأمم المتحدة، فكيف يُمْكن أميركا أن تكيّف القانونَ الدوليَّ لصالح نازلتها الجديدة؟ وحتى إذا اعتبرنا أنّ من واجب نظام الأمن الجماعيّ أن يتحرّك في مثل هذه الظروف، فإنّ حركيّته ستتحقّق انطلاقًا من قرار يستصدره مجلسُ الأمن واعتمادًا على قوّات دوليّة تقوم بمهامّها تحت عَلَمِ الأمم المتحدة.

بخصوص طبيعة «العدوان» الذي يَصْدر عن دول «محور الشرّ» من خلال التكييف الأميركيّ فنحن لا نَمْلك تفاصيلَ مهمّةً عن الأرضيّة التي اعتمدتها أميركا في اتّخاذ هذا القرار. لكنّنا نستطيع أن نستأنس بتصريحات الرئيس الأميركيّ ووزير خارجيّته ومستشارة الأمن القوميّ. فمن خلال هذه التصريحات نَسْتنتج أنّ الولايات المتحدة تَعْتبر هذه الدولَ الثلاثَ مهدِّدةً لمصلحتها القوميّة والحيويّة بسبب تطويرها لأسلحة الدمار الشامل، وتخزينها، واستعدادها لاستعمالها في حرب فعليّة، أو لتمكين بعض الجهات «الإرهابيّة» من توظيفها (كما جرى مثلاً في قضيّة سفينة الأسلحة التي زعمتْ إسرائيل أنّ إيران هرّبتْها إلى فلسطين). وتبقى هذه التصوُّرات مجرّد افتراضات تَفْتقر إلى الحجّة الماديّة على تحقُّقها. فبالنسبة إلى العراق، مثلاً، تتمسّك أميركا برفض هذا البلد لعودة المفتّشين الدوليّين وتَعْتبر رفضَه هذا قرينةً حاسمةً على امتلاكه أسلحةَ الدمار الشامل ـ وهذه قرينة، كما ترون، لا تستند إلى أيّ أساس.

حوار مع محمد تاج الدين الحسيني حول «محور الشرّ»

إطلاق الولايات المتحدة لمفهوم «الشرّ» بإمكانه أن يعجّل في إقامة علاقة تعاقديّة تحافظ بها دولُ «محور الشرّ» على أمنها واستقلالها في مواجهة دول الحلفاء إذا ما نسقتْ هذه مع الولايات المتحدة. فما هو رأيكم؟

العلاقات التعاقديّة التي يُمْكن أن تُبْرمها هذه الدولُ ترتبط أولاً بتحقيق نوع من الانضباط في إطار القانون الدوليّ والشرعيّة الدوليّة. ونَعْتقد أنّ العراق سائر في هذا الاتّجاه؛ فقد لاحظنا كيف أنّ وزير الخارجيّة العراقيّ عاد إلى قيادة المفاوضات مع الأمين العام للأمم المتحدة ـ وهي مفاوضات أجمع الكثيرُ من الملاحظين والمحلّلين على جديّتها ونجاحها. وإذا ما تحققتْ مثلُ هذه الافتراضات، فإنّ ذلك سيكون بمثابة نزع البساط من تحت أقدام الولايات المتحدة الأميركيّة، لأنّها لن تجد آنذاك أيّة ذريعة تتمسّك بها لقيادة حملة ضدّ العراق.

أمّا بخصوص الدولتين الأُخريين، فلا نتصوّر أنّ أميركا ستغامر بقيادة حملة عسكريّة ضدّهما. فتجربتها مع إيران أثناء محاولة إنقاذ رهائن السفارة الأميركيّة في طهران كانت فاشلة. وأمّا بخصوص كوريا الشماليّة، فلا نتصوّر أنّ القوى الإقليميّة في المنطقة، وعلى رأسها الصين، ستظلّ مكتوفةَ الأيدي إذا ما تحرّكت الولاياتُ المتحدةُ في اتّجاه استعمال القوّة ضدّ كوريا الشماليّة. وتأسيسًا على كل ذلك نرى أنّ ما صرّح به الرئيسُ الأميركيُّ يدخل في إطار حرب الدعاية التي تحاول أميركا، من خلالها، أن تُظْهر للعالم الخارجيّ أنّها قادرة على الوصول إلى أعدائها في أيّ مكان بعد إحساسها بالنجاح الباهر الذي حقّقته في أفغانستان.

أمّا بخصوص العلاقة التعاقديّة المحتملة بين دول محور الشرّ، فشخصيّاً أَسْتَبْعد مثلَ هذه العلاقة إنْ نحن أدرجناها في الإطارات التاريخيّة والإيديولوجيّة لكلّ دولةٍ على حدة. فلا يمكن تخيّلُ علاقة تعاقديّة استراتيجيّة بين إيران الإسلاميّة المتشدّدة وكوريا الشماليّة الشيوعيّة المتشدّدة. ويَصْعب جداً أن تعود العلاقاتُ بين العراق وإيران إلى وضعها الطبيعيّ، خاصةً وأنّ هناك الآلافَ من الأسرى الذين مايزالون محتجزين لدى الدولتين، وهناك جروح غائرة في أجسادِ كلّ منهما، وسيكون من الصعب تصوُّر تحالفٍ حقيقيّ بينهما. لكنّ الظروف الحالية التي وضعتْ هذه الدولَ في منظومة واحدة تستطيع أن تَفْرض تحالفاتٍ ظرفيّةً لتحقيق بعض المكتسبات المحدودة.

من القواعد الأساسيّة لنظام العولمة أنّ القوّة المهيمنة عالميّاً تهدف إلى منع ظهور أيّة قوّة هيمنة إقليميّة. فهل تملك دولُ «محور الشرّ» مقوّمات قوى الهيمنة الإقليميّة؟

يجب أن نَعترف، بدايةً، أنّ ما أُطلق عليه «محورُ الشرّ» هو دولٌ تتمتّع كلٌّ منها بسيادتها في إقليمها وتتوفّر على مقوّمات هذه السيادة ـ بما فيها القوّة العسكريّة. ولكنْ ليس من هذه العناصر ما يؤهّلها لاحتلال مركز القوّة المهيمِنة أو المتفوّقة إقليميّاً لخلق نظام إقليميّ حقيقيّ في منطقة ما، خاصةً أنّ هذه العناصر الإقليميّة توجد مطوّقةً إقليميّاً إمّا بقوّةٍ متحالفةٍ مع الولايات المتحدة وإمّا من خلال حضور أميركا حضورًا مباشرًا. فإذا أخذنا وضعيّة كوريا الشماليّة فسنلاحظ أنّ الكفّة هي لصالح كوريا الجنوبيّة. وبالنسبة إلى العراق، فبعد نهاية حرب الخليج أصبح التوازنُ يتحقّق لمصلحة المملكة السعوديّة وباقي بلدان الخليج العربيّ. أمّا بالنسبة إلى إيران، فأميركا تَعْتقد أنّ إقرار التوازن معها لا يَقْتصر فقط على دول مثل تركيا والباكستان، وإنّما تعتبر أنّ الأمر يَرْتبط بحقوق تهمّ روسيا وبعضَ الدول الأخرى في هذه المنطقة من العالم. لذلك، فإنّ هذه الدول الثلاث لا يُمْكنها أن تشكّل، في المرحلة الراهنة، قوّةً إقليميّةً متفوّقةً يمكنها أن تصارع نظامَ العولمة بشكل مفتوح، ولاسيّما إذا فهمنا نظامَ العولمة في مضمونه الشموليّ، إذ لا يَنْبغي أنْ نَقْصره على البعد العسكريّ والإستراتيجيّ فقط لأنّ مفهوم العولمة بالأساس هو مفهوم اقتصاديّ وانطلقتْ تصوُّراته الأولى مع مصطلح «وحدة الأسواق.» في مستوى آخر نؤكّد أنّه لا يكفي أن تَرْفع دولةٌ ما شعارَ المعارضة

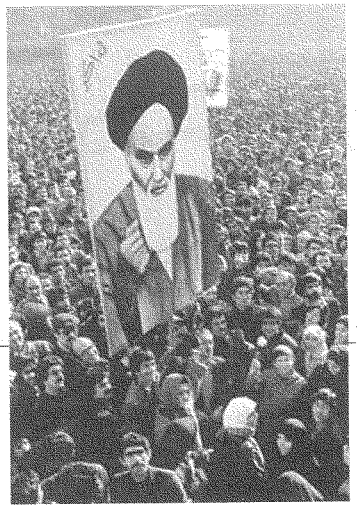

الخطر الوحيد الذي تَشْعر به أميركا، رغم أنّه لا يمثّل قوّة إقليميّة، هو القادم من إيران

لتَزْعم توفُّرها على سياسة خارجيّة مستقلّة، بل يَنْبغي أن تَمْلك إمكانيّات سياستها الخارجيّة قبل كلّ شيء، ثمّ تأتي الديبلوماسيّةُ لخدمة تلك الإمكانيّات وتوظيفها. وإذا أخذنا كل دولة بمفردها، وحاولنا فهمَ آليّة اتّخاذ القرار داخل مؤسّساتها، وتساءلنا عن مدى قدرة ذلك القرار على عبور الحدود الوطنيّة للتأثير في ما سواها، لأُصبنا بخيبة أمل، اللّهم باستثناء حالة واحدة هي حالة إيران. فالعراق مكبَّلُ اليدين، وما يَحْصل عليه من عائدات نفطية تُقتطع نسبةٌ كبيرةٌ منها لفائدة نظام التعويضات، والباقي يوظَّف تحت مراقبة دوليّة. فالعراق، إذن، لا يَمْتلك اليوم أيّة وسائل تأثير في إدارة القرار على الصعيد الدوليّ. وأمّا كوريا الشماليّة، فبالرُّغم من قوّتها العسكريّة المتفوّقة فإنّها قزم اقتصاديّ، ويعاني سُكّانُها المجاعةَ باستمرار، وتحصل على مساعدات غير مردودة من كوريا الجنوبيّة ومن العديد من الدول الأخرى. كما أنّ تأثيرها في السياسات الدوليّة تبقى جدّ محدودة. وتبعًا لذلك، فإنّ الخطر الوحيد الذي تشعر به أميركا، رغم أنّه لا يمثّل قوّةً إقليميّة، إنّما هو ذاك القادمُ من إيران. فهذه الدولة تقود مفهومَ الثورة الإسلاميّة التي تبشّر بنظام يُمَكّن من تحقيق ديموقراطيّة حقيقيّة على الأرض، ويمكنها أن تصدّر نظامها إلى مناطق أخرى من العالم، وبخاصة إلى تلك التي تَنْتمي إلى العالم الإسلاميّ.

إنّ التفسير القريب إلى المنطق لعلاقات أميركا بهاته الدول الثلاث يكمن في إحساس أميركا بأنّها تتربّع على عرش الأحادية القطبيّة دون منازع، فلا يُعْقل أن يتمكّن «لاعبون إقليميُّون» من خلخلة التوازن الذي تُشْرف عليه! ونعتقد أنّ أحداث ١١ أيلول ليست مجرّد تهديد لهذا التوازن ولهذه الهيبة العالميّة، بل هي ضربٌ لمصالح أميركا في عقر دارها. ومن ثمّ، فإنّ الولايات المتحدة جادّة اليوم في التنقيب عن أيّ مصدر مقلقٍ لوضعها الداخليّ وأمنها الإقليميّ ومصالحها الحيويّة في أيّ منطقة في العالم من أجل إقصائه والقضاء عليه.

ولكنْ مَن الذين يحقّ له أن يقدّم تعريفًا لمفهوم «الشر الدوليّ»؟

لا نجد مكانًا لكلمتي «الشرّ» و«الخير» في القانون الدوليّ. وكما نعلم فإنّ القانون الدوليّ يرتبط تحديدُه أساسًا بالشرعيّة الدوليّة. فإذا كانت إحدى الدول تشكّل تهديدًا للسلامة الإقليميّة أو للاستقلال السياسيّ أو للوحدة الترابيّة لدولة أخرى، فإنّ هذه الدولة تُعتبر ممارسةً لعمل من أعمال العدوان، ويَنْبغي على المجتمع الدوليّ أن يتصدّى لها من خلال نظام «الأمن الجماعيّ» المعمول به الأمم المتحدة. ولكن الحقّ أنّنا نعيش ظاهرةَ تهميش دور الأمم المتحدة كمنظّمة عالميّة: فالقرارات الحقيقيّة التي تهمّ المجتمع الدوليّ لم تعد تتمّ صياغتُها داخل مجلس الأمن أو الجمعيّة العامّة، وإنّما تقرَّر من قبل الإدارة الأميركيّة وتنفَّذ من طرفها وبمشاركة حلفائها. ونعتقد أنّه لا مجال لتجاوز هذا الوضع الخطير إلاّ بتعديل ميثاق الأمم المتحدة وقبولِ أعضاء آخرين دائمي العضوية في المنظّمة العالميّة، كمصر والهند ونيجيريا والبرازيل.

إذا كانت أميركا تستند في ادّعاءاتها ضدّ «محور الشر» بامتلاك الدول الثلاث أسلحةَ الدمار الشامل وبتهديدها للأمن الجماعيّ، فهل يوجد قانون دوليّ مجزّأ إلى وضعيتين: وضعيّة تحمي الدول المالكة لهذه الأسلحة، ووضعيّة مقابلة تحرّم دولاً أخرى من امتلاكها؟

نَعْلم جميعًا أنّ أميركا قبلتْ مكرهةً أن يَحْدث ما يسمّى بالنادي النوويّ. فقد ظلّت تحتكر السلاحَ النوويّ مدّة طويلة بعد نهاية الحرب العالميّة الثانية، إلى أن تجاوز ذلك الاحتكارَ كلٌّ من الاتّحاد السوفياتيّ والصين الشعبيّة، لتتوالى لائحةُ الدولة المالكة للسلاح النوويّ كفرنسا والهند وإسرائيل. وكان الرئيس كنيدي، منذ أوائل الستينيّات، يحذّر العالم من مغبّة أن يقع السلاح النوويّ في يدِ ما سمّاه «الدولَ اللامسؤولة.» وقد أثير الكثيرُ من النقاشات حول ما يقع في روسيا وأوكرانيا وحول تفكيك المركّبات النوويّة. ونعتقد أنّ

حوار مع محمد تاج الدين الحسيني حول «محور الشرّ»

تقسيم العالم إلى دول من حقّها أن تمتلك السلاح النوويّ، وأخرى تُحْرم هذا الحقّ، يبقى فعلاً غيرَ منصِف على الإطلاق. فهناك معاهدة للحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة تَرْفض أميركا التوقيعَ عليها، في الوقت الذي تناصب فيه العداءَ دولاً أخرى تسير في الاتّجاه ذاته كما فعلتْ منذ بضع سنوات مع الهند والباكستان. وهي ترحّب بامتلاك إسرائيل للأسلحة النوويّة وأسلحة الدمار الشامل، ولا تَقْبل أن تملك الدولُ العربيّةُ بعضَ الأسلحة الكيماويّة أو النوويّة.

أخيرًا، أيّ مستقبل ترونه للعلاقة بين أميركا ودول محور الشرّ؟

عندما انتهت أحداثُ ١١ أيلول راحت أميركا تحصي خسائرَها وتحصي في مقابل ذلك عددَ أعدائها. فكانت أن خرجتْ من الإدارة الأميركيّة عدّةُ لوائح تتضمّن الكثيرَ من الدول «المارقة.» والظاهر أنّ هذه اللائحة لم تحدَّدْ بكيفيّةٍ دقيقةٍ منذ البداية، خاصّةً عندما قال الرئيس الأميركيّ: «مَنْ ليس معنا في حرب مواجهة الإرهاب فهو ضدّنا بكل تأكيد.» فبوش لم يكُنْ يعني يومها العراقَ وإيرانَ وكوريا الشماليّةَ وحدها، وإنّما العديدَ من الدول الأخرى. ولاحظنا في اللائحة الأوليّة، التي سرّبتها الولاياتُ المتحدة، الإشارةَ إلى أسماء دول متعدّدة منها ليبيا وسوريا. ويظهر الآن واضحًا أنّ أميركا، وهي تضع اللائحةَ الأخيرة لكلٍّ من كوريا الشماليّة والعراق وإيران، تسعى إلى وضع تصنيف تدريجيّ لتصفية حساباتها. وقد أشار الرئيس الأميركيّ بوضوح إلى هذا الافتراض عندما ذَكَرَ أنّ عمليّة محاربة الإرهاب ستأخذ عشر سنوات، وأنّها ستنتقل من مواجهة الأعداء الأقربين إلى الأعداء الأكثر بعدًا. وقد لاحظنا خلال الفترة الأولى من السنة الحاليّة كيف أنّ بعض الدول باتت تُذْعن بوضوح شديدٍ للموقف الأميركيّ من خلال مطالبتها للقوات الأميركيّة بالتدخّل في أراضيها لمواجهة الإرهاب، كما حدث مع النظام اليمنيّ والنظام الفليبينيّ. أمّا بالنسبة إلى باقي الدول الأخرى، بما فيها دول «محور الشرّ،» فهي تواجَه بسياسة الردع الأميركيّة. ففي حالة العراق فإنّ أميركا ستعتبر أنّ أهدافها قد تحقّقتْ بمجرّد عودة المفتّشين إلى العراق، حيث ستُشْعِر العالَمَ أنّها حققتْ نصرًا دون خسائر. وفي إيران قد يستفيد خاتمي من السير قدمًا في نزعته الاعتداليّة، وستشرح أميركا ذلك للعالم بأنّها إذعانُ إيران لضغوط أميركا وعودةٌ إلى جادّة الصواب. ولربّما تنشئ كوريا الشماليّة مع جارتها الجنوبيّة علاقاتٍ أكثر تطوُّرًا تسير في اتّجاه التسامح والاعتدال في المواقف، فتحسبه أميركا انتصارًا لسياستها الخارجيّة. لكنْ يبقى الأمرُ المهمُّ وهو أنّ الولايات المتحدة حين توجّه التهديد تظلّ تحافظ على صمامات أمان لحماية علاقتها وسياستها الخارجيّة من كل تدهور قد يُحسب سلبيّاً على مصالحها الحيويّة والاستراتيجيّة. وهكذا فإنّ السياسة الأميركيّة بهذا الخصوص شبيهة بتلك الكثبان الرمليّة المتحرّكة التي لا تَرْسم خطوطًا دقيقة لحركيّتها لكنّها تؤثّر بالتأكيد في الوضع الطبوغرافيّ والمناطق التي تشملها.

إنّنا نعيش اليوم منعطفًا حقيقيّاً في الحياة الإنسانيّة بدءًا بأحداث ١١ أيلول. إنّ شيئًا رهيبًا وقع في العلاقات الدوليّة، وفي توازن القوى الإقليميّ والشموليّ، وفي آلية اتّخاذ القرار بعد هذه الأحداث. لكنّ المهم هو أن تستطيع بلدانُنا أن تعي الدرس جيّدًا وأن تدرك أنّ الأوان قد آن لإقامة تحالفاتٍ حقيقيّةٍ تكون نواتُها اقتصاديّةً، من خلال مظاهر الاندماج الإقليميّ المبنيّة على الديموقراطيّة والتعدُّديّة واحترام حقوق الإنسان لبناء مجتمعٍ أفضل تتوفّر مقوّماتُه على الحصانة الكافية لمواجهة رياح التغيير.

الرباط

محمد تاج الدين الحسيني

أستاذ العلاقات الدوليّة في جامعة محمد الخامس ـ الرباط؛ نائب رئيس مركز حوار الحضارات؛ خبير لدى أكاديميّة المملكة المغربيّة. من مؤلّفاته: **الوجيز في القانون الدوليّ، حق التدخُّل في المجتمع الدوليّ، وسائل حفظ السلام.**

كوريا الشماليَّة:
بين مطرقة محور الشرّ وسندان العلاقات الأميركيَّة ـ الصينيَّة

ريمون ماهر كامل

لا شك أنَّ الدراما الإرهابيَّة التي تعرضتْ لها الولاياتُ المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١ قد أفرزتْ آثارًا جانبيَّة على صحة الجسد العالميّ جعلتْ كلَّ أعضاء الجسد في حالة استنفار قصوى من أجل تدارُك النزيف السياسيّ والاقتصاديّ والثقافيّ والعسكريّ الذي أصابه. ولعلّ القارة الآسيوية، دون استثناءِ أيٍّ من أقاليمها الجغرافيَّة، أصبحت اليومَ قلبَ هذا الجسد، لعدة اعتبارات أهمها: **أولاً**، القرار الأمريكي بشنّ حرب دوليَّة طويلةِ الأمد على الإرهاب تستند إلى جدولة زمنيَّة بدأتْ مرحلتُها الأولى في أفغانستان بتصفية حركة طالبان وتنصيبِ حكومةٍ موالية للولايات المتحدة بهدف إعادة صياغة التوازنات الإستراتيجيَّة في منطقة آسيا الوسطى وفقًا لحسابات المصالح الأمريكيَّة في القارة الصفراء. **ثانيًا**، خطاب «حالة الاتحاد» في ٢٩ يناير الماضي الذي حدَّد فيه الرئيسُ الأمريكيُّ الأضلاعَ الثلاث لما أسماه محورَ الشرّ. وربما يكون من قبيل المصادفة القدريَّة أن تكون الدولُ الثلاثُ آسيويَّة الهويَّة أيضًا.

والواقع أنَّ الزجّ في هذا الوقت باسم كوريا الشماليَّة ـ كأحد أضلاع محور الشرّ ـ يكتسب أهميَّة خاصة لعدة اعتبارات. **أولاً**، لأنَّ كوريا الشماليَّة ما زالت تمثِّل رمزًا هامًا للشيوعيَّة في العالم، رغم ما تعانيه من تدهور اقتصاديّ حادّ وحالة شديدة من الفقر والمجاعة أودتْ بحياةِ ما يزيد على مليونيْ مواطن في السنوات الخمس الأخيرة. ومن ثم، فهي تُمثِّل أحدَ الكوابيس التي تؤرِّق نومَ الولايات المتحدة وتذكّرها دومًا بعصرٍ طالما سعت إلى إدراجه ذاكرةَ النسيان، ألا وهو عصرُ القطبيَّة الثنائيَّة. ولذا، تجد الإدارة الأمريكيَّة في دعوى الحرب ضد الإرهاب فرصة ذهبيَّةً لتأديب هذا النظام الشيوعي المتعنّت. **ثانيًا**، هناك ملفّات ساخنة كثيرة على أَجَنْدة العمل الأمريكيَّة في ما يخُصّ كوريا الشماليَّة، سواء بالنسبة إلى محادثات السلام المتعثِّرة من أجل الوحدة الكوريَّة، والتي تُعتبر إحدى أهمّ فتائل التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، أو التهديد النوويّ والصاروخيّ الذي تشكّله بيونج يانج على المصالح الأمريكيَّة في آسيا. **ثالثًا**، إنَّ كوريا الشماليَّة هي أحد أهم محاور الصراع الأمريكيّ ـ الصينيّ، على خلفيَّة طابور الأزمات في ملفّ هذا الصراع: بدءًا بالأزمة التايوانيَّة، ومرورًا بالعقوبات الاقتصاديَّة الأمريكيَّة على الصين، وأزمةِ هضبة التيبت القائمة منذ الخمسينيَّات، والانتقاداتِ الأمريكيَّة المستمرّة لحقوق الإنسان في الصين، وانتهاءً بنموّ قدرات الصين البحريَّة ـ التي تهدِّد طرقَ التجارة اليابانيَّة ـ بسطوتها على المحيط الباسيفيكيّ بممرَّاته المائيَّة والتجاريَّة وجُزره وثرواته النفطيَّة والسمكيَّة.

بناءً على ذلك، اعترى العلاقات الأمريكيَّةَ ـ الصينيَّة قدرٌ كبيرٌ من التوتر بدأ يتصاعد منحاه منذ عهد الرئيس الأمريكيّ السابق بيل كلينتون. ولعلّ أزمتيْ طائرةِ التجسس الأمريكيَّة التي سقطتْ في الأراضي الصينيَّة مع بداية عهد الإدارة الأمريكيَّة الحاليَّة، وطائرةِ الرئاسة الصينيَّة البوينج ٧٦٧ الأمريكيَّة الصُنع التي اكتُشِف مؤخّرًا أنَّها تحوي ٢٠ جهاز تجسّس أمريكيّ في يناير ٢٠٠٢، قدَّمتا الدليلَ القاطعَ على النوايا الأمريكيَّة تجاه بكين، وهي نوايا جاهرتْ بها الإدارةُ الجمهوريَّةُ حين روَّجتْ ـ فور تولّيها مقاليدَ الحُكم ـ فكرةَ أنَّ الصين ليست شريكًا بقدرِ ما هي تحدٍّ أمنيّ. فالولايات المتحدة قلِقةٌ من صحوة التنّين الصينيّ الذي يسعى إلى تقليص نفوذها في منطقتيْ شرق آسيا وجنوب شرق آسيا. وأمَّا الصين فقد انتقدتْ ـ في أحدث تقاريرها الرسميَّة الصادرة في مارس ٢٠٠٢ ـ التهكُّمَ الأمريكيَّ على حقوق الإنسان في غيرها من الدول، بينما تَنْتهك هي حقوقَ الإنسان عن طريق إقامة قواعد عسكريَّة ونشرِ مئات الآلاف من الجنود في كافة أنحاء العالم.

ورغم الدعم الصينيّ للحرب الأمريكيَّة ضد الإرهاب، فإنَّ هناك خطوطًا حمراء ترى بكين أنه من غير المسموح لواشنطن تجاوزها لأنها خطوطُ أمنٍ قوميّ، مثل كوريا الشماليَّة وتايوان. كما أنَّ

كوريا الشماليَّة:
بين مطرقة محور الشرّ وسندان العلاقات الأميركيَّة ـ الصينيَّة

الصين بعد إعلان الحرب الأمريكيَّة ضد الإرهاب قلقةٌ من نشر الولايات المتحدة لقوات في قرغيزستان على حدود الصين في وسط آسيا، وقلقةٌ من عودة القوات الأمريكيَّة إلى الفلبين. ومن ثم فإنَّ الدعم النوويّ والصاروخيّ الذي تقدمه القيادةُ الصينيَّةُ لپيونج يانج يأتي واحدةً من دعائم التوازن الإستراتيجيّ الصينيّ ـ الأمريكيّ في المنطقة.

وحقيقة الأمر أنَّ النهج الذي حَكَمَ عملَ الإدارة الجمهوريَّة الأميركيَّة الجديدة إزاء كوريا الشماليَّة قد اعتمد في الأساس على نقضِ كلِّ جهود التفاوض الإيجابيَّة التي بذلتْها الإدارةُ الديموقراطيَّةُ السابقة، والتي كانت قد وصلتْ إلى حدّ إقناع مسؤولي كوريا الشماليَّة بالتخلّي عن برنامجهم الصاروخيّ في يوليو ٢٠٠٠ في مقابل معونات أمريكيَّة كبيرة، وإنْ كانت حكومةُ پيونج يانج قد طالبتْ آنذاك بالحصول على تكنولوجيا الفضاء (محرِّكات الصواريخ الخاصَّة بالبحوث الفضائيَّة السلميَّة). ورغم اعتراض الإدارة الديموقراطيَّة على هذا المطلب خشيةَ أن تُستخدم هذه التجهيزاتُ في تطوير صواريخ أكثر كفاءةً، فإنَّ الإدارة الجمهوريَّة أوصدتْ بابَ التفاوض حول هذه النقطة دون محاولة استكمالِ الجهود السابقة، معارضةً استئنافَ المفاوضات بحجّة ظاهريَّةٍ مُختلقةٍ مفادُها أنَّ أيّ اتفاق سيتمّ إبرامُه حول برنامج كوريا الشماليَّة الصاروخيّ يجب أن يتضمن بنودًا تُتيح التحقق من تنفيذها للاتفاق وتَحُول دون خرقها إيَّاه.

إلا أنَّ الأهداف الأمريكيَّة المستترة خلف هذه المعارضة متعددة، وتَكْشف حقيقةَ التعاطي الأمريكيّ مع كوريا الشماليَّة كأحد «محاور الشرّ» ومنها: **أولاً**، القضاء على أيّ نجاح حققته الإدارةُ الأميركيَّة السابقة، لأنَّ إبرام أيّ اتفاق مستقبليّ مع پيونج يانج يمكن أن يُنسب إلى الإدارة الديموقراطيَّة السابقة؛ وربما كان هذا أحدَ دواعي الإدراج الأمريكيّ لكوريا الشماليَّة كأحد أضلاع محور الشر بهدف إثبات خطإ تقدير الإدارة السابقة في تعاطيها مع الأمور. **ثانيًا**، إنَّ بقاء الحال على ما هو عليه يَمْنح الإدارةَ الأمريكيَّةَ مبرِّرًا منطقيّاً للمُضيّ قدمًا في تنفيذ برنامجها الدفاعيّ المضادّ للصواريخ الذي تُعارضه كلٌّ من الصين وروسيا. **ثالثًا**، فرضُ تصوُّرٍ أمريكيّ يسعى إلى إقناع الأطراف الدوليَّة ـ وبخاصَّةٍ الدُّولُ الأوروبيَّةُ واليابانُ ـ بالتعاطي مع حكومة پيونج يانج بمنطق المنبوذ بهدف فرض حالة من العزلة الدوليَّة عليها. **رابعًا**، قَطْعُ الطريق على أيَّة جهود تستهدف سلامًا بين الكوريتيْن، لأنَّ تحقيق الوحدة الكوريَّة هدفٌ لا يحقِّق المصالحَ الأمريكيَّةَ في شبه الجزيرة الكوريَّة. حتى إنَّ الكوريِّين في الشطر الجنوبيّ ـ وهم الحلفاء التقليديون لواشنطن ـ بدأوا يخشَوْن من أن يُقَوِّضَ بوش بتشدده إزاء پيونج يانج سياسةَ «الشمس المشرقة» المنفتحة التي يتبناها الرئيسُ الكوريُّ الجنوبيُّ كيم داي يونج للتقارب مع الشطر الشماليّ، ولاسيَّما مع بلوغ إدارة هذا الرئيس عامَها الأخير، وحرصِه أكثرَ من أيّ وقت مضى على تحسين علاقات بلاده مع جارتها الشماليَّة، بل وإبرام اتفاق سلام تاريخيّ معها. **خامسًا**، إعطاء مبرِّر منطقيّ لبقاء ٣٧ ألف جنديّ أمريكيّ في كوريا الجنوبيَّة منذ انتهاء الحرب الكوريَّة عام ١٩٥٣ كركيزةِ ردعٍ لكوريا الشماليَّة وكأداةٍ حمايةٍ للمصالح الأمريكيَّة في المنطقة. **سادسًا**، تأجيج الصراع مع الصين بشكل يَسْتهدف استنزافَ مواردها، وهي مازالت في مرحلة البناء التحتيّ لتجربتها الاقتصاديَّة الوليدة، ومن ثمَّ القضاء عليها مبكّرًا.

إنَّ انحراف الإدارة الأمريكيَّة عن مسلك توحيد العدوّ ـ مرحليّاً ـ كما حدث مع أفغانستان، بإعلانها المواجهةَ مع ثلاث دول ـ أعضاءِ محور الشرّ ـ دفعةً واحدةً، يدُلّ على أن الحرب العسكريَّة لن تكون اللغةَ الرسميَّةَ الوحيدةَ في التعاطي الأمريكيّ مع هذا المحور، وإنما ستكون هناك آليَّاتٌ أخرى غيرُ رسميَّة تدور في فلك المناورات السياسيَّة. وهذه الآليّات هي من قبيل: فرض مزيد من العقوبات

تحقيق الوحدة الكوريّة هدف لا يحقّق المصالح الأميركيّة في شبه الجزيرة الكوريّة

الاقتصاديّة، أو ممارسة ضغوط سياسيّة، أو تنشيطٍ للأعمال الاستخباريّة السريّة التي تستهدف زعزعةَ النظم السياسيّة.

وربما تكون حالةُ كوريا الشماليّة أكثر الحالات تعقيدًا في التعاطي معها، لأنَّ توجيه ضربات عسكريّة جويّة لمنشآتها النوويّة والصاروخيّة سيناريو يصعُب تنفيذُه لما سيترتّب عليه من مواجهات بين عدة أطراف كُبرى قد تُنذر بإشعال المنطقة بأكملها بشكلٍ قد يجعل نتائجَها في عداد الغيبيّات. كما أنَّ تنشيط العمل الاستخباريّ السريّ سيكون أيضًا في عداد المحاولات الفاشلة لزعزعة الاستقرار السياسيّ في البلاد بهدف تغيير نظام الحكم، لعدة أسباب أهمُّها: القبضة الحديديّة لحكومة پيونج يانج على مقاليد الأمور في البلاد؛ وعدمُ وجود قوى معارضة ذاتِ فعاليّة يُمكن الارتكانُ إليها أو مغازلتُها.

ومن ثمّ، إذا كانت محاولاتُ العزل الدوليّ تبدو هي الأقدرَ والأنجحَ في الحالة الكوريّة، وذلك من خلال ممارسة ضغوط سياسيّة ومزيد من العقوبات الاقتصاديّة، فإنَّ الأمر سيتطلب مزيدًا من الوقت ليؤتيَ أُكلَه. كما أنَّ فرض العقوبات الاقتصاديّة سيستلزم استصدارَ قرار من مجلس الأمن، غير أنَّه من المؤكد أنْ يواجَهَ بڤيتو صينيّ ـ روسيّ يُبطل مفعولَ المحاولات الأمريكيّة. ولذا، قد تسعى واشنطن إلى سياسة الترهيب والترغيب مع نُظم كبرى تستظلّ بها كوريا الشماليّة، مثلِ الصين. ففي مقابل حسم نهائيّ للمسألة الكوريّة قد تَعْمد واشنطن إلى المناورة على دعم الحركة الانفصاليّة لإقليم سنكيانج القابع في أقصى شمال غرب الصين، والذي يُطالب سكّانُه المسلمون (البالغُ تعدادُهم حوالى ٥٠ مليون نسمة) بدولة مستقلة، علمًا أنَّ هذا الإقليم مع التيبت يشكّلان ٣٠٪ من مساحة الصين ويستحوذان على النصيب الأعظم من احتياطيّها الإستراتيجيّ من المعادن والنفط والغاز.

ولذا يجب على صانع القرار في كوريا الشماليّة أن يُنوِّع أوراقَ اللعب في يده، فيُناورَ على تفعيل دور أطراف أخرى مثل روسيا، خاصةً في ظل الصحوة التي تشهدها السياسةُ الخارجيّةُ الروسيّةُ منذ اعتلاء ڤلاديمير پوتين سُدةَ الحكم على أساس منهج جديد يعتمد على مزيد من الاندماج السياسيّ ولعبِ دورٍ فاعلٍ في القضايا الدوليّة، وعلى خلفيّة القناعة الروسيّة بأنَّ كوريا الشماليّة شريك تاريخيّ بحُكم أنها أحدُ الأتباع الأوفياء للشيوعيّة. وثمّة طرف آخر يستطيع صانعُ القرار الكوريُّ أن يناور عليه أيضًا، وهو فرنسا، بحكم أنها أحدُ أهمّ الأطراف الدوليّة المناوئة للسياسات الأمريكيّة على طول الخط، فضلاً عن علاقتها بروسيا والصين.

كما أنه من غير المستبعد في الأمد المنظور حدوثُ تقاربٍ، بل وتعاونٍ، بين أعضاء محور الشر الثلاثة، تحت مظلة روسيّة ـ صينيّة، من منطلق مبدإ وحدة العدوّ. فتصبح كوريا الشماليّة على سبيل المثال أكثرَ استعدادًا لبيع تكنولوجيا تدخل في تحسين صناعة إيران للصواريخ، أو أكثرَ استعدادًا لبيع وسائلِ دفاع جويّ وتقنيات صاروخيّة للعراق، وذلك في مقابل تعامل تجاريّ أوسع، كأن تخصَّصَ نسبةٌ من تعاملات برنامج «النفط مقابل الغذاء» العراقيّ لصالحها.

كما أنَّ الخلاف الذي بدا حول خطاب «حالة الاتحاد» بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين، ولاسيَّما أعضاء حلف الناتو الذين تحفَّظوا على تسمية «محور الشر،» يمكن أن يلعب دورًا هامّاً لصالح الموقف الكوريّ. ذلك لأنَّ هؤلاء الأعضاء ملّوا منطقَ السياسة الخارجيّة الأمريكيّة التي تتعامل معهم بمبدإ التعليمات التي لا تَقْبل منهم سوى الانصياع دون تشاور مسبّق، رغم أنَّ شرط التشاور كان أحدَ الوعود الأمريكيّة التي قطعتها الإدارةُ الجمهوريّةُ على نفسها إزاء حلفائها الأوروبيين بشأن مثل هذه القرارات المصيريّة.

خلاصة القول: إذا كانت تصفيةُ حركة طالبان وتنصيبُ حكومة جديدة في أفغانستان قد نجحا في بناء القاعدة الخرسانيّة الأمريكيّة الصلبة التي يُمْكن على أساسها رسمُ خريطة التوازنات

كوريا الشماليّة:
بين مطرقة محور الشرّ وسندان العلاقات الأميركيّة ـ الصينيّة

الإستراتيجيّة الجديدة في آسيا الوسطى، فإنّ الإعلانَ الأمريكيّ عن «محور الشرّ» عَكَسَ حالةَ التخبُّط التي أصابت الإدارةَ الأمريكيّةَ عقب الأحداث، الأمر الذي أثار ـ ومازال ـ جدلاً واسعَ النطاق في الأوساط السياسيّة يميل في معظمه نحو المعارضة. ذلك أنّ النوايا الأمريكيّة من وراء هذا الإعلان باتت واضحةً للرأي العامّ العالميّ في أنّها تستهدف تصفية حسابات قديمة مع الدول الثلاث تحت دعوى مكافحة الإرهاب، ليتأصّل بذلك ـ أمريكيّاً ـ مفهومُ «صراع الحضارات» سياسيّاً وثقافيّاً ودينيّاً بين الحضارة الغربيّة من ناحية والحضارتين الإسلاميّة والكونفوشستيّة من ناحية أخرى. ولعلّ الضغط الذي مارسه الرئيسُ الأمريكيُّ على نظيره الصينيّ، خلال زيارته الأخيرة لبكين في فبراير الماضي، من أجل السماح بمزيد من الحريّة الدينيّة في الصين ـ ولاسيّما في ما يخصّ قضيّةَ الدالاي لاما، الزعيم الروحيّ للتيبت الذي يعيش في المنفى، وقضيّةَ اعتقال أمريكيين من أتباع طائفة فالون جونج، واعتقال أساقفة من الكنيسة الكاثوليكيّة الرومانيّة إلخ ـ يُعدّ دليلاً واضحًا على ذلك.

ولكنّ تقاطع خطوط المصالح الأمريكيّة، وتشابكَها بالشكل المعقد الذي سبق ذكرُه، يوحيان بأنّ العالم سيَشْهد حربًا باردةً جديدةً لا تقتصر على الملفات السياسيّة أو العسكريّة فقط، وإنما تتعدّى ذلك إلى الملفات الثقافيّة والحضاريّة والدينيّة أيضًا. وهذا ما يوجب على الولايات المتحدة أن تتعاطى مع الوضع بقدرٍ أكبرَ من الحذر، من خلال السعي إلى فضّ هذا الاشتباك والتعاملِ مع كل قضيّة على حدة، دون اللجوء إلى لغة التهديدات التي ثَبَتَ عدمُ جدواها ذلك لأنّ ردود أفعال شعوب العالم الثالث المطحون ـ التي تمثّل كوريا الشماليّة أحدَ أبرز أعضائه ـ إزاء الوجود العسكريّ الأمريكيّ في الكثير من أقاليم العالم وإزاء التدخُّل الأميركيّ في شؤون أعضائها، لا يمكن التنبؤُ بها، خاصةً أننا في عصر الألفيّة الثالثة بصدد حرص أشدّ من جانب الأعضاء المستضعفين في المجتمع الدوليّ على مضمون السيادة القوميّة ركيزةً من ركائز الحفاظ على الحد الأدنى من الحياة الكريمة للشعوب.

القاهرة

ريمون ماهر كامل

باحث في مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة بالأهرام له عدد كبير من المقالات والدراسات

أبعد من إيران:
محور الشرّ «صناعة» أميركيَّة بنكهة العولمة

أحمد منيسي

تَشْهد العلاقاتُ الإيرانيَّة ـ الأمريكيَّة منذ أوائل شهر شباط (فبراير) الماضي تدهورًا خطيرًا، لم يكن في نظر الكثيرين متوقَّعًا في هذا التوقيت بالذات. فالحرب التي شنّتها الولاياتُ المتحدةُ ضدّ أفغانستان بدعوى «مكافحة الإرهاب» قد فتحت الطريقَ لاحتمال بدء مرحلة جديدة في العلاقات الثنائيَّة بين البلدين، اللذين توافقتْ أهدافُهما في القضاء على حركة طالبان: الولايات المتحدة بسبب اتهامها هذه الحركةَ بالضلوع في الهجوم على نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر الماضي، وبإيوائها لتنظيم القاعدة الذي وُجِّهتْ إليه تهمةُ تنفيذ هذا الهجوم منذ اللحظة الأولى لوقوعه؛ وإيران بسبب عدائها المستحكم لطالبان. وقد امتدّ هذا التوافق ليَشْمل تعاونًا عسكريّاً بين الطرفين ـ وهو ما اعترف به مؤخَّرًا الرئيسُ الإيرانيُّ السابقُ هاشمي رافسنجاني الذي يَشْغل حاليّاً منصبَ رئيس مجلس تشخيص النظام حين قال إنه لولا مساعدة بلاده للولايات المتحدة لغرقتْ في المستنقع الأفغانيّ.

والواقع أنَّ أحداث ١١ سبتمبر قد خلقتْ مزاجًا عامًا إيرانيّاً مال، وللمرة الأولى منذ قيام الثورة الإسلاميَّة هناك في عام ١٩٧٩، إلى التعاطف مع الولايات المتحدة. وقد تجلّى هذا التعاطف في مؤشِّرات عدة، كان أهمُّها صدورُ البيانات المندِّدة بهذا الهجوم من قبل قمة هرم السلطة في إيران، وخاصةً المرشد الروحيّ للثورة السيد علي خامنئي، فضلاً عن خروج عدة مظاهرات في الشوارع الإيرانيَّة عبّرتْ عن إدانتها لهذه الأحداث وتعاطفها مع الشعب الأمريكيّ.

وعندما تمكنت الولايات المتحدة من إزاحة طالبان عن الحكم، وتم الاتفاقُ على عقد مؤتمر بون في أواخر نوفمبر الماضي لترتيب الوضع الأفغانيّ في مرحلةِ ما بعد طالبان، فسحت الولاياتُ المتحدةُ المجالَ لإيران لكي تشارك بفعاليَّة في رسم مستقبل أفغانستان، من خلال مشاركة إيرانيَّة مكثفة في هذا المؤتمر الذي تم الاتفاقُ فيه على تشكيل حكومة موقّتة يترأسُها حامد قرضاي. وقد أوحى هذا المشهدُ للكثيرين بأنَّ العلاقات الإيرانيَّة ـ الأمريكيَّة ستبدأ صفحة جديدة تنهي أو تخفِّف من حالة العداء التاريخيَّة بين البلدين.

ولكنَّ الأزمة الجديدة التي نشبتْ بين الدولتين وأدت إلى هذا التدهور الحادّ في علاقاتهما جاءت لتنسف كلَّ هذه التوقعات، بل ولتعود بالعلاقات إلى أكثر أوقاتها توترًا منذ عام ١٩٧٩. وقد نشبتْ هذه الأزمة عقب التصريحات المثيرة التي أدلى بها الرئيسُ الأمريكيُّ في خطابه حول «حالة الاتحاد الأمريكيّ» في نهاية يناير الماضي، وفيها وَصَفَ إيرانَ والعراقَ وكوريا الشماليَّةَ بأنها «محور الشرّ،» وهو ما يعني تقسيمًا أميركيّاً للعالم إلى «فسطاطين» أحدهما للخير والآخر للشرّ وفق تعبير أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة. وتلت ذلك تصريحاتٌ مشابهةٌ لبعض قيادات أركانَ الإدارة الأمريكيَّة: فزعم وزير الدفاع دونالد رامسفلد أنه متأكد من أنَّ طهران قد ساعدتْ بعضَ أعضاء تنظيم القاعدة وحلفائهم من مسؤولي حكومة طالبان على الفرار من أفغانستان إلى الأراضي الإيرانيَّة؛ وأكدتْ مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس أنَّ الولايات المتحدة ستركّز جهودها خلال الفترة القادمة على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والتصدي للدول التي تحاول الحصولَ على تلك الأسلحة ـ وهو ما يعني أنَّ إيران ستكون هدفًا للولايات المتحدة في المرحلة القادمة.

مسيرة متخبّطة: تقارُبٌ وتوتر

كانت الولاياتُ المتحدة قد أطلقتْ عقب الانتخابات البرلمانيَّة الإيرانيَّة الأخيرة في مطلع العام ٢٠٠٠ مبادرتَها الشهيرةَ بشأن تخفيف الحصار الاقتصاديّ الذي تفرضه على إيران. وسبق هذه المبادرةَ وتلاها العديدُ من الإشارات الواضحة والاتصالات غير المباشرة بين الطرفين، إذ اعترفتْ واشنطن للمرة الأولى بدورها في إسقاط حكومة مصدّق، واعتذر الرئيسُ الأمريكيُّ السابق بيل كلينتون عن الممارسات الأمريكيَّة التي ألحقتْ ضررًا بالمصالح

أبعد من إيران:
محور الشرّ «صناعة» أميركيَّة بنكهة العولمة

القوميَّة الإيرانيَّة. وقد أشاعت المبادرةُ الأمريكيَّة الأملَ في تحسن العلاقات، لا بالاستناد إلى ما جاء في المبادرة فحسب، ولكنْ أيضًا بالأخذ في الحسبان عواملَ التغيير التي طالت بنْية العلاقات الأمريكيَّة ـ الإيرانيَّة خلال العامين الأخيرين على وجه التحديد. وأولُ عوامل التغيير هذه: الانفتاحُ المتصاعدُ الذي بدأتْ تَشْهده السياسةُ الإيرانيَّةُ، وكان أهمَّ مؤشراته فوزُ الرئيس محمد خاتمي الكاسحُ بولاية ثانية في الانتخابات التي أُجريتْ في يونيو الماضي، بعد النصر الساحق الذي حققه التيارُ المعتدل في انتخابات مجلس الشورى الإسلاميّ، الأمر الذي بدأ في تشكيل صورة جديدة لإيران على الصعيد الدوليّ مغايرةٍ لصورة إيران النمطيَّة التي بدت عليها خلال العقد الأول لثورتها وحتى رحيل الإمام الخميني في عام ١٩٨٩. وقد شجَّعتْ هذه الصورةُ الجديدةُ الولايات المتحدةَ على انتهاج توجه جديد ناحية إيران.

أما ثاني هذه العوامل فقد تمثَّل في تصاعد ضغط اللوبي الأمريكيّ الساعي إلى إقامة علاقات طبيعيَّة مع إيران، وهو اللوبي الذي يتكون أساسًا من الشركات الأمريكيَّة العملاقة العاملة في مجال النفط.

ثالث هذه العوامل تمثَّل في وصول الجمهوريين إلى البيت الأبيض، وإعادةِ طرح بوش الابن لعقيدة الرئيس الجمهوريّ الأسبق ريتشارد نيكسون، التي تدعو إلى ضرورة الاعتماد على دول إقليميَّة قويَّة لتنفيذ السياسة الكونيَّة الأمريكيَّة. وفي إطار التوجهات الجديدة لإدارة بوش بشأن إعادة النظر في عمليّات الانتشار العسكريّ الأمريكيّ حول العالم، بدا التقاربُ مع إيران وكأنه ضرورة حتميَّة للحفاظ على المصالح الأمريكيَّة في الخليج وقلب آسيا الوسطى، خاصةً منطقة بحر قزوين الغنيَّة بالنفط. وقد رأت الولايات المتحدة أنَّ من شأن هذا التقارب أن يحدّ من تأثير تصاعد التعاون الروسيّ ـ الإيرانيّ الذي امتدّ ليشمل في مرحلة لاحقة كلاً من الصين والهند، على النحو الذي بدا معه أنَّ هذا التحالف قد يتطور في مرحلة تالية ليشكّل تهديدًا للمصالح الأمريكيَّة في آسيا.

أمَّا رابع هذه العوامل فقد تَمثَّل في المرونة التي أبداها الموقفُ الإيرانيُّ تجاه عمليَّة التسوية السلميَّة في الشرق الأوسط بشكل عامّ، والعلاقة مع إسرائيل بشكل خاصّ إثر الانسحاب الإسرائيليّ من جنوب لبنان في أيار (مايو) ٢٠٠٠، والذي أدّى إلى إضعاف المؤثِّرات الإسرائيليَّة على القرار الأمريكيّ بشأن العلاقة مع إيران. إذ تقلصتْ عملياتُ حزب الله ضد إسرائيل وانخفضتْ تبعًا لذلك حدةُ الاحتكاكات المباشرة بين إسرائيل وإيران، والاحتكاكات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة.

بيد أنَّ هذا المشهد الإيجابيّ للعلاقات الأمريكيَّة ـ الإيرانيَّة أخذ يستعيد ذاكرة التوتر بعد قرار مجلس النواب الأمريكيّ في منتصف شهر يوليو الماضي تمديدَ قانون العقوبات ضد إيران الذي كان قد أُقِرَّ في العام ١٩٩٦ لمدة خمس سنوات، بعد أن كان من المفترض أن ينتهيَ سريانُه بعد شهر واحد فقط، أيْ في أغسطس ٢٠٠١. وهذا ما أدّى إلى تدهور في العلاقة بين البلدين، على الرغم من أنَّ قرار التمديد ـ الذي نصّ على معاقبة الشركات الأمريكيَّة التي تَسْتثمر في قطاع البترول والغاز الطبيعيّ الإيرانيّ بأكثر من ٤٠ مليون دولار ـ تضمَّنَ آليَّةً جديدةً تمكّن من إلغاء العقوبات بعد ١٨ شهرًا. ومع الردة التي أصابت علاقات البلدين بدأت الولاياتُ المتحدةُ في إعادة تجديد اتهاماتها التقليديَّة لإيران بدعم الإرهاب والسعي إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل وتطويرها. ووجدتْ واشنطن ما يؤكّد اتهاماتِها هذه المرةَ في تصاعد التعاون العسكريّ بين روسيا وإيران، وقيام حزب الله مع اشتعال الانتفاضة الفلسطينيَّة الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠ بتنفيذ عدة عمليات في مزارع شبعا اللبنانيَّة المحتلة. وقد أصابت هذه الردةُ الاتجاهاتِ الإيرانيَّةَ الداعيةَ إلى إقامة علاقات طبيعيَّة مع الولايات المتحدة بخيبة أمل كبيرة، بعد أن علَّقتْ هذه الاتجاهاتُ

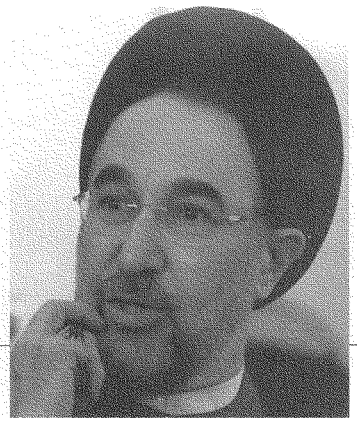

كان أهم مؤشّرات عوامل التغيير في العلاقات الإيرانيّة ـ الأميركيّة قبل خطاب بوش فوز خاتمي بولاية ثانية

آمالَها على وصول بوش الابن إلى السلطة، وانتظرتْ أن يَحْسم الكثيرَ من قضايا السياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة التي لم تستطع إدارةُ كلينتون السابقة حسمَها، ومنها قضيَّةُ العلاقة مع إيران.

مناخ الأزمة الجديدة

في تقديري أنه لا يمكن فهمُ الأزمة الأخيرة التي نشبتْ بشكل مفاجئ بين طهران وواشنطن دون النظر إلى عاملين أساسيَّيْن هما: السياقُ العامُّ لطبيعة العلاقات بين الطرفين، وطبيعةُ الدور الإسرائيليّ في تفجير هذه الأزمة نفسها. فعلى الرغم من أنَّ الحرب الأمريكيَّة ضد أفغانستان كانت فرصةً لتطبيع علاقات واشنطن وطهران، فإنَّ التنسيق بين البلدين كان لا بدّ أن يكون مرحليّاً بسبب الفجوة العميقة في رؤية كل منهما وتوجهاتهما المتضادة بشأن معظم القضايا الإقليميَّة والدوليَّة إنْ لم يكن كلّها. أيْ أنَّ هذا التعاون فرضته ظروفٌ موقَّتة تمثلتْ في اتفاق البلديْن على الإطاحة بطالبان. فمن ناحية لم يكن لإيران أن تَعْزل نفسَها عمَّا يدور على الأراضي الأفغانيَّة أو عن المشاركة في صياغة مستقبل أفغانستان بعد طالبان. ومن ناحية أخرى كانت واشنطن تدرك أنْ لا مجال لعزل إيران في هذه القضيَّة بسبب النفوذ الإيرانيّ الواسع في أفغانستان: كما أنَّ من شأن التعاون مع طهران أن يعطي مصداقيَّةً لحملة واشنطن على ما تسميه «الإرهاب» بسبب توجهات النظام السياسيّ الإيرانيّ وبنيته.

والواقع أنَّ الموقف الإيرانيّ تجاه الحرب الأمريكيَّة على أفغانستان كان بالغ الدقة. فعلى الرُّغم من أنَّ إيران ـ الرسميَّة والشعبيَّة ـ سارعتْ إلى إدانة هجوم ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة، فإنَّ موقفها إزاء الحرب على أفغانستان كان محكومًا بعدة عوامل متناقضة: فهي كانت مع هدف الإطاحة بطالبان، ولكنَّ ذلك لم يكن يعني بحال أنَّها على استعداد للتضحية بأفغانستان التي تعني لها الكثيرَ سياسيّاً وثقافيّاً وأمنيّاً واقتصاديّاً. ومن ناحية أخرى وجدتْ إيران نفسَها مضطرةً إلى التنسيق مع الولايات المتحدة، عدوِّها اللدودِ الذى يقود هذه الحرب، لأنَّ إيران تَعْلم تمامًا أن مدى حريتها في الحركة على الصعيد العالميّ مرتبط إلى حد كبير بمدى الرضى الأمريكيّ. وعلى صعيد آخر فإنَّ تأييد حكومة الرئيس محمد خاتمي والتيّار المعتدل لهذه الحرب، لو حدث، كان بوسعه أن يفضيَ إلى تفجير الساحة الإيرانيَّة وربما القضاء على مشروع الإصلاح برمته.

في ضوء هذه العوامل المتناقضة كان الموقف الإيرانيّ من هذه الحرب، والذي توافق جزئيّاً مع الموقف الأمريكيّ، مدركًا محدوديَّةَ الفرصة التي وفّرتْها هذه الحربُ لتطوير العلاقات مع أميركا مَخْرجًا لتفادي دخول العلاقات دائرةَ التوتر لاحقًا. ومن المؤكد أنَّ أحداث ١١ سبتمبر قد أضافت المزيدَ من التوتر على الخلافات القائمة بين البلدين؛ فالموقف الإيرانيّ المعقّد لم يُشْبع الغرورَ الأمريكيَّ الذي كان يريد انصياعًا إيرانيّاً كاملاً لرغبات واشنطن. وهكذا قامت الولايات المتحدة لاحقًا بإدراج حزب الله وحركات المقاومة الفلسطينيَّة في قائمة الحركات الإرهابيَّة التي قد يتمّ استهدافُها مباشرةً في وقت لاحق. وركّزت الدعايةُ الأمريكيَّةُ بسبب هول هذه الأحداث على كافة الأصوليّات الإسلاميَّة كمصدر قائم للخطر، لا فرق في ذلك بين نموذج معتدل و آخر متشدد. وأَسْهم في تصعيد الخلافات بين البلدين قلقُ الولايات المتحدة من النشاط الإيرانيّ داخل أفغانستان في مرحلةِ ما بعد طالبان، ومخاوفُ إيران من النوايا الأمريكيَّة في منطقة آسيا الوسطى ومن أن تكون الحربُ الأمريكيَّةُ ضد أفغانستان بدايةً للسيطرة على المنطقة ومن ثم محاصرة إيران من الناحية الشرقيَّة والشماليَّة. وفي تقديري أنه لم يكن مستغربًا، في سياق هذا المشهد للعلاقات الإيرانيَّة الأمريكيَّة، ما جاء في خطاب بوش إزاء إيران ووصفُهُ إياها بأنها إحدى دول محور الشر.

أما في ما يتعلق بالدور الإسرائيليّ في الأزمة، فإنَّ هناك توافقًا أمريكيّاً ـ إسرائيليّاً على أهميَّة توجيه ضربة إلى إيران تحقّق

أبعد من إيران:
محور الشرّ «صناعة» أميركيَّة بنكهة العولمة

حزمةً من الأهداف المشتركة للجانبين، ومنها: الوقف الكامل لبرامج التسلح الإيرانيَّة التي طَورت العديدَ من الأسلحة المتقدمة بفعل الدعم الروسيّ وتحت ضغط التيار الإيرانيّ المتشدِّد؛ وإضعافُ الدعم الإيرانيّ للقضيَّة الفلسطينيَّة ودعمِها لحزب الله لإتاحة المجال لتسوية هذه القضيَّة وفقًا لما تراه واشنطن وتل أبيب. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ إيران تُعتبر عمقًا استراتيجيّاً لسوريا، واضعافُها يُطْلق يدَ إسرائيل في الجولان. ويستند هذا التوافق الأمريكيّ ـ الإسرائيليّ ضد إيران، بالإضافة إلى أسسه التقليديَّة، إلى ما أفرزتْه أحداثُ ١١ سبتمبر من رؤية أمريكيَّة جديدة لمكافحة ما تسميه واشنطن الإرهابَ. وإحدى ركائز هذه الرؤية هي التوجُّهُ الأمريكيُّ إلى تشكيل محور هنديّ ـ تركيّ ـ إسرائيليّ لضربِ ما تعتبره واشنطن حركاتٍ متطرفةً في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وإفادة إسرائيل بضرب حركات المقاومة في فلسطين. وقد نشط اللوبي اليهوديّ في الولايات المتحدة لعرقلة أيّ تطوير للعلاقات الإيرانيَّة ـ الأمريكيَّة على خلفيَّة توافق البلديْن الجزئيّ في الحرب ضد أفغانستان. ومن المؤكد أن إسرائيل قد لعبتْ دورًا كبيرًا في إشعال الأزمة الأخيرة بين البلدين.

حدود التصعيد

في ضوء هذا التصعيد المستمرّ الذي تَشْهده الأزمةُ الإيرانيَّة ـ الأمريكيَّة، فإنَّ التساؤل الملحّ هنا يدور حول ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تُقْدم على ضرب إيران في إطار ما تسميه المرحلة الثانية للحرب ضد الإرهاب أم لا ؟ للإجابة عن هذا التساؤل نقول إنَّ هناك عدة عوامل تدفع إلى إنزال هذه الضربة بإيران. ذلك أنَّ الرئيس بوش في حاجة إلى خلق عدوّ جديد بعد أفغانستان، ومن هذه الزاوية تبدو إيران الأكثرَ جاذبيةً من بين دول محور الشر لتحقيق هذا الهدف الذي يَخْدم الخطةَ الأمريكيَّةَ الراميةَ إلى ترويض الدول الخارجة على النظام العالميّ الجديد الذي تريد الولاياتُ المتحدةُ تكريسَه منذ نهاية عصر الحرب الباردة.

بيد أنَّ البعض يرى أنَّ الحملة الأمريكيَّة الحاليَّة ضد إيران تندرج في إطار دعائيّ أساسًا، وأنها لا تعبِّر عن استراتيجيَّة أمريكيَّة حاليَّة تجاه إيران ـ أيْ أنَّها حملةٌ لمجرد الاستهلاك المحليّ. والواقع أنَّ هناك العديد من الاعتبارات التي تؤكّد الرؤيةَ الأخيرة، إذ إنَّ استهداف إيران لا يبدو أولويّةً أمريكيَّةً في الوقت الراهن. كما أنَّ تكلفة استهدافها لن تكون سهلةً على صُعُد متعددة. فلدى إيران قدرةٌ على إلحاق الضرر بالمصالح الأمريكيَّة في المنطقة، وخاصةً في الخليج العربيّ. ثم إنَّ إقدام الولايات المتحدة على ضرب إيران سيُفْقد واشنطن المصداقيَّة في الحرب التي أعلنتها ضد الإرهاب، على الأقل لأنَّ هذا التصعيد الأمريكيّ يأتي في وقت تشيد فيه الأممُ المتحدةُ بالجهود الإيرانيَّة لمكافحة الإرهاب. وبعبارة أخرى فإنَّ الولايات المتحدة تَهْدف من وراء حملتها على إيران إلى ابتزازها وتحجيم نفوذها في المنطقة، لا إلى مواجهتها في الوقت الراهن. فالولايات المتحدة تشنّ هذه الحرب الكلاميَّة ضد إيران من أجل إعادة فرض طوق العزلة عليها، بعد أن تمكنت السياسةُ الخارجيَّةُ الإيرانيَّةُ في ظلّ تنامي التيار المعتدل من الانفتاح على العالم. كما أنَّ واشنطن تسعى إلى تغطية فشلها في القبض على قادة تنظيم القاعدة وحركة طالبان، الأمر الذي يوحي بأنَّ هذه الحرب الكلاميَّة قد تهدأ قريبًا.

لكنَّ ذلك لا يعني أنَّ في وسع البلدين تطويرَ علاقاتهما أبعدَ ممَّا هو قائم حاليّاً. كما أنَّ إيران تظلّ هدفًا مؤجَّلاً للولايات المتحدة. ويَدْعم هذا القولَ تلك التناقضاتُ العميقةُ بين الطرفين، وكلُّها تشير إلى أنَّ إمكانيات التلاقي الإستراتيجيّ بين البلدين وهمٌ حقيقيٌّ. كما أنَّ السهام الأمريكيَّة سوف تصوَّب إلى مجموعة الدول ذات النظم السياسيَّة المبنيَّة على أسس أيديولوجيَّة، وإيران إحدى هذه الدول.

إيران تُعتبر عمقًا استراتيجيًا لسوريا، وإضعافها يَطلق يدَ إسرائيل في الجولان

أيّ مستقبل؟

والسؤال المطروح الآن هو: هل يمكن تصوُّر سيناريو آخر لتطور العلاقات الإيرانيَّة ـ الأمريكيَّة في المدى البعيد مخالفٍ لمنطق الصدام الحتمي؟ المؤكّد أنّ الأزمة الأخيرة التي اندلعتْ بين الطرفين سوف تُحْبط الجهودَ الحثيثةَ التي بذلها الرئيس محمد خاتمي إبّان ولايته الأولى لإذابة الجليد المتراكم بين البلدين، ولاسيَّما أنَّ التيار المتشدد الذي يتقاسم الساحةَ السياسيَّةَ مع المعتدلين في إيران يَرْفض من الأصل مبدأ فتح ملفّ العلاقات مع أمريكا إذا لم يحدث تغيرٌ جوهريٌّ في الرؤية الأمريكيَّة تجاه إيران، وسيتخذ هذا التيار من هذه الأزمة حجةً قويَّةً لتدعيم موقفه، على الرغم من أنَّه سبق أن غضَّ الطرفَ عن التعاون الإيرانيّ ـ الأمريكيّ الجزئيّ في الحرب ضد أفغانستان انطلاقًا من مصالح قوميَّة. على هذا النحو يبدو مستقبلُ العلاقات الأمريكيَّة ـ الإيرانيَّة في المدى القريب مرشَّحًا للدخول إلى حالة الجمود، إنْ لم تُضَفْ إليه عواملُ توترٍ جديدةٌ. وفي هذا الإطار نشير إلى أنَّ المزيد من الزيت سيُصبّ على النار المشتعلة بين البلدين بسبب التقرير السرّيّ الذي أعده الپنتاغون وتمّ الكشفُ عنه أوائلَ مارس الماضي ٢٠٠٢، وجاء فيه أنَّ إيران هي إحدى الدول المهدَّدة بتوجيه الأسلحة النوويَّة الأمريكيَّة ضدها. ومن غير المتوقع أن تُقْدم إيران على اتِّخاذ إجراءٍ ما من شأنه دفعُ العلاقات إلى وضع أفضل بعد أن كان التيارُ المعتدلُ مستعدّاً للإقدام على خطوة من هذا النوع. ويضع ذلك الكرةَ مجدَّدًا في الملعب الأمريكيّ. وهكذا ارتدّت الولاياتُ المتحدة بعلاقاتها بإيران إلى نقطة التوتر مرةً أخرى، وعلى واشنطن الآن إذا أرادت دفعَ العلاقات إلى وضع أفضل أن تُقدِّم مبادرةً سياسيَّةً جديدةً كتلك التي أطلقتْها عقب الانتخابات البرلمانيَّة الأخيرة في إيران.

والواقع أنَّ قضيَّة رفع الحصار الذي تفرضه الولاياتُ المتحدةُ على إيران ليست مربط الفرس في تأسيس علاقات جديدة قويَّة بين الطرفين. فالمبادرة الأمريكيَّة المطلوبة لتحقيق مثل هذا النوع من العلاقات لا بدّ أن تنطلق من مبدإ احترام دور إيران كقوة إقليميَّة لها أولويّاتُها المشروعةُ في المنطقة، وتصرّ إيران على أن تقوم علاقاتُها مع الولايات المتحدة على مبدإ التكافؤ. وعلى هذه المبادرة أن تلبي المطالبَ الإيرانيَّةَ الأساسيَّةَ تجاه الولايات المتحدة، ومنها: تحريرُ الأموال الإيرانيَّة المجمَّدة في البنوك الأمريكيَّة منذ سقوط الشاه؛ وشطبُ إيران من قائمة الدول التي تتهمها الولاياتُ المتحدةُ بالإرهاب؛ وتعهُّدُ واشنطن بعدم التدخل في شؤون إيران الداخليَّة؛ إضافةً بالطبع إلى إلغاء الحصار.

والحقّ أنَّ هناك ضغوطًا على الولايات المتحدة لتقديم مبادرة كهذه من قبل إدارة بوش شخصيّاً التي عارضتْ تمديدَ قانون العقوبات، وضغوطًا مماثلةً من لوبي الشركات الأمريكيَّة العاملة في مجال النفط بإيران. ولكنّ هناك في المقابل رؤيةً أمريكيَّةً أخرى متشددة تَرْفض تقديمَ أيَّة تنازلات من هذا النوع لإيران انطلاقًا من أنَّ إيران تدعم الإرهاب وتعارض التسوية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أنَّ الأسباب التي بُنيتْ عليها هذه الرؤيةُ المتشدِّدةُ قد أصبحتْ جزءًا من الماضي، فإنَّ أصحابها مازالوا يتمسكون بها، مبرِّرين ذلك بأنَّ اتِّساع مساحة الاعتدال في الساحة السياسيَّة الإيرانيَّة لا يعني حدوثَ تحوُّلٍ في بنية النظام السياسيّ الإيرانيّ نفسه وأطره الأيديولوجيَّة.

وعليه، ففي ظل ثبات أسس السياسة الخارجيَّة الإيرانيَّة، وعدم ميل إيران إلى تقديم تنازلات من النوع الذي يطالبها به المتشددون، بما فيها تغييرُ جوهر النظام الإسلاميّ نفسه، فإنَّ تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين يظلّ مشكلة حقيقيَّة. المعضلة إذن، تكمن، في أنَّ الدولتين تحتاجان إلى خلق صيغة لعلاقاتهما المشتركة في المدى القريب تجنِّبُ الطرفين منطقَ المواجهة الحتميَّة في المستقبل البعيد.

أحمد منيسي

منسّق برنامج الدراسات الخليجيَّة في مركز الدراسات السياسيَّة والإستراتيجيَّة بالأهرام.

السياسة الأميركيَّة
حول محور الشرّ في ضوء القانون الدوليّ

باسيل يوسف

عن الجذور الفلسفيَّة والدينيَّة لتعبير «الشرّ» وانعكاساته السياسية والقانونيَّة الدوليَّة

كانت مسألةُ الشرّ كنقيض للخير محلَّ اهتمام كبير من الأديان والعقائد الفكريَّة والاتجاهات الفلسفيَّة منذ القِدَم. ونظرًا لاهتمام هذه الورقة بالمنظور الأمريكيّ بعد خطاب الرئيس بوش الابن الذين صنَّف ثلاثَ دول ضمن «محور الشرّ»، فإنَّه تجدر الإشارةُ إلى تأثُّر الغرب بآراء اللاهوت الكنسيّ، وخاصةً أطروحات القديس أوغسطين في القرن الرابع وتوما الأكويني وما تلاه في القرنيْن الثامن عشر والتاسع عشر من آراء فلسفيَّة . وضمْن هذه البيئة الفلسفيَّة طُرحتْ فكرةُ «الحرب العادلة» Just War لكونها آليّةً للردّ على الشر، بالرغم من أنَّ هذه الفكرة تخلَّى عنها المجتمعُ الدوليُّ بصورة متدرجة: إذ حُدِّدتْ أوجهُ استخدام القوة في العلاقات الدوليَّة بموجب اتفاقيَّة لاهاي عام ١٩٠٧، وبعدها ميثاقُ عصبة الأمم، ثم جاء ميثاق الأمم المتحدة ليحرمَ استخدامَ القوة كما سيَرِدُ تفصيلاً في هذه المساهمة.

وجاء القرنُ العشرون ليَشْهد حربيْن عالميَّتيْن وُصفَت المآسي الناجمةُ عنهما بأنَّها تعبير عن ممارسة الشرّ. وأُدرج بين أفعال الشرّ ما أُطْلق عليه في الغرب «المحرقةُ» ضد اليهود (أو الهولوكوست) إبّان النازية. وراحت الدراسات المتعلقة بالصناعة الإعلاميَّة للهولوكوست تركّز على أنَّ حلّ هتلر لمشكلة اليهود كان شرّاً للشرّ.(١)

وما يجدر التركيز عليه عند الحديث عن أثر مفهوم الشرّ في العلاقات الدوليَّة هو موضوع نظرة الفرد والمجتمع إلى الآخر، وما تكتنفها من مفاهيم قد تصل إلى توصيف الآخر بأنه الجانب الملعون لاعتبارات عنصريَّة أو دينيَّة.(٢) وهذا المفهوم انتقل إلى علاقات الدول بعضها ببعض، فأخذتْ بعضُ الدول تَنْظر إلى دول أخرى على أنَّها دولٌ شريرةٌ أو مارقةٌ أو ملعونةٌ. وجميعُ هذه المفاهيم المتصلة بالشرّ في علاقات الدول تتمركز على قيم ميتافيزيكيَّة ذاتيّة تجاوَزَها العصرُ، بعيدةٍ عن المعايير الموضوعيَّة التي تعارف عليها القرنُ العشرون بعد تجربة حربيْن عالميتيْن.

وفي ضوء هذه الخلفيَّة يُمْكن تسليطُ الأضواء القانونيَّة الدوليَّة على سياسة محور الشر الأمريكيَّة. فإذا هي مبنيَّة على منطلقات تعيد المجتمعَ الدوليَّ إلى الخلف لترسِّخَ النظرةَ الذاتيَّة على حساب الموضوعيَّة، وتنظرُ إلى الشعوب والدول نظرةً عنصريَّةً، وتستبعدُ كافة أسس القانون الدوليّ للتعامل بين الدول والشعوب ـ وهي الأسس التي تمثلتْ في ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية وخاصةً تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوقِ الشعوب.

قواعد القانون الدوليّ لعلاقات الدول والشعوب في القرن العشرين

أفرزتْ حضارةُ القرن العشرين مجموعةً من مبادئ القانون الدوليّ أصبحت تشكّل قواعد آمرةً Imperative Norms في العلاقات الدوليَّة. وقد ترسختْ هذه المبادئ في ميثاق الأمم المتحدة وفي الصكوك الدوليَّة الصادرة عن المنظمة الدوليَّة، وأهمُّها:

١ ـ المساواةُ في السيادة بين جميع الدول (الفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاق) .

٢ ـ لكلّ الشعوب الحقُّ في تقرير مصيرها بحريَّة ومن دون تدخُّلٍ خارجيّ (الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق).

٣ ـ فضُّ المنازعات بين الدول بالوسائل السلميَّة، وعدمُ تعريض السِّلْم والأمن الدوليين للخطر (الفقرة الثالثة من المادة الثانية).

---

١ ـ نورمان فنكلستين، **صناعة الهولوكوست ـ تأملات في استغلال المعاناة اليهوديَّة**، ترجمة الدكتور سماح إدريس بمشاركة أيمن حنا حداد (بيروت: دار الآداب ٢٠٠١)، ص ٦٠.

٢ ـ حول صورة الآخر يُراجع كتاب **صورة الآخر العربيّ ناظرًا ومنظورًا إليه**، تحرير الطاهر لبيب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

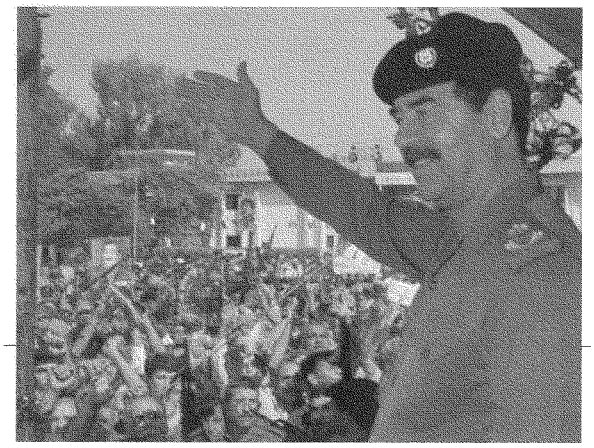

كوندااليز رايس: إنّ العالم سيصير أفضل إذا لم يعد صدّام حسين في السلطة!

٤ ـ الامتناعُ عن التهديد باستعمال القوّة، أو استخدامِها ضدّ سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسيّ لأيّة دولة، وعدمُ التدخُّل في شؤونها الداخليّة (الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق).

٥ ـ تعزيزُ واحترامُ حقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة للناس جميعًا، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين النساء والرجال (الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الميثاق).

٦ ـ جعلُ هيئة الأمم المتحدة مرجعًا لعلاقات الدول (الفقرة الرابعة من المادة الأولى من الميثاق).

وتشكّل هذه القواعدُ كلاً مترابطًا في العلاقات الدوليّة لا يبيح لأيّ دولة التصرُّفَ الانفراديَّ خارجها. وتشكّل الإطارَ المرجعيَّ الموضوعيَّ لتوصيف تصرُّفات أيّة دولة، وضمن الآليّات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ـ سواء الآليّات القضائيّة المتمثّلة بمحكمة العدل الدوليّة، أو الآليّات السياسيّة في مجلس الأمن، أو الجمعيّة العامّة أو المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ واللجان المتفرعة عنه.

وهكذا فإنّ النظام القانونيّ الدوليّ المستقرّ في القرن العشرين استَبْعَدَ التقويم والتوصيفَ الذاتيَّيْن اللذيْن لا يستندان إلى مرجعيَّة موضوعيّة. ومن ثمَّ فإنّ وصف الشر أو نقيضِه يتعيّن أن يستند إلى الإطار الموضوعيّ المستقرّ في القانون الدوليّ، لا إلى تقدير ذاتيّ لدولة أو مجموعةِ دولٍ بناءً على منظورها النفعيّ والأنانيّ. وإذا كانت لأيّ دولة وجهةُ نظرٍ حول تصرُّف دولة أخرى فإنّه يتعيّن أن تَطْرحه عبر آليّات الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات وفقًا لميثاق الأمم المتحدة. وبخلاف ذلك فإنّ تقويم تصرُّفات أيّ دولة برأي انفراديّ خارجَ مرجعيّة الأمم المتحدة وآليّاتها يشكّل خروجًا عن أحكام الفقرة ٤ من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، ويقود إلى سلسلة من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدوليّ تبدأ بالتدخل في الشؤون الداخليّة للدول وتصل إلى العدوان المسلّح بالإضافة إلى ممارسات للتمييز العنصريّ.

يجدر التذكير هنا بأنّ النظام القانونيّ الدوليّ الراهن يحظّر الحربَ وسيلةً في العلاقات الدوليّة، ويَمْنع استخدامَ القوة. وهذا ما نصّت عليه الفقرةُ الرابعةُ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، إلا إذا كانت هذه القوّة ممارسةً لحق الدفاع الشرعيّ بموجب المادة ٥١ من الميثاق وضمن إطار الآليّات الواردة في هذه المادة المتّصلة بسلطة مجلس الأمن في اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليَّيْن. ومن ثمَّ فإنّ مفهوم «الحرب العادلة» بعيد وغريب عن فلسفة ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدوليّ.[١] ويندرج التدخُّل في الشؤون الداخليّة للدول ضمن استخدام القوّة في العلاقات الدوليّة، وهذا ما ورد في الصكوك الدوليّة التي عالجتْ حظر التدخُّل في الشؤون الداخليّة للدول.

سياسة محور الشر الأمريكية وقواعد القانون الدوليّ

تتمثّل الأهدافُ المعلنة من سياسة محور الشرّ الأمريكيّة في التدخُّل في الخيارات الوطنيّة للشعوب في تقرير مصيرها ونظامها، وفرض أنظمة تابعة للولايات المتحدة، واستخدام القوّة ضدّ الدول التي أُدرجتْ ضمن محور الشرّ وهي العراق وإيران وكوريا الشماليّة.

نال العراقُ اهتمامًا وثقلاً كبيريْن في سياسة محور الشرّ الأمريكيّة. فقد استصدرتْ هذه السياسةُ حوله قانونًا خاصّاً، ورَصَدَتْ له مبلغ ٩٧ مليون دولار تحت اسم «قانون تحرير العراق.» وكلّ ذلك يوحي، وربما يؤكّد، أنّ الهدف المركزيّ من سياسة محور الشرّ الأمريكيّة هو العراق، وأنّ إيراد باقي الدول ليس إلاّ تغطيةً للهدف الحقيقيّ ألا وهو العراق. كما نشرتْ مجلة **Foreign Affairs** الأمريكيّة في عددها الصادر في آذار ٢٠٠٢ مقالاً حول العراق ورد فيه قولُ مستشارة الأمن القوميّ الأمريكيّ كونداليزا رايس إنّ العالم سيكون أفضلَ إذا لم يعد صدّام حسين في السلطة.[٢]

١ ـ Jean Pierre Cot et Allain Pellet, **La charte des Nations Unies** (Paris: Economica, 1985), p. 124.

٢ ـ www.foreignaffairs. org

السياسة الأميركيّة
حول محور الشرّ في ضوء القانون الدولي

ولا يختلف اثنان من المعنيِّين بالقانون الدوليّ على أنَّ السياسة الأميركيَّة قد سبقتْ أن انتهكت القانون الدوليّ بقرارها التدخُّلَ في الشؤون الداخليَّة للدول. ونشير من قبيل التوثيق إلى قرار محكمة العدل الدوليَّة حول تدخّل الولايات المتحدة في نيكاراغوا، إذ أصدرت المحكمةُ قرارَها المؤرَّخ في ١٩٨٦/٦/٢٧ القاضيَ بإدانة الولايات المتحدة بسبب تدريبِ وتسليح و تمويلِ قوات الكونترا وتشجيع ومساعدةِ النشاطات العسكريَّةَ وشبهِ العسكريَّة الموجَّهة ضد نيكاراغوا. وقد تضمّن هذا القرار تعليلاً قانونيّاً معمَّقًا لطبيعة التزام الدول عدمَ التدخل في شؤون الدول الأخرى. ومن أهمّ ما ورد فيه ما جاء في الفقرة ٢٦٨، ومفادُه أنَّ استخدام القوّة ليس الأسلوبَ المناسبَ للتحقّق من ضمان احترام حقوق الإنسان. وخلصت المحكمةُ إلى أنَّ الدافع المبنيّ على حماية حقوق الإنسان في نيكاراغوا لا يمكن أن يبرّر قانونًا.(١)

كما أنَّ سياسة محور الشرّ الأمريكيَّة تنطوي على تهديد الدول بشنّ عدوان عليها. وهو ما يشكّل خرقًا خطيرًا لميثاق الأمم المتحدة، وخاصةً الفقرة الرابعة من المادة الثانية منه. ويشكّل العدوان جريمةً ضد الإنسانيَّة بموجب قواعد القانون الدوليّ العرفيّ. وقد وردتْ جريمةُ العدوان ضمن الجرائم المعاقَبِ عليها في النظام الأساسيّ للمحكمة الجنائية الدوليَّة المعتمد في شهر تموز ١٩٩٨ في روما. وتَعْمل الولاياتُ المتحدة على استبعاد هذه الجريمة من النظام الأساسيّ للمحكمة بداعي الخلاف حول تعريف العدوان الذي كانت قد اعتمدته الجمعيّةُ العامةُ للأمم المتحدة عام ١٩٧٤، إذ تحاول الولاياتُ المتحدة قصرَ تعريف العدوان على احتلال الأرض دون الأشكال الأخرى للعدوان بالأسلحة الموجَّهة والطائرات وغيرِها من الوسائل.

مسألة أسلحة الدمار الشامل وسياسة محور الشر الأمريكية

وضمن مبرِّرات سياسة محور الشرّ الأمريكية طُرحتْ مسألة أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها بعضُ الدول. ونشرتْ مراكزُ البحوث الأمريكية دراساتٍ حول هذا الموضوع لتبرير تلك السياسة. فقد أصدر مركز الدراسات الاستراتيجيَّة والدوليَّة في واشنطن بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٢ تقريرًا تناول موضوع أسلحة الدمار الشامل في الدول الثلاثة.(٢)

ولكنْ لو كانت سياسةُ محور الشرّ الأمريكيَّة بصدد امتلاك الدول لأسلحة الدمار الشامل ملتزمةً قواعد القانون الدوليّ وآليّاتِ الأمم المتحدة، لكان يمكن أن تكون موضعَ نظر. إذ إنَّ سياسة القضاء على أسلحة الدمار الشامل يجب أن تكون ملتزمةً قاعدةَ المساواة بين الدول، وعدم الانتقائيَّة وازدواجيَّةِ المعايير. والمثال الحيّ على ذلك هو امتلاك إسرائيل أكبرَ ترسانة من مختلف أسلحة الدمار الشامل، ومع ذلك تَسْكت الولاياتُ المتحدة عن إسرائيل، بل تدعمها وتشجّعها. ونشير في هذا الصدد إلى إصرار الولايات المتحدة على الانتقائيَّة في موضوع القضاء على أسلحة الدمار الشامل بحسب الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ / ١٩٩١ التي تنصّ على أنَّ القضاء على أسلحة الدمار الشامل في العراق هو ضمن القضاء على أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط **بأكملها**. وها قد مضى على اعتماد قرار مجلس الأمن إحدى عشرة سنة ولم تُتَّخذْ أيَّةُ تدابير للقضاء على أسلحة الدمار الشامل في دول الشرق الأوسط إلاَّ في العراق، بينما تشير كافةُ التقارير إلى امتلاك إسرائيل أسلحةً نوويَّةً وكيماويَّةً وبيولوجيَّةً وغيرَها من الأسلحة. وفي هذا الوقت شكّلت الأممُ المتحدة اللجنةَ الخاصّةَ التي تجسّس أعضاؤها لحساب الولايات المتحدة

١ ـ **Resumé des arrets, avis consultatifs et ordonnance de la cour international de justice 1948- 1991** (New York: Nations Unies 1992), p. 202.

٢ ـ www.csis.org

باسيل يوسف

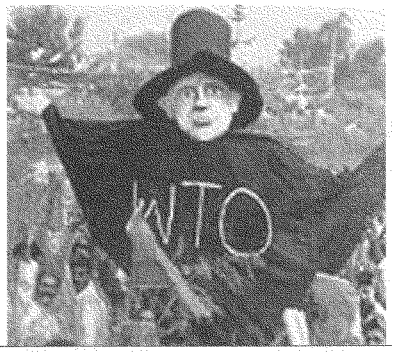

أليس البنك الدوليّ أو منظّمة التجارة العالميّة أو صندوق النقد عناصر «محور الشرّ»؟

وإسرائيل، باعتراف رئيسها، ثم انسحبتْ في كانون الأول ١٩٩٨ قبل العدوان الأميركيّ ـ البريطانيّ على العراق. كما أنهت اللجنةُ الخاصّة أعمالَ القضاء على أسلحة الدمار الشامل في العراق، ولكنّها تمسكتْ بالبقاء لمجرّد التقصّي عن معلومات لخدمة أغراضها التجسُّسيّة بهدف تسويغ العدوان على العراق.

ثم شكّل مجلسُ الأمن لجنةً جديدةً بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٨٤، أُطلق عليها اسمُ «لجنة التحقق والرصد» ويرأسها السيد هانز بليك السويديّ. ويُجري العراقُ حوارًا مع الأمانة العامة للأمم المتحدة حول موضوع هذه اللجنة.

وهذا يعني أنّ الولايات المتحدة تتصرّف بصورة انفراديّة دون انتظار نتائج آليّات الأمم المتحدة تجاه العراق. أما بالنسبة إلى باقي الدول فإنّ طرح مسألة امتلاك الدول لأسلحة الدمار الشامل يجب أن يتمّ ضمن آليّات نزع السلاح في الأمم المتحدة، لا بتصرُّف انفراديّ.

الثقافة الأميركية في خدمة سياسة محور الشر

بعد انقضاء حوالى اسبوعين على خطاب الرئيس الأمريكيّ بوش حول محور الشر أصدر ستون مثقفًا أميركيّاً رسالةً موجّهة إلى الرأي العامّ الأميركيّ والدوليّ تصبّ في المحصّلة في خدمة السياسة الأميركيّة في الحرب ضد الإرهاب وما تبعها من طرح مفهوم محور الشرّ. وعُنونتِ الرسالةُ بـ «ما الذي نقاتل من أجله ـ رسالةٌ من أميركا» صادرة عن معهد القيم الأميركية بتاريخ ١٢ شباط ٢٠٠٢. وما يهمنا في هذه الرسالة هو تبني موقّعيها لمفهوم الحرب العادلة لتبرير الحرب الأمريكيّة على دول العالم، رغم أنّ هذا المفهوم قد عفا عليه الزمنُ ويتعارض مع القانون الدوليّ النافذ كما بيّنا سابقًا. وما ورد في هذه الرسالة يؤكّد ما جاء في الفقرة التمهيديّة من هذه الورقة حول الترابط المفاهيميّ بين المنظور الفلسفيّ إلى الشر ومفهوم الحرب العادلة.

تخلص الرسالة إلى انطباع للمثقفين الأمريكان بأنّ حادث ١١ أيلول ٢٠٠١ هو شكل من أشكال الهولوكوست ضد الأمريكان. وهذا تأكيد لصناعة الإعلام لتسويغ العدوان على الدول، إذ أصبح العالمُ أمام سلاح دمار شامل إعلاميّ، على نحو ما ورد في مقال في مجلة **Foreign Affairs** في عددها الصادر في آذار ٢٠٠٢ تحت عنوان «Weapons of Mass-Communication.».

وفي المقابل نشرتْ جريدة **le monde diplomatique** الفرنسية في عددها الصادر في شهر آذار ٢٠٠٢ مقالاً كتبه السيد Ignacio Ramonet طرح فيه منظورًا موازيًا لمحور الشرّ الأميركيّ. فذكر أنّ ما يجب أن يُطلق عليه محورُ الشرّ هو صندوقُ النقد الدوليّ والبنكُ الدوليُّ ومنظمةُ التجارة العالمية. وأشار المقال إلى التصرفات الانفراديّة الأميركيّة للعدوان على العراق دون التشاور مع حلفائها. وخلص إلى ضرورة وعي الجميع للتحدي الأميركيّ ومجابهته.

خلاصة

ما يمكن استخلاصُه أنّ سياسة محور الشرّ الأميركيّة تَنْتهك أسسَ القانون الدوليّ. وأنّها بُنيتْ على مفاهيم تجاوزها الزمنُ وتعيد المجتمعَ الدوليّ إلى الخلف. ويتحمل المثقفون العرب، وبينهم القانونيُّون، مسؤوليّةَ التعمق في المنظور الأميركيّ لمحور الشرّ في العلاقات الدوليّة لكونه صيغةً تنمّ عن ممارسة عنصريّة تنظر إلى باقي الدول والشعوب نظرةً استعلائيّةً وفوقيّةً وعدوانيّةً يجب مواجهتها بمختلف الوسائل وبينها البحوثُ والدراساتُ التي تخاطب العقلَ الغربيَّ المناهض للمنظور الأميركيّ، وحشدُ جبهة فكريّة واسعة في العالم ضد المنهج الأميركيّ المعادي للشعوب.

باسيل يوسف

رئيس قسم الدراسات القانونيّة في بيت الحكمة ـ بغداد.

الاستراتيجيَّة الأميركيَّة تجاه محور الشرّ: مثال العراق

أحمد التهامي

قامت الولايات المتحدة الأمريكيَّة بتدشين المرحلة الثانية من الحرب ضد الإرهاب بإعلان الرئيس جورج بوش أنَّ الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة تركّز على استهداف دول محور الشر الثلاث، وهي إيران والعراق وكوريا الشماليَّة. وقد جاء مفهوم «محور الشرّ» كغطاء دعائيّ وإيديولوجيّ يغلِّف الأهداف الاستراتيجيَّة للولايات المتحدة فى العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك بعد أن رفضت الإدارة الأمريكيَّة تبني نظريَّة «صراع الحضارات» كموجِّه للعلاقات الدوليَّة نظرًا لما تثيره هذه النظرية من إمكانيَّة صراع شامل مع العالم الإسلاميّ، في حين أنَّ مفهوم «محور الشرّ» يشكّل إطارًا محدَّدًا يمكن أن تندرج تحته أيُّ دولة تعتبرها الولاياتُ المتحدةُ بمثابة تهديد رئيسيّ لمصالحها الإستراتيجيَّة دون أن يثير ذلك صداماتٍ شاملةً بين الحضارات كما تنبأ هنتنغتون. وقد أدرجت الولاياتُ المتحدة إيرانَ والعراقَ وكوريا الشماليَّة باعتبارها عناصرَ محور الشرّ فى الوقت الراهن، ولكنَّ المفهوم يمكن أن يتسعَ أو يضيقَ بتغيّر الظروف والأحوال وتغيُّرِ مصادر التهديد، على عكس مفهوم «صدام الحضارات» الذى يتَّسم بثبات وجمود واضحيْن.

وقد أصبح العراق بمثابة الهدف الأول والأقرب فى مثلّث محور الشر لأسباب عديدة. فهو يقع فى دائرة الحصار السياسيّ والعسكريّ بالفعل، ودولتُه مشلولةٌ ومنكشفةٌ عسكريّاً أمام التهديدات الخارجيَّة، وعلاقاتُه متوتِّرةٌ ببعض دول الجوار. وقد صار التهديدُ العسكريُّ الأميركيُّ واضحًا ومعلنًا بذرائع عديدة، وهو التهديد الأكثر جديَّةً وخطورةً منذ حرب ١٩٩١، على الرغم من غياب أيّ دليل على تورّط العراق فى أحداث ١١ سبتمبر. وفي حين تقوم السياسة الأمريكيَّة نحو إيران وكوريا الشماليَّة على أساس الاحتواء السياسيّ والردع، فإنَّ الاحتواءَ العسكريّ واستخدامَ القوة المسلحة لتغيير النظام هما أبرز عناصر السياسة الأمريكيَّة تجاه العراق. وقد أشار كولين باول إلى هذه الإستراتيجيَّة في حديثه أمام لجنة الموازنة فى مجلس النوّاب فى ٢٠٠٢/٣/٨ عندما أكد أنَّ الولايات المتحدة لا تخطِّط فى الوقت الراهن لأيّ هجوم على دول محور الشر باستثناء العراق، الذي أكّد بوش أنه لن يَسْمح له بتهديد مستقبل أمريكا. وجاءت جولةُ نائب الرئيس الأمريكيّ ديك تشيني لإحدى عشرة دولة، من بينها ٩ دول عربيَّة، ليمثِّل الطورَ الأولَ فى الحرب. وهكذا، وبعد أن حققت الولاياتُ المتحدة فى لحظة انكسارها بعد أحداث ١١ سبتمبر انتصارًا فى أفغانستان، وبعد انصياع العالم كله لوعدها ووعيدها، جاء الدورُ على العراق فى ظلّ نشوة النصر الزائف.

موقع العراق فى الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة

صدر عن البيت الأبيض فى ديسمبر ١٩٩٩ تقريرٌ عن استراتيجيَّة الأمن القوميّ الأمريكيّ للقرن الجديد، حدَّد فيه أبرز مصادر تهديد الأمن القوميّ الأمريكيّ في: التهديدات القادمة من دول وأقاليم معادية تشكّل خطرًا على الدول المجاورة لها وعلى الولايات المتحدة فى الوقت نفسه، وهى تلك الدول التى تحاول التمتُّعَ بقدرات هجوميَّة وحيازة أسلحة دمار شامل نوويَّة أو كيماويَّة أو بيولوجيَّة والوسائلِ الحاملة لها؛ ثم الإرهاب كتهديد عابر للقوميّات؛ وأعمال المخابرات المعادية. واعتبر التقريرُ أنَّ القوة العسكريَّة تلعب دورًا رئيسيّاً فى تنفيذ استراتيجيَّة الأمن القوميّ الأمريكيّ. ولهذه الرؤية الاستراتيجيَّة أسس ثابتة في ما يتعلق بالمنطقة العربيَّة والإسلاميَّة أو منطقة الشرق الأوسط، وهى تقوم على أساس إبقاء المنطقة فى حالة «فراغ استراتيجيّ» يجعلها أكثرَ اعتمادًا على القوى الدوليَّة الكبرى ومنطقةَ نفوذٍ لها. ويستلزم ذلك تحقيقَ هدفين أساسيَّيْن في التصور الأمريكيّ للمنطقة هما حمايةُ أمن إسرائيل وضمانُ تفوقها العسكريّ النوعيّ من ناحية، وحمايةُ منابع النفط وطرقِ مواصلاته من ناحية أخرى. وتبنت الولايات المتحدة حزمةً من السياسات لتحقيق هذه الأهداف تقوم على أساس تحقيق تسوية

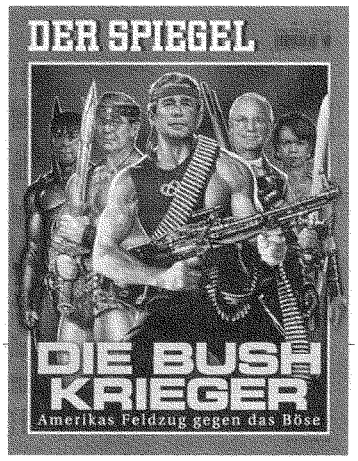

من عوائق هجوم أميركا على العراق معارضة حلفائها: غلاف ديرشبيغل الألمانيّة، نهاية شباط ٢٠٠٢

شاملة سلميَّة للصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، والاحتفاظِ بوجودٍ عسكريّ أمريكيّ في الخليج العربيّ والمياه المجاورة، ودعمِ استقرار الأنظمة العربيَّة المعتدلة، والاحتواءِ المزدوج للعراق وإيران. وتركّز الولايات المتحدة أنشطتها لمواجهة «قوس الأزمات» الممتدّ من إيران والعراق واليمن وليبيا وأفغانستان، وتَشْمل هذه الأنشطة إجراءَ الاحتواء العسكريّ والخنقِ الاستراتيجيّ والعقوباتِ الاقتصاديَّة، مع الأخذ فى الاعتبار أنّ إيران هي التي ستشكّل فى المدى المتوسّط التهديدَ الإقليميَّ الرئيسيَّ بسبب تطوير قدراتها العسكريَّة خصوصًا صواريخ شهاب ١ و٢. وقد دفعت الولايات المتحدة فى اتجاه توسيع حلف الناتو شرقًا، وتبنّي فكرة الخطر الذى يأتي من دول الجنوب وخاصةً من العراق وإيران، وذلك كبديل عن الخطر السوفييتيّ السابق. وفى جميع هذه المراحل تمّ تغليفُ الاستراتيجيَّة السياسيَّة والعسكريَّة بديباجات واعتذاريّات ثقافيَّة وإيديولوجيَّة تارةً باسم «صراع الحضارات،» وتارةً باسم «محور الشرّ.» وطوال العقد الأخير من القرن العشرين كان العراق يشكل هدفًا استراتيجيّاً أساسيّاً فى الرؤية الأمريكيَّة ينبغي حصارُه وعزلُه واحتواؤه سياسيّاً أو عسكريّاً. فالعراق كان يسعى باستمرار إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل، كما أنه يشكّل أحد أهمّ مصادر تهديد الأمن الإسرائيليّ بتدخله طرفًا رئيسيّاً فى العديد من الحروب العربيَّة ـ الإسرائيليَّة، وبإطلاقه الصواريخ فى العمق الإسرائيليّ أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١.

من الاحتواء السياسيّ إلى الاحتواء العسكريّ: تغيير النطاق

بعد انتهاء حرب الخليج ١٩٩١ بذلت الولاياتُ المتحدةُ قصارى جهدها من أجل احتواء العراق بالأساليب السياسيَّة من خلال الحصار الاقتصاديّ والسياسيّ وفِرَقِ التفتيش عن الأسلحة العراقيَّة. وقد واجهتْ واشنطن التململَ العراقيَّ من استمرار العقوبات، ومن استمرار عمل لجان التفتيش دون بارقة أمل، بالتهديدات العسكريَّة والهجمات الصاروخيَّة. لكنَّ عامَ ١٩٩٨شهد تغييرًا فى السياسة الأمريكيَّة بعدما أوْقف العراقُ تعاونَه مع اللجنة الدوليَّة المكلَّفَةِ إزالةَ أسلحة الدمار الشامل (أونسكوم) وما أعقبها من قصف أمريكيّ كثيف للعراق خلال عمليَّة «ثعلب الصحراء» فى ديسمبر ١٩٩٨. وركّزت الاستراتيجيَّةُ الأمريكيَّةُ على بعديْن أساسيَّيْن هما: التحول من الاحتواء السياسيّ شبهِ السِّلْميّ الذي يَعْتمد التفتيشَ والرقابةَ الدوليَّةَ من خلال الأمم المتحدة، إلى احتواء عسكريّ عن طريق القوة المسلّحة بصورة فرديَّة دون بناء تحالف دوليّ من ناحية أولى، والاهتمامِ بمحاولات إسقاط النظام العراقيّ أو الإطاحة بالرئيس صدّام حسين من ناحية ثانية. ويمكن القول إنّ البعد الثاني لم يكتسب أولويَّة متقدمة بسبب الصعوبات التى تكتنف تحقيقَه فى المدى القصير على الأقل. ولذلك ظلت الأولويَّة للاحتواء باستخدام القوة العسكريَّة بغطاء دوليّ إنْ أمكنَ توفيرُه، وبدونه إنْ تعذَّر ذلك. أما الإطاحة بالنظام عبر التورُّط فى حرب بريَّة فإنها مهمَّة شبهُ مستحيلة بسبب تكلفتها البشريَّة الباهظة.

وقد واجهت الولاياتُ المتحدةُ مأزقًا متعددَ الأبعاد فى تعاملها مع العراق نظرًا لاستمرار النظام، وعدمِ قدرة القوة العسكريَّة على إخضاع العراق أو التأكد من عدم تطوير قدراته العسكريَّة. فالقوة لا تكفي لحلّ مشاكل معقدة، والأسلحةُ الذكيَّة لا تعني سياسةً ذكيَّة، والقوةُ العسكريَّةُ لم تَضْمن التخلصَ من النظام ولا التخلصَ من الأسلحة وإنما أثارت انقسامًا دوليّاً وغضبًا عارمًا فى الشارع العربيّ يهدِّد بعدم استقرار المنطقة. وقد جاءت انتفاضةُ الأقصى فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ لتُضْعف من الموقف الأمريكيّ الذى يساند آلة القمع الإسرائيليَّة فى مواجهة الشعب الفلسطينيّ. وعادت إسرائيل لتَبْرز باعتبارها هي، لا العراق، الخطرَ الرئيسيَّ على الدول العربيَّة. وبناءً على ذلك أخذ نظامُ العقوبات في التآكل،

الاستراتيجيةُ الأميركيةُ تجاه محور الشرّ: مثال العراق

واستعاد النظامُ السيطرةَ على جانب من عائدات تصدير النفط وتهريبه بوسائل مختلفة عبر دول الجوار. كما استعاد جزءًا من النفوذ السياسيّ الإقليميّ والدوليّ من خلال بيع النفط بأسعار تفضيليّة مخفّضة لبعض الدول مثل الأردن وسوريا، ومن خلال فتح الأسواق أمام البضائع الواردة من دول الجوار مثل تركيا ومصر، فتشكلتْ شبكةٌ واسعةٌ من المصالح الاقتصاديّة أتاحت له هامشًا أكبرَ للمناورة. وحاولت الولاياتُ المتحدةُ ترقيعَ ثوب العقوبات الممزّق من خلال اقتراح نظام جديد للعقوبات يسهّل وصولَ السلع التي يحتاجها المواطنون العراقيون، ويحاول ـ في الوقت نفسه ـ تشديدَ السيطرة الدوليّة على عائدات النفط، وعلى واردات العراق من السلع المحظورة التي يُمْكن استخدامُها في المجالات العسكريّة. وأُطلق على هذا النظام اسمُ «العقوبات الذكيّة،» ولكنَّ مآله كان الفشلَ الذريعَ بسبب المعارضة الدوليّة والإقليميّة، وتهديدِ روسيا باستخدام حقِّ النقض في مجلس الأمن ضد القرار. وفي ظلّ هذه الظروف شهدت الاستراتيجيّةُ الأمريكيّةُ ارتباكات واضحةً وانتكاساتٍ بيّنة. ثمّ جاءت أحداثُ ١١ سبتمبر لتعود الولاياتُ المتحدةُ بروح هجوميّة عسكريّة أكثر قوةً، خصوصًا بعد ما بدا من مظاهر انتصار عسكريّ سريع في أفغانستان، ووجودِ تحالفٍ دوليّ واسعٍ ضد الإرهاب. فجاء الطرحُ الأمريكيُّ الجديدُ الذي يركّز على مفهوم محور الشر، واعتبارِ العراق الهدفَ التالي لحرب الإرهاب، على الرغم من عدم وجود أيّة أدلةٍ على تورطه في أحداث ١١ سبتمبر.

الضربة العسكريّة المتوقّعة: الحدود والقيود

في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر جاء الطرح الأمريكيّ الجديد حول محور الشر ليورّط الولايات المتحدة في العراق، ويَفْرض عليها استخدامَ القوة العسكريّة من أجل الإطاحة بالنظام هناك. والذرائع والمبرّرات جاهزة وتدور حول تطوير العراق أسلحةَ دمارٍ شامل، وتهديدِه الجيرانَ، وعلاقته بالإرهاب. كما تمّ تجريبُ الأسلوب العسكريّ في أفغانستان من خلال الحرب الجويّة دون الحاجة إلى حشود بريّة، ومن خلال استخدام النظم العسكريّة الحديثة ـ وأهمُّها القنابلُ الذكيّة والاعتمادُ على المعارضة. وتوفّر الظروفُ الداخليّةُ في الولايات المتحدة أرضيّة مناسبةً لهذا العمل العسكريّ الذي يَدْفع نحوه بقوةٍ صقورُ الإدارة الأمريكيّة في وزارة الدفاع ونائبُ الرئيس، معتمدين على نفوذ اللوبي الصهيونيّ، وتيارِ اليمين المسيحيّ القويّ داخل الحزب الجمهوريّ. وقد بدأ الإعداد سريعًا للمسرح الدوليّ والرأي العام الأمريكيّ والعالميّ من خلال الدعاية وأساليب الحرب النفسيّة. وبدأ العملُ الاستخباراتيّ، وجسُّ نبض المعارضة، ومغازلةُ الجنرالات السابقين في الجيش العراقيّ الذين يُعتبرون عنصرًا أساسيّاً في أيّ تحرك أمريكيّ ـ وبخاصةٍ الجنرال نجيب الصالحي الذي كان يَشْغل منصبَ رئيس أركان وحدة في الجيش، ويُعدّ من أعلى القيادات التي انشقّت عن الحرس الجمهوريّ.

وعلى الرغم من كل ذلك فالهجوم الأمريكيّ ليس وشيكًا، بسبب ما يراه بعضُ المحللين من نفاد مخزون الأسلحة الدقيقة، وتردُّدِ حلفاء واشنطن، إلى جانب الرغبة في ضمان أن تنتهي المهمةُ على النحو الملائم الذي يحقّق الأهدافَ الأمريكيّةَ. فإدارة بوش اتخذت القرار بالفعل وقررتْ إسقاطَ النظام العراقيّ، ولكنَّ القرارَ هو مجرد خطوة أولى، ولا يعني بالضرورة أنَّ الطريق نحو إسقاطه سهلٌ واضحٌ المعالم. وإذا كان من الممكن أن تبادر الولايات المتحدة إلى هجوم عسكريّ منفرد من دون حاجة إلى تحالف دوليّ واسع، فإنَّ هناك عوائقَ وقيودًا عديدةً تعرقل ذلك التحرُّك. ومن هذه العوائق المعارضةُ الدوليّةُ الواسعةُ، حتى من حلفاء واشنطن مثل ألمانيا وكندا وفرنسا. فقد ورد في وسائل الإعلام الألمانيّة نقد حادّ لسياسة واشنطن عبّرتْ عنه صحيفة **دير شپيغل** في نهاية فبراير، حيث تصدرتْ غلافَها صورةٌ بوش برشاش، وصدرُه

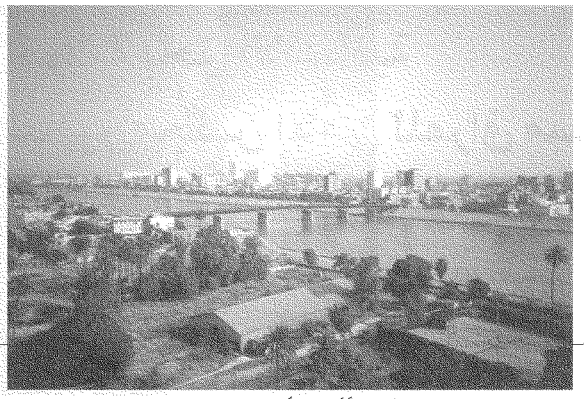

سيبقى الإقليم العراقيّ موحَّدًا ولكنَّه غير قادر على الخروج من قواعد اللُّعبة الأميركيَّة

نصفُ عارٍ، ورأسُه مربوطٌ بحزام على غرار رامبو، ومن خلفه يقف معاونوه حاملين السيوفَ والبنادقَ وهم تشيني وپاول ورامسفلد ورايس. كما ظهرت انتقاداتٌ داخل مجلس الشيوخ والنوّاب حول استراتيجيَّة الحرب في أفغانستان وبدء حرب عصابات ضد القوات الأمريكيَّة، وحول المواقف المتعجرفة من الحلفاء الأوروبيين، وحول استخدام تعبير «محور الشرّ» الذى قد تترتب عليه عواقبُ وخيمة. وتشير المعارضة الدوليَّة، وخصوصًا الأوروبيَّة، إلى أنَّ قادة العالم بدأوا يشعرون بحقهم في إعلان الاختلاف مع السياسة الأمريكيَّة، وذلك بعد ستة شهور من العنجهيَّة الأمريكيَّة.

أما الرأي العامّ العربيّ والإسلاميّ فتسوده موجةٌ كراهية شديدة للولايات المتحدة أشارت إليها «غالوپ» من خلال نتائج استطلاع للرأي في العالم العربيّ والإسلاميّ أظهر تنامي المشاعر العدائيَّة للسياسة الأمريكيَّة، وأنَّ الغالبية تَعْتبر أنَّ أمريكا تسعى إلى تحطيم مراكز الإشعاع التاريخيَّة في العالم الإسلاميّ. وأمَّا المواقف الرسميَّة العربيَّة فهي تفضّل الصمتَ أو تعلن خلافَ ما تضمره، لأنَّها تخشى من تقسيم العراق في ظل أيَّة ضربة عسكريَّة للجيش العراقيّ. وقد عملتْ واشنطن على احتواء المشاعر العربيَّة الملتهبة بسبب المواقف الأمريكيَّة المنحازة إلى إسرائيل، من خلال طرح مبادرة سلميَّة جديدة في موضوع الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ.

وتبقى المشكلةُ الأكثرُ أهميَّةً، وتتعلق بقدرة الولايات المتحدة على إحداث تغيير حقيقيّ في النظام العراقيّ أو الإطاحة برئيسه، خاصةً بعد أن تبيَّن في ضوء خبرة سنوات الحصار أنَّ الرهان على انقلاب عسكريّ رهان خاسر. كما أنَّ الرهان على انتفاضة شعبيَّة رهان خاسر بدوره: فلم تعد لدى الشعب العراقيّ الرغبةُ أو القدرةُ على التمرد، وأصبح أكثرَ إدراكًا لمواقف القوى الدوليَّة التي تتلاعب به ولا يبدو أنها جادَّةٌ في إسقاط النظام وإنَّما تكتفي بإبقائه ضعيفًا معزولاً. صحيح أنَّ ثمَّة احتمالات تمرد عسكريّ في صفوف الجيش العراقيّ، ولكنَّ النظام أَثْبت قوةً غيرَ عاديَّة في السيطرة على الجيش والتحكم فيه. ويبقى سيناريو تقسيم العراق قائمًا باللجوء إلى قصف جويّ مستمرّ يؤدّي إلى تمرد الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب، ولكنَّه غير وارد نظرًا إلى إدراك القوى الدوليَّة والإقليميَّة للمخاطر الحقيقيَّة لتقسيم العراق على استقرار الإقليم بأكمله.

والواقع أنَّ المحتوى العمليّ للسياسة الأمريكيَّة يؤكد أنَّ الحديث عن التغيير الكامل للنظام أمرٌ لا يتجاوز دائرةَ الاعتبارات الدعائيَّة وحسب. أما مركزُها الأساسيّ فيتضمن إنهاكَ النظام، وإرباكَه، وإبقاءَه في إطار محدد قوامُه: الاحتواءُ العسكريّ، والتعرُّضُ الدائم للضغوط الخارجيَّة والعزلة السياسيَّة، وذلك من أجل عدم الإخلال بالتوازن العامّ في المنطقة. وعليه يبقى الإقليمُ العراقيُّ موحَّدًا، ولكنَّه مقيَّد وغيرُ قادر على الخروج من قواعد اللعبة الأمريكيَّة. أما محور الشر فهو الغلاف الإيديولوجيّ والدعائيّ الذى يخفي جوهرَ هذه الاستراتيجيَّة، ويحيطها بغلالة رقيقة من أجل استمرار سياسة الخداع والمناورة طبقًا لقواعد اللعبة السياسيَّة.

القاهرة

أحمد التهامي

باحث في العلاقات الدوليَّة في المركز القوميّ للبحوث الاجتماعيَّة. وله عدد من الكتب منها **التكلفة الإنسانيَّة للصراعات العربيَّة**.

جريمة بحقّ الإنسانيَّة
تدمير مجلس الأمن للعراق مستمرّ منذ ١٩٩١

عمر نشّابة

محور الشرّ والبعدُ عن الديبلوماسيَّة

أعلنت الإدارةُ الأميركيَّةُ مؤخَّرًا أنَّ «محور الشرّ» يتألَّف من كوريا الشماليَّة وإيران والعراق. وسمحتْ هجماتُ ١١ أيلول (سبتمبر) لذلك الإعلان وللتهديدات الأميركيَّة الموجَّهة إلى قوى «الشرّ» (وإلى مَنْ يساندها) بأن يعمَّ بقوَّةٍ وبزخمٍ إعلاميّ وسياسيّ لافت. وتهدِّد الإدارةُ الأميركيَّةُ اليومَ بضرب العراق بوجه خاصّ، وتُضفي على تهديداتها عنوانًا جديدًا ذا عبارات ميثولوجيَّة وثيولوجيَّة بعيدةٍ عن السياسة والديبلوماسيَّة: فالعراق بالنسبة إلى الإدارة الأميركيَّة يمثِّل «الشرّ،» وعبارةُ «اللّه أكبر» التي أضافها صدّام حسين على العلم لتدلّ على إسلاميَّة العراق قد تساعد الإدارةَ الأميركيَّةَ على التأكيد للأميركيِّين وللعالم أنَّ العراق المسلم يجب أن يدمَّر كما دُمّرتْ أفغانستانُ الإسلاميَّة. ذلك لأنَّ الإسلام والمسلمين، من وجهة نظر الأميركيِّين، أمران مترابطان، بل مسؤولان عن دمار ١١ أيلول. وهذا يعطي «مصداقيَّة» أميركيَّةً (وغربيَّةً إلى حدٍّ ما) لخطّة تجويع العراقيِّين التي بدأتْ منذ مطلع التسعينيَّات ومازالت مستمرَّةً حتى اليوم، وتنفَّذ تحت مظلّة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

خلال الخمسين سنة الأولى من وجود منظمة الأمم المتّحدة قام مجلسُ الأمن، بناءً على الفصل السابع من ميثاق المنظمة، وفي عشر مناسبات مختلفة، بفرض عقوبات اقتصاديَّة متفاوتة القسوة ضدّ عدد من البلدان. ولعلّ أشدّ تلك العقوبات هو ما فُرض على العراق. لا بل إنَّ العقوبات التي فُرضتْ على هذا البلد منذ عام ١٩٩١ تبدو وكأنَّها تهدف ـ أكثر من أيَّة تجربة سابقة في هذا المجال ـ إلى تدمير البنى التحتيَّة البشريَّة والماديَّة في هذا البلد.

في النص التالي سأقدّم بعض النقاط التي تدلّ على حقيقة الهدف من عقوبات مجلس الأمن على العراق.

السبب الحقيقيّ للعقوبات ولإدراج العراق في محور الشرّ

تبنّت الأمم المتّحدة مشروع عقوباتها المتكامل والإلزاميّ ضد العراق وفقًا للفصل السابع من ميثاقها، وكردّ مزعوم على الاجتياح العراقيّ للكويت في الأول من آب (أغسطس) من العام ١٩٩٠. وفي السادس من ذلك الشهر أصدر مجلسُ الأمن قرارَه رقم ٦٦١ الذي يَمْنع استيرادَ السلع من العراق وتصديرَها إليه، وجَمّد ودائعَ الحكومة العراقيَّة والمواطنين العراقيين في الخارج، كما أوقف كلَّ العقود التجاريَّة الجارية مع العراقيين والمؤسسات العراقيَّة. ونصّ القرارُ نفسُه على إنشاء لجنة عقوبات تضمّ ممثلين عن الدول الأعضاء في المجلس، وهدفُها الإشرافُ على تطبيق العقوبات بشكل كامل وصارم. وسرعان ما تمّ تعديلُ برنامج العقوبات وتوسيعُه: ففي القرار ٦٦٦ أَوْكل مجلسُ الأمن إلى لجنة العقوبات مهمّةَ تحديد ما يمثِّل «الظروفَ الإنسانيَّةَ» ضمن موادّ القرار ٦٦١ لتقليص فرص «التهرّب» من تنفيذ العقوبات. وأمر مجلسُ الأمن بموجب القرار ٦٦٦ /١٩٩٠ أن يتمّ شحنُ الأدوية والمواد الغذائيَّة إلى العراق تحت إشراف المؤسسات الإنسانيَّة الدوليَّة بدلاً من المؤسسات التابعة للحكومة العراقيَّة. ولتنفيذ الحظر التجاريّ بشكل كامل، أَمَرَ مجلسُ الأمن الدولَ باعتراض سفن الشحن الداخلة إلى العراق والخارجة منه، وتفتيش حمولة السفن المشتبه بأنها تمارس التجارةَ مع هذا البلد. ومَنع مجلسُ الأمن أيضًا حركةَ الطيران من العراق وإليه، وطَلَبَ إلى الدول الأعضاء منعَ الطائرات العراقيَّة من ممارسة حقّها في المغادرة (قرار ٦٧٠ /١٩٩٠).

وقرّر مجلسُ الأمن، بعد أن ادّعى أنَّ نظام العقوبات المفروضَ فشل في حصد النتائج المطلوبة لإخراج القوات العراقيَّة من الكويت، منحَ الدول الأعضاء حقَّ استخدام كافة الوسائل لتحقيق ذلك الهدف بموجب القرار ٦٧٨. فاعتدت على العراق جيوشُ دولٍ

الطفل العراقيّ زعيم «محور الشرّ»!

«التحالف» تحت أمرة العمّ سام (وهي جيوش مازالت منتشرةً في الخليج). وقامت بهجمات جويّة وبريّة وبحريّة ضد المنشآت العسكريّة والمدنيّة والاقتصاديّة العراقيّة، تبعها انسحابُ الجيش العراقيّ من الكويت. ومع ذلك، لم يَحُلْ خروجُ القوات العراقيّة من الكويت دون استمرار العقوبات. فما هو الهدف الحقيقيّ للعقوبات المستمرّة على العراق حتى هذا اليوم؟

على الرغم من الانسحاب العراقيّ وتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار، قرّر مجلس الأمن بموجب القرار ٦٨٧ /١٩٩١ استمرارَ العقوبات على العراق. فبات واضحًا أنّ مطالبة مجلس الأمن بانسحاب الجيش العراقي من الكويت لم تكن سوى ذريعةٍ لفرض هذه العقوبات وليست هدفًا حقيقيّاً لها. وقد تجلّى إصرار مجلس الأمن على تدمير العراق إثر الانسحاب من الكويت. كما تبيّن أنّ أعضاء مجلس الأمن الدائمين كانوا (ولايزالون) قلقين إزاء التهديد الذي قد يشكّله العراقُ لإسرائيل، خصوصًا بعد انتهاء الحرب الإيرانيّة ـ العراقيّة، أكثر مما كانوا «قلقين» على الكويت ودول الخليج العربيّة. وللأسف فإنّ الكثير من الكويتيين والخليجيين لم يتنبّهوا إلى هذا الأمر.

ادّعى مجلس الأمن أنّ العقوبات على العراق تنتهي حين ينفّذ العراقُ القرارَ ٦٨٧ الذي ينصّ على ضرورة تدمير العراق لأسلحة الدمار الشامل التي قيل إنّه يَمْلكها، وحين يَسْمح بمراقبةٍ دوليّةٍ لتنفيذ التزامه عدمَ معاودة إطلاق برامج التسلّح النوويّ ـ الكيميائيّ والبيولوجيّ. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٢ أقنعت الولاياتُ المتحدة مجلسَ الأمن بإصدار القرار ٧٧٨ الذي يجمّد ما تبقى من الحسابات المصرفيّة العراقية في الخارج، التي كان العراقُ يستخدمها لشراء الحاجات الإنسانيّة الملحّة.[١] وفي الوقت عينه تمعن إسرائيل في تطوير برامج أسلحة الدمار الشامل لديها، وفي تطوير برامجها النوويّة في صحراء النقب، وتستمرّ في خرق قرارات مجلس الأمن من خلال احتلالها المستمرّ لأجزاء من جنوب لبنان والجولان وغزّة والضفة الغربيّة، وتتلقّى مبالغ هائلة («مساعدات») لدعم مقوّماتها الاقتصاديّة والمؤسّساتيّة والخدماتيّة وتحديثها.

رفض العراق سياسةَ ازدواجيّة المعايير التي يطبّقها مجلسُ الأمن. فرفض الرضوخَ الكاملَ للقرار ٦٨٧، ولاسيّما المواد المتعلقة بتدمير أسلحة الدمار الشامل التي (ربّما) يملكها. ومع استمرار الرفض العراقيّ لا تزال نصوصُ الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم قيد التطبيق من دون تغيير جذريّ منذ عام ١٩٩٠.

ورغم العقوبات القاسية وسياسة التجويع والقصف الأميركيّ ـ البريطانيّ المتقطّع للعراق، ظلّت القيادةُ العراقيّةُ تهدّد إسرائيل وتنادي بزوال الاحتلال الإسرائيليّ عن الأراضي العربيّة (كما تنصّ قراراتُ مجلس الامن)، بل راحت تؤسّس في بغداد ـ ثم تستعرض ـ جيشًا لتحرير القدس. وهذا هو السبب الحقيقيّ لاعتبار العراق جزءًا من «محور الشرّ»: فكلُّ مَنْ يعادي إسرائيلَ يُعتبر شريرًا أو إرهابيّاً ضمن المعايير الأميركيّة المعولمة. وليس صحيحًا أنّ الأميركيّين والأوروبيّين حريصون على احترام حقوق الإنسان في العراق. فهناك أمثلة كثيرة عن أنظمة ارتكبتْ أبشعَ الجرائم بحقّ الإنسانيّة وحظيتْ بالدعم الكامل الأميركيّ (والأوروبيّ أحيانًا)، ومنها إيرانُ زمنَ الشاه وتركيا وإسرائيل وعددٌ كبيرٌ من دول أميركا اللاتينيّة الرأسماليّة الديكتاتوريّة القامعة للشيوعيّين ولليسار عامةً.

١ - Eric Rouleau, "The View from France: America's Unyielding Policy Toward Iraq," **Foreign Affairs** (January/February 1995), pp. 64-65.

جريمة بحقّ الإنسانيّة
تدمير مجلس الأمن للعراق مستمرّ منذ ١٩٩١

العقوبات خرقٌ للسيادة وجريمة ضد الإنسانيّة

تُلحق عقوباتُ الأمم المتّحدة الإلزاميّة ضد العراق أذىً قاسيًا بالشعب العراقيّ. ويَعْلم مجلسُ الأمن ولجنةُ العقوبات التابعة له معاناةَ الشعب العراقيّ المعاقَبِ منذ أكثر من عشر سنوات والمحروم من العيش في كرامة وسلام. وتحت وطأة الضغط الإنسانيّ، ومع العرض الأول للصور الفظيعة لمستشفيات الأطفال في بغداد، طلب مجلسُ الأمن من لجنة العقوبات تخفيفًا شكليّاً لحدّة العقوبات على المدنيين العراقيّين، وسَمح لها بإدخال بعض الاستثناءات على الحظر الشامل المفروض. وهكذا أَوْجَدَ مجلسُ الأمن مَخْرجًا يقضي بالسماح للعراق بتصدير النفط مقابل شراء الغذاء واللوازم الإنسانيّة الأخرى بموجب القرارين ٧٠٦ و ٧١٢.

لكنّ مشروع «النفط مقابل الغذاء» يَخْرق سيادةَ العراق لأنّه لا يَسْمح بحريّة تصرّف العراقيّين بأموالهم. فهو يُبقي السيطرةَ الخارجيّةَ على الموارد العراقيّة، فيودع المبلغَ المخصّصَ لتزويد العراق بالأغذية والأدوية في حسابٍ مصرفيٍّ في نيويورك بإشراف الأمم المتحّدة التي تديره. كما أنّه يخصّص مبلغًا كبيرًا من أموال النفط (التي كان يُفترض أن تكون مقابل الغذاء!) للتعويض عن ضحايا الاجتياح العراقيّ للكويت. كما يخصّص مبلغًا آخر لنفقات اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتّحدة والمشْرفة على نزع العراق لأسلحة الدمار الشامل. وهذا يعني أنّ الشعب العراقيّ الجائع يضطرّ إلى دفع جزء من المبلغ المخصّص لغذائه إلى العائلات الكويتيّة الثريّة، وإلى الخبراء العسكريّين الغربيّين! كما أعلن الصليب الأحمر الدوليّ في ورقة كان قد قدّمها إلى الأمم المتحدة عام ١٩٩١، وأعاد التأكيدَ على محتواها عامَ ١٩٩٩، أنّه لا يُمْكن للمساعدات الإنسانيّة المرسلة إلى العراق ـ مهما كبر حجمُها ـ أن تؤمّن الحاجات الأساسيّة لـ ٢٢ مليون عراقيّ.(١)

أدت العقوبات إلى تدهور ملحوظ في الوضع الاقتصاديّ والاجتماعيّ والصحّيّ للشعب العراقيّ، وانهار الاقتصاد انهيارًا شبهَ كامل. فقبيل فرض الحظر، كان النفط يشكّل ما نسبتُه خمسةٌ وتسعون في المئة من عائدات العراق التجاريّة. أما الخدمات الطبيّة المميّزة وغيرها من الخدمات المتقدّمة فكانت تؤدّى من قبل رعايا أجانب. وتراجع الدينارُ العراقيُّ من ٠,٦ دولار أميركيّ إلى ألف ومئتيْ دينار للدولار الواحد في نيسان ١٩٩٥. وبلغتْ نسبةُ التضخم، استنادًا إلى أسعار ذلك العام، ستةَ آلاف في المئة. وانخفضت الصناعةُ إلى نسبة متدنية تراوحتْ بين عشرة وخمسة عشر في المئة من مستوى تشغيلها المعهود. وارتفعتْ نسبةُ البطالة إلى حدود السبعين في المئة.(٢)

طالت العقوباتُ شريحةَ الفقراء بشكل قاسٍ ومباشر، إذ ارتفعتْ أسعارُ بعض السلع الأساسيّة كالخبز والفاكهة والخضار عدة آلاف بالمئة على نحوٍ ما أشارت أرقامُ برنامج الغذاء العالميّ. أما فئات المهنيين والخبراء ففوجئوا بأجورهم تتآكل، واضطروا إلى بيع ممتلكاتهم الخاصة والعائليّة للحصول على لقمة العيش.(٣) وهبط مستوى المعيشة إلى حد أنّ قيمة الدخل الشهريّ تراجعتْ

١ ـ ICRC, "Iraq: A Decade of Sanctions," www.icrc.org.

٢ ـ Reuther, "UN Sanctions Against Iraq," in D. Cortright and G.A. Lopez (eds.), **Economic Sanctions: Panacea or Peace Building in a Post-Cold War World?** (Boulder: Westview Press, 1995), p. 121 - 127.

٣ ـ ICRC, op. cit.

٤ ـ المصدر السابق.

ما الفرق بين الإبادة باستخدام الحرب، والإبادة باستخدام العزل والحصار والتجويع؟

إلى ما يساوي دولارين أمريكيَّيْن. ولايزال الوضع يزداد سوءًا منذ ١٩٩١،[١] وإنْ ظهرتْ بعضُ الانفراجات المحدودة هنا وهناك من جرّاء التهريب.

وأنْتج تدهورُ الاقتصاد العراقيّ ارتفاعًا مذهلاً في معدّلات الجريمة، ولاسيّما في المدن. كما أدّت العقوبات الاقتصاديّة على العراق إلى أزمات غذائيّة وصحيّة وتربويّة. فقد أظهرتْ دراسةٌ نشرتْها إحدى المجلات الأكاديميّة أنّ عقوبات الأمم المتحدة سبّبت ارتفاعًا كبيرًا في معدّل وفيات الأطفال في العراق منذ بدء الحصار.[٢] وحذّرت المؤسساتُ الدوليّة، بما فيها الصليبُ الأحمر الدوليّ، من أنّ خمسين في المئة فقط من معامل تكرير مياه الشفة ومعالجة المياه المبتذلة تعمل حتى اليوم. وفي الإطار نفسه وجدت اليونيسيف أنّ ما لا يزيد عن خمس وعشرين مضخّة مازالت تعمل من أصل مئة وخمس وثلاثين مضخّة للمياه المبتذلة في البصرة.[٣] ونقل خبراءُ منظمة الأغذية والزراعة العالميّة (الفاو) أنّ العراق على مشارف مجاعة حقيقيّة في ظل الارتفاع الجنونيّ للأسعار، وشحّ المداخيل الخاصة، وازديادِ أعداد الفقراء. كما نقلت اليونيسيف أنّ ثلاثة ملايين ونصفَ مليون عراقيّ ـ بينهم مليونٌ وخمسمائة وثمانون ألف طفل تقلّ أعمارُهم عن خمس عشرة سنةً، ومئتان وثلاثون ألف امرأة حامل أو مرضعة ـ يواجهون خطرَ سوء التغذية الذي قد يؤدّي إلى الوفاة بسبب العقوبات. وذكرتْ منظمةُ الصحّة العالميّة وجودَ نقص في الأدوية والأجهزة الطبّيّة والمواد الغذائيّة وتكرير المياه والتعقيم.[٤] فما لا يزيد عن عُشْر حاجات العراق من الأدوية متوفّر للمرضى. وبعضُ العمليات الجراحيّة الصغيرة كانت تتمّ من دون بنج لعدم توفّره.[٥] وذكر الصليب الأحمر الدوليّ أنّ المستوصفات الطبيّة تَفْتقر إلى أبسط الأدوات الطبيّة ووسائل التعقيم، بل وإلى أوراقِ التدوين أيضًا.[٦]

وأشارت الأمم المتحدة نفسُها إلى أنّ ثلاثة وعشرين في المئة من الأطفال دون خمس سنوات يعانون سوءَ التغذية، وأنّ إهمال أجهزة معالجة مياه الشفة أدى إلى تعطيل هذه الأجهزة وتسبّب بأمراض كثيرةٍ ـ مصدرُها المياهُ ـ كالسلّ والملاريا.

ودقّت مجموعاتُ بحثٍ طبّيةٌ بريطانيّةٌ وألمانيّةٌ، إضافةً إلى منظمة الصليب الأحمر الدوليّ، ناقوسَ الخطر حول الأزمة الصحيّة في العراق. وفي ظلّ هذا التدهور، تشير الأمم المتحدة أيضًا إلى أنّ واحدًا على خمسة من الطلاّب يغادر المدرسة بسبب النقص في المعدّات والتجهيزات التربويّة وبسبب الصعوبات الماليّة.

١ ـ المصادر السابق.

٢ ـ Ascherio et al.,"Effect of the Gulf War on Infant and Child Mortality in Iraq," **New England Journal of Medicine,** September 24, 1992, p. 931.

٣ ـ ICRC, op.cit.

٤ ـ Clark, "Sanctions on Iraq Take Toll on Children," **NY Times**, January 21, 1991, p. 22 (letter to editor); Gibbs, "A Show of Strength: Clinton's Charge Sends Saddam into Retreat, but Taming Him is Another Matter," **Time**, October 24, 1994, p. 34; "Easing of Iraq Sanctions Urged," **Christian Century,** March 1, 1995, p. 231.

٥ ـ "Down but Not Out," **Economist**, April 8, 1995.

٦ ـ ICRC, op. cit.

جريمة بحق الإنسانية
تدمير مجلس الأمن للعراق مستمرّ منذ ١٩٩١

الطفل العراقيّ ضمن محور الشرّ!

مارس عدد من الدول الأوروبيّة ضغوطًا لإنهاء العقوبات على العراق. لكنّ الهدف الأساسيّ لمعظم هذه الدول كان الاستفادةَ من التبادل التجاريّ مع العراق، لا القلقَ على مصير الشعب العراقيّ أو الحرص على حقوق الإنسان كما يدّعي بعضُها.

وفي المقابل حرص الديبلوماسيُّون الأميركيُّون على جعل أمر خرق العقوبات من جانب العراق مهمةً شديدةَ الصعوبة. فقد قال نائبُ ممثّل الولايات المتّحدة لدى الأمم المتّحدة في إحدى كلماته: «لقد صمَّمنا نظامَ العقوبات هذا على قياس غشّاش [المقصود الرئيس صدّام حسين]: فنحن نعرفه جيّدًا.»[١] لكنّهم لو كانوا فعلاً يَعْرفون صدّام حسين لعلموا أنّه لا هو شخصيّاً، ولا كلُّ رجال السلطة العراقيِّين، يعانون العقوبات: فكلّ الرسميين العراقيين يتغذّون بشكل جيّد. والأرجح أنّ ما كان يقصده نائبُ ممثّل الولايات المتحدة في مجلس الأمن هو أنّ **الشعب** العراقيّ لن يتمكن من التهرّب من حرب التجويع التي يشنّها مُجلسُ الأمن ضده. والمؤسف أنّ هذا الشعب غيرُ قادر على ذلك حقّاً.

تدّعي بعضُ السلطات الغربيّة أنّ معاناة الشعب العراقيّ تَطْرح عائقًا حقيقيّاً أمام تطبيق نظام عقوبات متكامل وفعّال. وتجزم تلك السلطات أنّ النظام العراقيّ يسعى عن قصد إلى تشديد العقوبات وأثرها على الضعفاء ليبني علاقاتٍ عامّةً هدفُها خدمةُ حملته التي تستهدف شرعيّةَ هذه العقوبات.

غير أنّ دورَ الحكومة العراقيّة وواجبَها، بغضّ النظر عن سياسة النظام العراقيّ، هما كدور وكواجب أيّ حكومة أخرى خاضعةٍ للظروف نفسها: أن تسعى وأن تنادي بصوت عالٍ لإلغاء العقوبات على شعبها. فالأرقام والإحصائيّات تدلّ وبشكل واضح على إبادة للشعب العراقيّ، وعلى تدميرٍ بطيءٍ للمدن والقرى العراقيّة من جرّاء عقوبات مجلس الأمن.

لا يجوز السكوتُ عن أيّ مشروع إبادة يتعرّض له أيُّ شعب، أيّاً تكن قيادتُه. وينبغي على دول الغرب التي تتباهى بأخلاقيّتها وإنسانيّتها الكفُّ عن استخدام مسألة حقوق الإنسان وسيلةً سياسيّةً تتميّز بازدواجيّة المعايير. فلا يجوز أن تَعتبر دولُ الغرب إبادةَ الشعب العراقيّ مسألةً تدخُلُ في إطار مكافحة الإرهاب، ويعتبرها الرئيس بوش حربًا على «الشرّ» العراقيّ، في حين أنّ الحصيلة هي ملايينُ الأطفال العراقيِّين الذين يموتون جوعًا ومرضًا في المستشفيات، وعشرات الفلسطينيِّين الذين يُذْبحون كلّ يوم على يد الجيش الإسرائيليّ والعصابات الصهيونيّة.

لكنّ خشية أميركا على «حقوق الإنسان» تزداد كلّ يوم، وإصرارَها على تدمير «قوى الشرّ» و«الإرهابيِّين» (والكثيرُ منهم لم تندرجْ بعدُ أسماؤهم في لائحة الإرهابيِّين المطلوبين لدى البنتاغون)، يشتدّان إلى حدّ طلب البيت الأبيض من العسكريِّين الأميركيِّين وَضْعَ خطّة عاجلة للجوءٍ محتملٍ إلى السلاح النوويّ ضدّ الصين وروسيا والعراق وكوريا الشماليّة وإيران وليبيا وسوريا.

ولكنْ ما الفرق، يا ترى، بين الإبادة باستخدام آلة الحرب والقنابل النوويّة، والإبادةِ باستخدام العزل والحصار والتجويع؟

بيروت

عمر نشّابة

كاتب لبنانيّ. مُحاضر في مادّة حقوق الإنسان في الجامعة اللبنانيّة ـ الأميركيّة، وفي مادة العلوم الاجتماعيّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت.

١ ـ Crossette, "Iraq Gets Approval to Sell Oil to Meet Civilian Needs," **NY Times**, December 10, 1996.

هوس الشرّ في غسق الجحيم الأميركيّ
هيروشيما، ملجأ العامريَّة؟ رام اللَّه وأرض البشر

لطفيّة الدليمي

مفتونةً ببأسها الكونيّ ومتطرفةً في التأنسن الشرير، تَدْخل أميركا عماءَ الصعاب في غسق حضارتها الأخير.

عصرُها العنيف يبثّ موسيقى الفوضى والخراب في أقاليم الشرق والعرب، ليَنْحدر الجنسُ البشريُّ إلى احتمالات الانقراض.

عندما تتحدَّث أميركا المستفيقة من ١١ أيلول عن الشرّ، تَهْطل المقابرُ من كلماتها، وتُمْطر الآفاقُ العالميَّةُ نُعوشًا تَخْفق وراءها أعلامُ الدول متبوعةً بصهيل القذائف.

تتحدَّث أميركا هنا وهناك مع نُصُبٍ ومومياءات تَرْشق القولَ وتَصْمت. تتحدَّث أميركا مع الأشباح، مع سَدَنَةٍ مزيَّفين. فيَنْزعج الحاضرُ العربيُّ في نومته المريرة، وتسحبُ أصابعُه أطرافَ الكوفيّات على العيون المطْبقَة، وتغمغم الأصواتُ الوسنانةُ بنبرة مُفَلْتَرَةٍ متوسِّلة:

ـ هلاّ كَففتِ يا سيّدتنا المباركة عن الحديث؟ دعينا نكملْ نومَنا الشهيَّ على ذراع أحلامك. هلاّ تركتِنا نستلقِ في فراديس ممالكنا قبل زوالها ونمنحك توكيلاً إلهيّاً مؤبَّدَ المفعول لتتدبَّري عنّا شؤونَنا وشؤونَ العالم بكفالةِ ما تشتهين من الثروات والمناجم؟

وتَمْضي أميركا في حديث الشرّ المثير، حاكمةً بأمر الفناء. وتتعالى سحائبُ الموت ما بين كفَّيْ بغداد وقلبِ رام اللَّه. عندئذ تُمْطر ذاكرةُ المقاومة أولادًا يترنَّحون ما بين الدم والحجارة، ورجالاً يَنْسفون نظريَّةَ الشرّ من أول تاريخ الكهانة حتى شرفات هانتنغتون ونوافذ فوكوياما الموصَدة. تُمْطر ذاكرةُ الأسى، وذاكرةُ الرسالات والغد، بناتٍ يسجِّلْنَ تاريخَ الأُمَّة الملتبسَ بمدائحَ من شهيداتٍ وأسفٍ ومستقبل.

تقول أميركا في هذر المصعوق:

ـ الناس هنا ليسوا في حاجة إلى شيء سوى قنابلنا النوويَّةِ الرحيمةِ التي ستَهبهُم موتًا مجانيّاً صاعقًا بديموقراطيَّة فذّة.

الناس ليسوا في حاجة إلى شيء غيرِ وليمة احتضارٍ في بهاء الإشعاع الكبير الذي سيضيء ما بين النهرَيْن ووادي رَم وما بين جبل الأرز وشعابِ مكّة وغوطةِ الأمويِّين ووادي الملوك وسدّ مأرب.

هكذا سَأَهَبُ الناسَ ثروةً من ضوء مشعّ، وسحبًا بهيئةٍ جزيرةٍ طافيةٍ في الهواء بدرجة حرارة صاهرة. سوف أَمْنح البشرَ مصائرَ تُنْقذهم من وباء الماضي ووجعِ الذاكرة، وتقود ما يتبقّى منهم إلى حظيرة الحريَّة. سيَعْبرون معي من الموت إلى الرماد، ومن الألم إلى حريَّة الخرس. هكذا نَصنع سلطةَ السلام ليعمّ الخيرُ عالمًا جاحدًا أَمْنحه التقنيَّةَ والقمحَ والسلاحَ فيطعنُ في غفلةٍ من طقوس الشكر أبراجَ المنايا في مدينتي الكوزموبوليتانيَّة العظمى.

هيّا، إنْ لم تساندوني فإنّي كفيلةٌ بتحويل الأمل إلى حرب مؤبَّدة. سوف أُلْزمكم مستقبلَ الكارثة، وأُطْعمكم كعكةَ الشرّ المرقّشة بأيقوناتِ عصري، كعكةً لم تتذوّقوها قبل سلطةِ الصورة وفخاخِ المرايا. سوف تتحوّلون من رهاب الحياة وإرهابها في بلدانكم إلى عقلنة الموت اللامرئيّ. هي ذي نهايةُ التاريخ الرثّ لعوالمكم المنقرضة. وستعترفون بأيقونتي الخيِّرة وبتدويني بدايةَ تاريخٍ جديدٍ للعالم ينمو في قبضتي النوويَّة. أنا مَنْ يَصْنع النهاياتِ والبداياتِ والتحوُّلاتِ من حقبة إلى أخرى، وأنا مَنْ يَحْفر وشمَ التأسيس الجديد على لحوم الأمم.

فاغتنموا السلامَ المنزَّهَ عن إرهابكم، وتجوَّلوا بين أنقاض ماضيكم وأطلالِ حضاراتكم البائدة وحاضركم الهشّ الذي انقضى تاريخُه وغيَّبَه الزمانُ في المدوَّنات الخرافيَّة.

خُذوا حريَّتَكم. فأنتم الآن أحرارٌ في قَضْم تفّاحة المستقبل إذا واريتُم جثَّةَ أوهامكم وثقافاتكم المتعظِّية ومضيتُم في مسار العاصفة الضوئيَّة، حيث يتطابق المعقولُ مع الواقع وتمتدّ نهايةُ التاريخ في لحظتها المطلقة إلى ما لانهاية بعد انهيار الإيديولوجيّات واليوتوبيّات والتشكُّلات الزائفة لأحلامكم.

هيا انغمسوا معي في النسيان، وحرّكوا ذبذباتِ النخاع الأخيرة في زمنٍ بلا حدود. ها أنتم تَرَوْنني أقدِّم لكم الحاضرَ في قنبلةٍ وقبضةِ طحين، لتستغرقوا في الخلود وتساندوني في نسج سلامِ العالم من خشخشة الأكفان ورقصةِ الواقع واحتضارِ التاريخ.

هوس الشرّ في غسق الجحيم الأميركيّ
هيروشيما، ملجأ العامريّة؟ رام اللّه وأرض البشر

مدّوا أيديَكم بعلامة الظَّفر. مدوا أصابعَكم من ثقوب النعوش، وأشيروا إلى طرقاتي الساطعة. اصطفافًا اصطفُّوا وراء دلالاتي، وبشروط إنكاركم لإقامتكم العتيقة في اللُّغة: فأنتم كائناتُ الصوت والصدى والغياب.

اتبعُوني... أو البثوا في ضفّة محور الشرّ، وعندئذ لن تنالوا مغفرتي ولا لقمةَ الزاد ولن تفوزوا حتى بلذّة النوم على شظايا قنبلةٍ حنون.

هيروشيما

كتبِ القائد الياباني جاساتاكي إكوميا في تقريره عن رحلته إلى هيروشيما مساءَ قصفها:

«عندما وصلنا هيروشيما كانت الشمسُ قد جنحتْ للمغيب. ولكنْ في اليوم الثاني كان يَنْبعث من المدينة ضوءٌ مروِّعٌ مخيف: إنَّها هيروشيما المشتعلة، ونيرانُها تَعْكس أضواءً قانيةً كالدماء المرتجفة المصحوبةِ بالدخان الأسود وهو يتصاعد من الأرض.

اختفى المطارُ تمامًا، وشاهد رجالُنا المحلِّقون فوق أواكوني الانفجارَ الرهيبَ على مبعدة خمسةٍ وخمسين كيلومترًا. فقد أرسلناهم لنجدة القوات ولكنَّهم لم يتمكَّنوا من الوصول إلى هيروشيما لأنَّ اللهب طَوَّقَ المدينةَ من كل الجهات وعادوا وقد احترقتْ جلودُهم.

وفي الصباح التالي اقتحمْنا هيروشيما ولم يعد هناك أيُّ شيء. كان العدمُ بطلَ الزمن الجديد.

أفنت القنبلةُ هيروشيما، ولم يتبقَّ في الفضاء بعد رحيل نبتة الفطر النوويَّة العملاقة سوى صرخات عشرات آلاف الضحايا التي تَبْحث عن غوث ومنقذين. واختلط رمادُ المباني بالأجساد المحترقة. والتوت عظامُ الضحايا، واعوجّت الأذرع، وجفَّ الماءُ من المدينة، ولبث الضحايا يحترقون أحياءً ويتّكئون على موتاهم. ثم جرى تدوينُ الأحياء، ورُتِّبتِ الجثثُ صفوفًا صفوفًا حتى نهاية الموت.»

هيروشيما التي سبقتْ، هيروشيما التي بقيتْ، هيروشيما التي فرّختْ في بلداننا وأجسادنا كوارثَ السلام لأنَّ الحروب فقدتْ دلالةَ المعنى وماتت اللغاتُ بموت المدلولات.

هيروشيما صحراء نوويَّةٌ ذائبة، والمصوِّر الأميركيّ يلتقط صورَ الحدث مبهورًا بالنتائج.

يقول أحدهم:

«لم يكن أمرًا عاديًا. لقد مات مئاتُ الآلاف، ولكنّ أميركا انتصرت. ولو طلبوا منِّي اليومَ أن ألقي قنابلَ هيدروجينيَّةً، إذنْ لفعلتُ من أجل أميركا. وليمتْ مئاتُ الآلاف من جديد.»

شمسُ القتل باهرة، والمدينةُ مُحِيتْ بضغطة زرّ على جهاز إرسالٍ لاسلكيّ أَرْسَلَ القنبلةَ لتفتحَ بابَ الجحيم على مصاريعه الأمميَّة.

ضفائرُ النساء تساقطتْ على رصيف الموتى. كدّسوا شعرَ النساء وسطَ الساحة، وحَبَكوا منه ليلاً يابانيّاً حالكًا، وتوّجوا الليلَ بجمجمةِ طفلٍ مفزوعٍ وقمرٍ جريح.

فراغُ السلام لم يكن أبيض. فراغُ القنوط كان رمادًا حاولوا إخفاءه بتلالٍ من زهور الأقحوان البيضاء. قطعانُ زهور مالحة ترعاها فتياتٌ عمياوات يُرْضِعن أطفالاً خرجوا للتوّ من رَحِم سحابة الموت النوويَّة بأظلافٍ وذيول. وعن قرب، امرأةٌ تمزّقتْ أحشاؤها واندلقتْ مع جنين تدحرج على التراب المملَّح بالإشعاع.

من دفاتر ملاحظات طاقم طائرة إينولاجاي التي ألقت أولَ قنبلةٍ ذريَّةٍ على هيروشيما

«.. قال فيربي: بقي من الوقت دقيقتان ـ أوكي، لقد نلتُ منها. وجلس أمام زناد قنبلته النائمة على جحيم محبوس.

كانت الطائرةُ على بعد أربعين ميلاً من الهدف لحظةَ إطلاق الإشارة اللاسلكيَّة، ولم يكن أحدٌ يَعْلم ما سيحدث بعدُ في اللحظة التالية. اخترق ضوءٌ خاطفٌ كالسِّهام نظّاراتِنا الجلديَّةَ، وغمر هذا الضوءُ المكانَ بأسره ثم انتشرتْ في السماء أشعةٌ رهيبة ونفذتْ حرارتُها إلى قمرة الطائرة مثلَ سيلٍ جارفٍ أعمى انهَمَرَ فوق

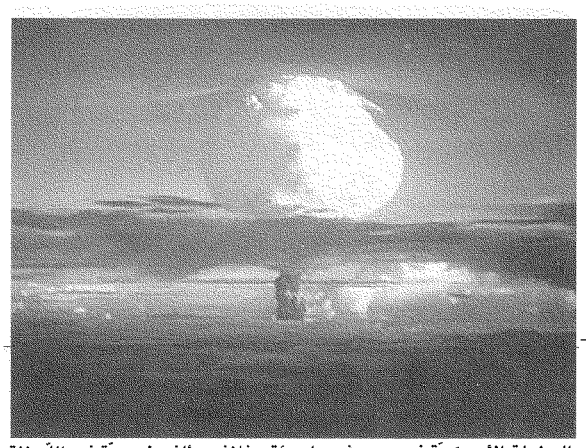

البطولة الأميركيّة في هيروشيما: مئة وثلاثون ألف ضحيّة في اللّحظة الأولى

سطح الطائرة واقتحمها. لم يكن هناك أيُّ تفسير: فلم يسبقْ لعينٍ بشريّةٍ أنْ رأت مثل هذا الجحيم.»

وكتب الكابتن لويس مساعدُ الطيّار:

«.. إنّني أتمزّق بينما نَقْصف هدفَنا بالقنبلة. أَبْحث عن الكلمات فلا أجدها. همستُ: يا إلهي ماذا فعلنا؟ إذا ما عشتُ مائة عامٍ فلن تُمْحى من ذاكرتي لحظاتُ الجحيم هذه...

لقد أُصِبنا بالعمى، ولم نستطيع رؤيةَ شيءٍ لشدّة الوهج، مع أنّنا ألقينا القنبلةَ من ارتفاع ستة آلاف متر. ثم رأينا ما لا عيْن رأت وسمعنا ما لا أُذن سمعتْ. لقد حدث برقٌ مروِّعٌ إثر الانفجار، ثم ضوءٌ خاطفٌ، وظهرت السحابةُ النوويّة على شكل نبتةِ الفطر العملاقة، وبدا سطحُ مدينة هيروشيما مثلَ بحرٍ هائجٍ من الاسفلت المغليّ. وقلتُ شيئًا.. بل فكرتُ بأمر تلك الخنازير المسكينةِ التي تلتهمها الكارثةُ تلك اللحظة.»

الخنازير المسكينة التي فكّر بها الأميركيُّ «الطيِّب» كانت مئة وثلاثين ألف ضحيّة يابانيّة احترقتْ في اللّحظة الأولى، ونثروا رمادَ الضحايا على شرفِ البطولة الأميركيّة في ساحات الألم.

وقال الرئيس الأميركيّ ترومان:

«... لقد وجّهنا القنبلةَ الذريّةَ إلى أولئك الذين اعتدَوْا علينا دون سابق إنذار، وضدَّ مَنْ لم يحترموا القوانينَ الدوليّةَ، لنحميَ الآلافَ من الشباب الأميركيّ. ونرجو من اللّه أن يوفّقنا لاستخدام القنبلة الذريّة في هدفها المحدَّد....»

الخنازير اليابانيّة ـ التي احترقتْ في مدينة تغلي ـ كانت في عرف الأميركيّ الخيّر كائناتٍ دنيا لا يَجْدر بها أن تحيا في عالمٍ واحدٍ مع الأميركان السوبرمان. الياباني، وكذلك العربيّ والمسلم، العراقيّ والفلسطينيّ والأفغانيّ والفلبينيّ والمصريّ والليبيّ والسوريّ والصوماليّ والصينيّ والإفريقيّ والكوريّ، إنّما هم كائنات رقميّة لا وجودَ لها حقيقةً على الأرض، وإنّما لها موقعٌ متّسع في الآخرة ـ أعني الجحيم، لأنّها كائناتٌ شريرةٌ يشكّل وجودُها على الأرض فضيحةً للعصرِ ما بعد الحداثيّ. وأميركا مُوكَلَةٌ الآن بتطهير الأرض من البشر والفضيحة، مثلَ رسولٍ دجّالٍ يرى العالمَ بعين واحدة، ويُطْلق رصاصةَ الخير على فصيل الأشرار الذي يشكّل ثلثيْ سكّان العالم. وبعضٌ منّا، نحن العربَ، هنا وهناك، في البلاد التي تتآخى في التصريحات مع جنرالات السلام والخير، يتوقون إلى النجاة بإعلانِ البراءة من الحياة، وإعلانِ البراءة من القيمة، وإعلانِ اليأس من جذورهم وعصر الظلام، ويتوقون إلى إلقاء مستقبلهم الغامض بين أصابع الحلم الذي تهاوى.

العامريّة

االساعة تشير إلى محاق الهول الأخير. البلادُ في محاق القمر. القمر يغفو منسحبًا إلى رماده وينام على وسادة من أحلامنا المسروقة وأسماءِ موتانا. الموتى يحلّقون فوق جحيم القصف. سبعون ساعةً من القصف: هل بقيت السماواتُ سبعًا طباقًا؟

الأبواب تتساءل من رجّة الانفجار:

ـ هل لديكم معاطفُ واقيةٌ من الخلود؟

يصرخ جلجامش من وراء مياه الموت:

ـ هل يَمْلك الصغارُ مرهمًا ضدّ الدود، أو طوّافاتٍ مطاطيّةً ضدّ الغرق في الدم؟

تقول له البنتُ الصغيرة التي تساقط شعرُها بالعلاج الكيمياويّ:

ـ أتَذْري يا عم جلجامش أنّهم انتهكوا براءتي باليورانيوم؟ أترى ما أَحْمل بيدي. لقد باعت أمي قميصَ أبي الميِّت لتشتري لي مرآةً تأخذني إلى المستقبل.

ـ الأشجار تمتصّ الليل بدل الأوكسجين، وتخبئ النجومَ في جذورها. السقوف تصير شفّافةً لفرط الوميض. السقوفُ تنسى وظيفتها فتتضامن معنا، ولا تدرك أنّها المخوّلةُ بالإجهاز علينا إذا داعبتْها قذيفةٌ لامعة. أين نهرب من سقوفٍ لا تدير اللّعبةَ كما يَنْبغي لبيوتٍ عزلاءَ إلاّ من النصوص؟

هوس الشرّ في غسق الجحيم الأميركي
هيروشيما، ملجأ العامريّة؟ رام اللّه وأرض البشر

ـ عند الانفجار العاشر يتصدّع جدار. ينهمر زجاجٌ. تنغلق الأرضُ، وتستوي وردة كالدهان. نفرّ ضاحكين لفرط الهلع. الروح تتهجّى السؤال بين الجدار المفطور وصدى الانفجار:

ـ هل تعرفون لماذ نَرِثَ الموتَ ولا نموت؟

لا أحد يُعنى بالإجابة، فكلنا نعلم أنّنا الوارثون!

سبعون وقتًا للقتل. خمسمائة غارة. مائة ألف فرصة للتخفُّف من الجسد والتحوُّلِ إلى هياكل من طباشير تنثّ البياضَ على أروقة الأمم. خمسون ألف اقتراحٍ لمقابر عصريّة تَدْخل إلى دوراتنا الدمويّة فنَزْفر شاهداتٍ من رخامٍ وأكاليلَ من زنبقٍ مدمّى.

يقول الأميركيُّ الأشقر للأميركيّ الأسود، وهو يتلمّس الجسدَ المدملج لصاروخٍ مهيّإٍ للإطلاق من سفينةٍ في بحر العرب:

ـ القمرُ في المحاق. حسنًا سنضيء ليلهم بملايين الدولارات الحارقة. هل تكفي مائة صاروخ لليلة واحدة؟

ـ أظنُّها تكفي. أجل تكفي لإضاءة المدى بين درب التبانة ونهر الفرات.

ـ لعلّها تكفي. دع المتبقّي من القذائف لنزهةٍ تاليةٍ فوق برج بابل وبوّابات نينوى والقصر العبّاسي.

الآن، وفي كل آن، كان للزمن أن يبقى. تهزّ أميركا جديلةَ الهنديّ الأحمر وجلدَ رأسه المدبوغ على عصًا من الألكتروم. ثم تضع قدميْها على ظهر الصحراء و«لسان العرب.»

تقيم سرادقاتٍ ملكيّةً لقادة الموت، تَحْرسها قوافلُ من كائنات الرمال. وترسل قذائفَها على هوادجَ لها محرّكاتٌ إلكترونيّةٌ مركّبةٌ في رأس جملٍ من طراز پاترويت متّجهة إلى بغداد.

ابنة الجيران يُغْمى على صباها في انفجارِ آخرِ الليل، فلا تقوم من ثلج جسدها. شظيّة صغيرة تنام في زهرة الجوريّ على صدرها. دعوها.. فعيناها مفتوحتان على بياض النهاية.

أَسْمعُ أثينا تنوح على الوارثين. الصواريخ الفاتكة ميراثُ ألف عامٍ من الفلسفة والديموقراطيّة. وأثينا تنوح على الوارثين. أين بياناتُ أرسطو؟ أين عباءة أفلاطون، وكأس سقرط الأخيرة؟

المدن السبع المقصوفة تَنْفرط في فضاء اللهب. زوايا البيوت تَنْغلق على عتماتها وتطوي الجدرانَ على كنوزنا، حيث خبَّأنا ألواحَ المعرفة ونصوصَنا المخطوطةَ ورسائلَ الحبّ وبياناتِ الغد ولوائحَ الموتى وصورَ المهاجرين وتذكاراتِ الصبا. تَنْغلق الزوايا على وثائق وجودنا قبل أن تقع الواقعة.

العامريّة ضحكة اليورانيم

قبل يوم أو اثنين، ربما بالأمس في ١١ شباط ١٩٩١، حوّمت الطائراتُ الأميركيّة فوق حيّ العامريّة ـ حيث أقيم. حوّمتْ طوال النهار، ولم تُلْقِ قذائفَها. جحيم الطائرات يدنو من قمم النخل وأسطح البيوت ـ تدور الطائراتُ حينًا فوق الملجإ. يروْنها من شارعنا، ومن باحة مسبح الرشيد، أو من سطح مدرسة سعد بن معاذ. تدور خطفًا، ثم تَخْتفي وتغيب. لكنَّ الموت كان يتثاءب في القذائف المؤجّلة. تسير النساءُ والصغارُ في الموكب الليليّ في الطرقات المظلمة إلى ملجإ العامريّة، وهم يُضَلِّلن البردَ عن أجسادهم. لكنَّ الرجفة تجري في الجوارح، لا من بردٍ بل من توقُّع الموتِ عند كل خطوة وهدير. القصفُ لمّا يبدأْ بعدُ، ولكنَّهم يصلون الملجأ. وعند الباب يودعون فكرةَ الموت على حافات الطريق، ينبذونها مع أعقاب السجائر وقشورِ البرتقال.

في الساعة العاشرة يُحْيون حفلَ عيد الميلاد لفتاة في الخامسة عشرة. يوقدون الشموعَ على كعكة العيد، وتوزِّع الأمُّ قطعَ الحلوى، ويَعْزف فتًى جميلٌ على الأُورغ أغنية «طولي يا ليلة.» زغاريدُ ومخاوفُ وحدوسٌ. والأمّهات يَرْقبن البنات والأولادَ وهم يسكبون الضحكات في جوف الملجإ المضاءِ كأنَّها الينابيعُ تسيل من أعالي الحياة.

تأتي الطائراتُ على متن الظلام، وبغدادُ موحشةٌ بلا كهرباء.

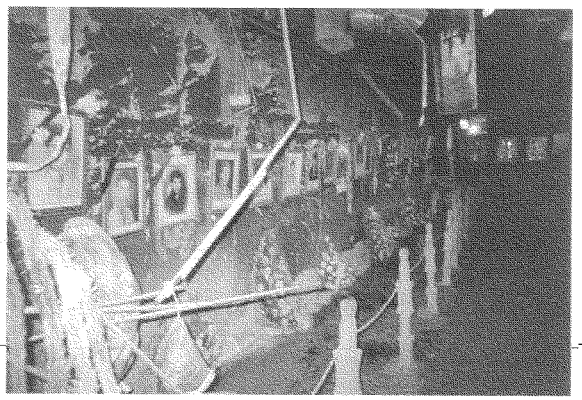

يخترق الصاروخ سقف الملجإ ويَنْفجر، بادئًا فاجعةَ «العامريَّة»

ويهبّ الموت، ويموت الموت، لكنّنا نَقْدح شررَ الوجود من ضحكاتنا ولعبة الشطرنج. الحرّاسُ يدخلون قلعةَ الشطرنج مع الفتيان العاشقين. لدى بوّابة الملجإ، تنحني البنتُ على حيرة اللاعب الجميل، وتكشّ ملكَ الموت عن فتًى أيقظ فيها الفراديسَ، ثم تَمْتطي الفيلَ في بهجة العرس. وقبل أن تَمْضي إلى هناك، تُلقي إليّ بكتاب الألم.

تجيء الضواري

تجيء طائراتُ الضواري الأخيرة وتُطْلق في الساعة الرابعة فجرَ الثالث عشر من شباط ١٩٩١ صاروخًا يَنْفلق عن ثقبٍ ليزريٍّ لولبيٍّ يخترق سقفَ الملجإ، ليُحدث عصفًا هائلاً تَنْغلق بفعله أبوابُ الملجإ الفولاذيَّةُ العملاقةُ. ويمرّ الصاروخُ الثاني من خلال الخرق الذي أحدثه الصاروخُ الأول، ويَنفجر بادئًا فاجعةَ العامريَّة. يبتدئ جحيمٌ علامتُه «صُنِعَ في الولايات المتحدة،» وجرى تسويقُه عبر المتاجر العالميَّة والعربيَّة. موت، جحيم، خراب، فناء، جثث وأشلاء، دمٌ وأعصاب، لحمٌ متناثر لأربعمائة شخص أو أَزْيَدَ قليلاً (فقد مات عشراتُ الناجين بعد أيام). أجسادٌ احترقتْ وانقذفتْ متفجِّرةً لتلتصق بالجدران، ودرجةُ الحرارة بلغتْ آلافًا من الدرجات المئويَّة. مصهرٌ نوويّ يغلي أذاب كلَّ شيء: أذاب الأسمنتَ والأجسادَ الصغيرة، وتفحمت الأخرى في المحرقة أو نضجتْ في المرجل الجحيميّ.

الموتُ كان متعجّلاً وهو يَنْشر وجوهَه الكثيرة في زوايا الملجإ. فقد حدَّد بوصلةَ القصف وتوقيتَ الفاجعة، وعَقَد اتِّفاقًا داميًا مع أميركا، ورَسَمَ لها ـ ومعها ـ شكلَ المحرقة، ونفَّذ عهده الوحشيّ بالتمام. تحالَفَ الموتُ الميتُ مع القاتلِ الميتِ، واقتسما الزمن.

انخدع الموتُ بخطّته ذاتها. انخدع بها حتى آخر قطرة دم ولطخةِ نخاعٍ انفجر على جدران الملجإ.

انفرجَ الليلُ عن جهنَّمَ من ابتكارٍ أميركيّ، وانفجر الوقتُ، وتناثرت الثواني مع الدم. مات الزمن. في لحظةِ الحرق تضرّج الليلُ بالدهور العتيقة والكوارث الماضيات. لم تترطَّب الأرضُ بالدم؛ فقد جفَّ كلُّ شيء، وتيبّس واسودَّ كلُّ جسدٍ، وتفتَّتتِ الأحداقُ، وتلطّخ الوقتُ بالعار الدوليّ.

من العامريَّة إلى رام اللّه

فاضت أرواحُ الضحايا نحو الأعالي. كنتُ أحلِّق معها. رأيتُ كلَّ شيء. رأيتُ البحيراتِ والريحَ تدوِّم حول المدن وتلفّها بدوّامات من غبار وأشذاءِ برتقال. وكلّما ارتفعنا في فيوض أرواحنا السديميَّة كنتُ أكتشف أعجوبةً جديدة. رأيتُ الظلمات الأميركيَّة تَزْحف على الكوكب الأرضيّ، بينما يتقدّم النهارُ على النصف الآخر. ثم شاهدتُ الطوفانَ والبراكينَ والحرائقَ. رأيتُ معهم في الفضاء العلويّ أرواحًا كثيرة تتفرّج على بؤس كوكبنا. رأينا ما رأينا، ثم أَبْصرنا أطفالَ القدس يَجمعون الحجارةَ السجّيلَ من أنقاض الحضارة ويُلْقونها على قتلةٍ مدجَّجين بالخوف من سجّيل الأمل.

ثم رأينا أطفالاً يقومون بخفّة الرؤيا من صبرا وشاتيلا وقانا وتلّ الزعتر، والخليل. ونهض صفٌّ طويلٌ من البشر من رام اللّه، حتى ازدحمت السماءُ بأسراب الأرواح الراحلة إلى الأعالي وهم يُنْشدون المراثي للكوكب الرامي.

كنّا نطير والقذائفُ تلاحقنا، والصواريخُ العابرةُ القاراتِ تتّبع مسارَنا متوهّمةً أنّنا نترك في الهواء أثرًا حراريّاً يمكن أن تقتفيَه عقولُها الإلكترونيّة، فكانت تتهاوى في الفراغ وراءنا.

قام أطفالٌ من كل بلاد الشرق المهدورةِ الدم. لحق بنا أطفالٌ من كابول، وأطفالٌ من الشيشان، وأطفالٌ من تيمور الشرقيَّة، حتى سَدَّتْ جموعُ الأرواح أُفقَ الأرض. وتبعنا سربٌ صغارٌ من كشمير. واختلط اللّيلُ بالنهار، والشرقُ بالغرب، في آونة القيامة الطفوليَّة.

كنّا نحدِّق من أعالي الحبور، ونرى الحروبَ تتقدَّم في الصحارى مثل الضواري العمياء. كنّا نرى الحمائم تفرّ إلينا وتَحْتمي بأرواحنا التي آلت إلى غمام.

هوس الشرّ في غسق الجحيم الأميركيّ
هيروشيما، ملجأ العامريَّة؟ رام الله وأرض البشر

مررنا فوق دلهي وكوالالامبور، ومضينا إلى نجمة القطب. ثم دفعتنا أمواجٌ خفيَّةٌ نحو أقاصي الشمس، فرأينا بركان فوجي ياما... لا إنَّها هيروشيما التي تحترق. استدرنا وعُدْنا إلى فضاءات بلادنا، وانحدرنا جنوبًا نحو بحر العرب الذي تعوم فيه البوارجُ الأميركيَّةُ، وإحداها تَنْفث النيرانَ من ثغره في جانبها وقد توهمتْ وجودَ جنة عدن هاهنا، لكنَّها بوغتتْ بجحيمات الثأر.

رأينا ما رأينا، ورأينا ما لم يحدثْ بعدُ. وكنّا نرى الأحداث تأتي من الغيب مكتملةً بالأسباب والخواتيم. فلم نشأ أن نفهم، لأنَّنا لا نرى أن نكدِّرَ حبورَنا الروحيَّ ونحن نطفو فوق عالم الحروب والطوفان والحرائق.

الساعة لم تُخطئ

بل تنذرنا الساعاتُ بمخاطر قادمة. حروبُ الإبادة تتواصل، والقتلة الأبديُّون يَخْرقون مرايا الوقت إلى ذاكرتنا. والصغارُ يتكررون ويتكاثرون في الحياة والموت ما بين بغداد والقدس ورام اللَّه وبيت لحم وبيت جالا وغزّة. مرايا الوجود تكرِّرهم في كل مدينة، مثلما تكرِّرهم غرغراتُ الموت. والساعةُ ما أخطأتْ أبدًا، إنَّما هي تدقّ دقّتها المُنْذِرةَ لتوقظ مَنْ ينام على الخديعة. تُنْذره بما لم يَحْدثْ بعدُ لأيَّامنا.

يمرّ صفٌّ من شباب معصوبي الأعين وقد وَشَمَ السجّانون الصهاينةُ على أذرعهم أرقامًا ووقَّعوا تحتها باسم معلِّمهم هتلر أو تلميذِه شارون، وساقوهم نحو السجن أو المحرقة.

يمرّون الآن في رام اللَّه، وكأنَّهم أسرةُ خرافة الهولوكوست. يُساقون إلى معتقل أوشڤيتز: فالخُرافة صُنعتْ لتطبَّقَ على سواهم فيما بعد... والأسطورةُ انزاحت من أمكنة وأزمنة لتسيل في أمكنة وأزمنة أخرى.

المقاومون المرقومون يمرّون على الشاشات وقد رُبطتْ أيديهم وراء ظهورهم على طريقة أسرى غوانتانامو. في الجهة الأخرى من شاشات التلفزة يرجع الآخرون ممرِّغين جباهَهم في تراب التسويات، ويَصْرخ الأسرى المرقومون بأغنيات وَهُمْ معصوبو الأعين.

تؤنسن أميركا القتلَ، وتؤسلب مفهومَ الشرّ، وتؤقلم الإرهابَ، وتؤفغن العراقَ، وتطبِّع الجريمةَ، ويشْهر حكماءُ صهيون لفائفَ البروتوكولات منذرين العصرَ بتحقق الوصايا.

* * *

خلاصةُ حديث الشرّ هي شرُّ ما يقال. وشرُّ ما يقال هو أنَّ الشرّ شرقٌ يفيض من جهات الشمس ويشير إلى بداية تاريخ القهر مرةً أخرى رغم غسق النهايات الهيجليَّة.

فهل نحن أشرارٌ بامتيازِ مقاومتِنا للفاشيَّة الجديدة التي تَعْتزم الترويجَ لديموقراطيَّة الموتِ بالأسلحة النوويَّة؟

إنَّ أَمْرَكَةَ الأرض هي آخرُ مرحلةٍ أو طبعةٍ للفاشيَّة الديكتاتوريَّة التي لا تسمع سوى خشخشةِ الأكفان وحشرجةِ الموتى. إنَّها نهايةُ تاريخ الأقطاب، وبدايةُ تاريخ المشروع الذي لا تاريخ له: مشروع صياغةِ العالم على وفق شهوةِ حذفِ كلِّ ثقافة وكلِّ فكرة وكلِّ مقاومة لينغمسَ العالمُ في سيولة دفّاقة دونما بوصلات أو نجمة قطب. هذه هي بداية الفوضى الشريرة ـ عندما تُلغى كلُّ النظريات، وتُصفَّى كلُّ المشاريع، من أجل طرح فكرة الدولة العظمى الواحدة المُخْضعة للأمركة التي تَنْتحر مراتٍ ومراتٍ بحروبها وأوهامها عن خير مُطْلق تَنْتمي إليه دولُ الغرب وعن شرٍّ مطلقٍ تدين به دولُ الشرق وحاضناتُ الإسلام والقوميَّات والمقاومة.

إنَّ مقولة أحد صانعي الميديا الأميركان حول ضرورة أن تبقى أميركا في قمّة العالم يُكمِّلها قولٌ آخر عن أهميَّة اجتثاث كلّ نزعة قوميَّة باعتبارها عَرَضًا لمرضٍ نفسيٍّ يَنْبغي علاجُه بالجراحة، ليَنْدرجَ الجميعُ في مدى مركزيَّةٍ تقاس بمعايير واحدة.

بغداد

لطفية الدليمي

روائيّة وقصّاصة ومبدعة عراقيّة.

أرقام الآداب

إعداد: ك.ش.

نسبة الميزانيّات العسكريَّة لدول «محور الشرّ» مجتمعةً، إلى الميزانيَّة العسكريّة للولايات المتحدة وحدها: ١ : ٤٨,٦

النسبة المئويّة من الصراعات الدوليّة الحاليَّة التي تُشنّ بأسلحة أميركيّة: ٩٢٪

المبلغ التقديريّ الأدنى للأسلحة التي أرسلتها الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ إلى دول تَنْتهك حقوقَ الإنسان انتهاكًا صارخًا: ٧,٦ بليون دولار

عدد منتهكي حقوق الإنسان الذين عُيّنوا في مواقع عليا في الإدارة الأميركيَّة بعد طرد أميركا من مفوضيَّة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة: ٣

العدد التقريبيّ للإيرانيّين الذين قُتلوا على يد الشاه المدعوم من أميركا في عام ١٩٧٨ وحده: ٤٥,٠٠٠

العدد التقديريّ للمدنيّين الأميركيّين الذين قَتَلهم «إرهابيّون» أجانب منذ عام ١٩٦١: ٢٦٦١

العدد التقديريّ للمدنيّين الأفغان الذين قتلهم أميركيّون «يثأرون» لأحداث ١١ سبتمبر خلال ٥ شهور من قصف أفغانستان: ٣٦١٢

المبلغ الأدنى الذي دفعتْه الـ CIA لكلّ قائد عسكريّ إيرانيّ دعمها لتنفيذ انقلاب عام ١٩٥٣ ضد مصدِّق: ٥٠,٠٠٠$

نسبةُ العجز في الميزانيَّة الإيرانيَّة الذي تَمّت تغطيتُه ببيع امتيازات لشركات نفطيّة أميركيَّة وأوروبيَّة عام ١٩٦٣، فساعد ذلك على ترسيخ حكومة الشاه: ٦٦٪

السنوات التي ضمن حكمُ الشاه خلالها الهيمنةَ الاقتصاديَّة والعسكريَّة الأميركيَّة في الشرق الأوسط: ٢٥

الأيام التي احتُجز خلالها ٥٢ أميركيًّا في السفارة الأميركيَّة عام ١٩٧٨ في طهران: ٤٤٤

المبلغ الذي قدّمته الـ CIA لوزير الدفاع الإيرانيّ لإبقاء الرهائن إلى ما بعد إجراء الانتخابات الرئاسيَّة الأميركيَّة عام ١٩٨٠: ٥٠٠,٠٠٠$

عدد الحروب التي خاضتها أميركا في كوريا قبل حلول الشيوعيَّة فيها: ٢

عدد المدنيّين الكوريّين، من أصل ٣٠ مليون كوريّ، الذين قُتلوا بين عامَيْ ١٩٥٠ و١٩٥٣، بسبب القصف الأميركيّ أساسًا: ٣ ملايين

عدد المآسي المماثلة لـ ١١ أيلول التي يمكن أن تساوي الخسائر الكورية البشريَّة بين ١٩٥٠ و١٩٥٣ التي سبَّبها القصف الأميركيّ أساسًا: ٧١٢٥

عدد الجنود الأميركيّين المتمركزين في كوريا الجنوبيَّة عام ٢٠٠٢: ٣٧,٠٠٠

عدد السنوات التي بقيتْ فيها القواتُ الأميركيَّة في كوريا خلافًا لمعاهدة هدنة عام ١٩٥٣: ٤٩

عدد السنوات بين تأميم العراق لنفطه واندراجه في اللائحة التي أعدّتها وزارةُ الخارجيَّة الأميركيَّة للدول الداعمة للإرهاب: صفر

عدد السنوات التي كُشف فيها، قبل غزو الكويت، عن تورُّط العراق ببناء رأس نوويّ دون أن يثير ذلك حفيظة الأميركيّين: ٣

عدد الشهور، قبل غزو الكويت، مَنَعَ المدّعي العامّ في أميركا أيَّ تحقيق في استخدام العراق للمعونات الماليَّة الأميركيَّة المخصّصة لشراء الغذاء، من أجل بناء ترسانته العسكريَّة: ٦

النسبة المئويَّة من النفط الأميركيّ الحاليّ القادم من العراق: ٢٥

المبلغ الذي تخصّصه الأمم المتحدة لكل فرد يوميًّا لتغطية جميع حاجات الشعب العراقي (الغذائيَّة والطبيَّة...): ٠,٣٧$

عدد المآسي المماثلة لـ ١١ أيلول التي يجب أن تحدث شهريًّا لتعادل عدد الأطفال العراقيّين الذين يموتون شهريًّا بسبب العقوبات الأميركيَّة: ٢٥٠٠

نسبة الأطفال في العراق وفي كوريا الشماليَّة الذين عانوا سوءَ التغذية آخر التسعينيَّات: ٣٢٪ و٥٧٪

عدد البلدان التي وقّعتْ ميثاقًا للأمم المتحدة يُقرّ بحقّ الإنسان الأساسيّ في الطعام، ولم توقّعه أميركا: ١٣٩

نسبةُ ما تَصرفه الدانمرك على المساعدات الإنسانيَّة للخارج، إلى ما تَصْرفه أميركا على مساعدات شبيهة: ١٠ : ١

عدد المرّات، منذ الحرب العالميَّة الثانية، التي فَرضتْ فيها أميركا عقوبات اقتصاديَّة من جانب واحد: ٩٢

عدد المواثيق أو الاتفاقيّات الدوليَّة التي ألغتها أميركا عام ٢٠٠١ أو عدَّلتْها بائدة: ١٣

من بين ٣ قوى إقليميَّة (السعودية وإيران والصين) «كان نيسكون وكيسنجر قد ساعداها على النمو» لكي «لا تجازف أميركا بتدخّلات في ما وراء البحار»، العددُ الذي مازال يؤدي هذا الدورَ اليومَ: ١

مصادر أرقام الآداب (ص ٩٧)

إعداد: ك.ش.

1 + 16) BBC, "Analysis of 'Axis of Evil' capabilities," Feb. 13, 2002, http://www.bbc.co.uk.

2+3) Federation of American Scientists, "Facts & Figures," http://www.fas.org.

4) **Al-Adab** Research: John Negroponte, Otto Reich, and Elliott Abrams.

5+18) Ramsey Clark, "Fire and Ice", International Action Center, Jan. 10, 2002, http://www.iacenter.org.

6) US Dept. of State, Office of the Historian, Bureau of Public Affairs, Oct. 31, 2001, http://www.fas.org.

7) Marc Herold, "Update to Appendix 4 - Daily Casualty Count of Afghan Civilians Killed in US Bombing Attacks, Oct. 7 - Present Day," Feb. 12, 2002, http://pubpages.unh.edu/~mwherold.

8) "CIA History of Operation TPAJAX," ed. Malcolm Byrne, National Security Archive, Nov. 29, 00, http://www.gwu.edu/~nsarchiv.

9) U.S. Library of Congress, "Country Study - Iran," http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/irtoc.html.

10+14) Gilder Lehrman Institute of American History, http://www.historyonline.com.

11) **Al-Adab** Research

12) Robert Parry, "October Surprise: Finally, Time for the Truth," The Consortium, http://www.consortiumnews.com/archive/xfile9.html.

13) Zoltan Grossman, "From Wounded Knee to Afghanistan," Internet's Progressive Gateway, http://www.igc.org.

15) Robin Miller, "Washington's Own Love Affair with Terror," Znet, http://www.zmag.org.

17) John M. Swormy, "North Korea: The Land Americans Aren't Permitted to Know," in **Humanist**, May, 1999.

19+20) Russ Baker, "Iraqgate: The Big One That (Almost) Got Away; Who Chased it - and Who Didn't," **Columbia Journalism Review**, March/April, 1993.

21) Energy Information Administration, Department of Energy, http://www.eia.doe.gov.

22) Hadani Ditmars, "Iraqis Fear it Can Only Get Worse," **San Francisco Chronicle**, Feb. 14, 2002.

23) World Trade Center & Pentagon Memorial, http://www.WorldTradeCenterMemorial.com and Ramsey Clark, op.cit.

24) UNICEF, Nov. 1997, http://www.unicef.org and Nicholas Eberstadt, "Disparities in Socioeconomic Development in Divided Korea," **Asian Survey**, Berkeley: University of California Press, Nov. - Dec. 2000.

25) Committee on Economic, Social, and Cultural Rights, "The Right to Adequate Food (Art.11) : 12/05/99. E/C.12/1999/5, CESCR General comment 12," United Nation Human Rights Website, April 26 - May 14, 1999, http://www.unhchr.ch/tbs/doc.

26+28) Richard DuBoff, "Rogue Nation," Znet, Dec. 21, 2001, http://www.zmag.org.

27) National Association of Manufacturers, http://www.nam.org.

29) Gilner Lehrman Institute of American History, "Détente," http://www.gliah.uh.edu/database.